٧

بحوث
في الأُصول الرجالية

رجال النجاشي

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

رِجَالُ اَلنَّجَاشِيّ
بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

سلسلة بحوث في الأصول الرجالية/ ٧

رِجَالُ اَلنَّجَاشِيّ

بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

بِقَلَمِ
الشَّيْخ عَادِل هَاشِم

طَبْعَـــة مُحققـــه

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : رجال‌النجاشی: بحث رجالی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران: دارالکوخ، ١٤٤٤ ق.= ۲۰۲۳ م.= ۱۴۰۲.
مشخصات ظاهری : ۲۱۲ ص.؛ ۵/۱۴×۵/۲۱ س‌م.
فروست : سلسله بحوث فی‌الاصول‌الرجالیه؛ ۷.
شابک : ۹۷۸-۶۲۲-۹۳۷۲۸-۰-۷
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتابنامه: ص. [۱۹۰] - ۲۰۳؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
محدثان شیعه -- سرگذشتنامه
Hadith (Shiites) -- Authorities -- Biography
رده بندی کنگره : BP۱۱۵ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۹۲
شماره کتابشناسی ملی : ۹۲۶۵۳۱۷

رِجَالُ اَلنَّجَاشِيّ بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٥ هـ - ۲۰۲۳م - ۱۴۰۲ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق علیه‌السلام

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۲۱۲ صفحة

ردمک: ۹۷۸-۶۲۲-۹۳۷۲۸-۰-۷

الناشر: دارالکوخ

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين :

أما بعد :

فهذه مجموعة من الأبحاث الرجالية، المتعلقة بالحديث عن كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة والمشتهر بـ(رجال النجاشي) ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وكنّا قد اخترنا هذا العنوان لما يمثله من ثقل كبير في علم الرجال، حيث يعُتبر الكتاب من أهم الكتب -بل الأصول- الرجالية الواصلة إلينا، والتي يُمكن من خلالها التعرّف على أحوال الرواة عموماً وسيرتهم، فضلاً عن حالهم من ناحية الجرح والتعديل في كثير من موارده.

وبعد أنْ يسّر الله تعالى الانتهاء من إلقاء هذه الأبحاث، رغب غير واحدٍ من الطلبة الأعزاء أنْ تنشر هذه الأبحاث

لتعميم الفائدة، فاستجبنا لرغبتهم؛ حرصاً منّا على العمل على تعميم الفائدة بأكبر مقدار ممكن .

نسأل الله العلي القدير أنْ يمنَّ علينا بالتوفيق والسداد في قابل الأيام إنه كريم جواد.

والحمد لله ربّ العالمين.

مقدمة:

يُعتبر كتاب النجاشي في الرّجال ومصنّفاتهم، والمسمى بـ(فهرست أسماء مصنفي الشيعة)من أهم الكتب التي اعتنت بسرد أحوال الرّواة ومصنّفاتهم، والطرق إلى تلك الكتب والمصنفات -بصورة أساسية-، وتعرضت كذلك للحديث عن أحوالهم من جهة التوثيق والتضعيف في غير مورد منها.

وبالتالي، فيُعتبر من الأصول الرّجالية المهمة التي وصلت إلينا-وإن لم يعتبر كتاباً رجالياً بالمعنى المعروف عند أهل الرجال الذي يتمحض في الحديث عن التوثيق والتضعيف- وقد امتاز الكتاب -محل الكلام-بعدّة خصائص وسِمات سيأتي التعرّض لها[1] إن شاء الله تعالى.

ومن هنا كان لا بدّ من التعرّض لهذا الكتاب بشيء من التفصيل من خلال سرد سِماته وخصائصه، والوقوف على بعض المحطّات والمفاصل المهمة التي اُختلِف فيها، وبيان المختار منها.

---

(١)ينظر: ص٤٣.

ثمّ أنّه يقع الكلام في عِدّة مقامات:

المقام الأول:

في التعريف بالمؤلف ونبذة مختصرة عن حياته.

ترجم المصنّف (رحمه الله) لنفسه في كتابه فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

((أحمد بن علي بن العباس بن محمّد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن النجاشي، الّذي وُلِّي الأهواز، وكتب إلى أبي عبد الله (عليه السلام) يسأله، وكتب إليه رسالة عبد الله بن النجاشي المعروفة، ولم يُرَ لأبي عبد الله (عليه السلام) مصنَّف غيره، ابن عَيثم بن أبي السَّمّال سَمعان بن هُبَيرة الشاعر بن مُساحق بن بُجير بن أسامة بن نصر بن قَعّين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خُزيمة بن مَدركة بن إلياس بن مُضر بن نزار بن مَعد بن عدنان.

أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي، مصنّف هذا الكتاب، له كتاب الجمعة وما ورد فيه من الأعمال، وكتاب الكوفة وما فيها من الآثار والفضائل، وكتاب أنساب بني نصر بن قعّين أيامهم وأشعارهم، وكتاب مختصر الأنوار ومواضع النّجوم

الّتي سمّتها العرب))[١].

وُلِد النجاشي كما ذكر العلّامة الحلّي (طاب ثراه) في كتابه (خلاصة الأقوال) في صفر من سنة اثنين وسبعين وثلاثمائة[٢].

والظاهر -بمعية جملة من الشواهد- أنّه شرع في طلب العلم مبكراً، حيث أنّه حضر مجلس هارون بن موسى التَلعكبري (المتوفى سنة ٣٨٥ للهجرة) في داره مع ابنه أبي جعفر، كما حكى ذلك النجاشي في ترجمة هارون بن موسى التَلعكبري[٣]، وهذا يكشف عن أنه التحق بمراكز العلم وهو في سن لعّله لم يبلغ الحلم، أو كان يراهقه، ولعّل حضوره في أول الأمر كان حضوراً أولياً تمهيدياً، بمعية والده أو أحد أفراد أسرته، التي تشجع أولادها على الانخراط في حلقات العلم والمعرفة؛ وذلك لأن أهل الرجال يشترطون البلوغ في تحمّل الرواية، ولكن هذا لايمنع من استفادته من مجالس التلعكبري من الناحية العلمية، وإن كانت في أواخر حياة هذا الاستاذ المهم في حياة النجاشي.

---

(١)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠١الرقم ٢٥٣.

(٢)ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٧٣ الرقم ٥٣.

(٣)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٣٩ الرقم ١١٨٤.

ولكنّه بعد ذلك -كما هو ظاهر كتب التراجم والسير التي تعرضت لحياة الرجل- حَظي بمجموعةٍ مميزةٍ من المشايخ في مختلف العلوم، وعلى رأسهم الشيخ المفيد (ﷺ) (المتوفى ٤١٣ للهجرة)، وأحمد بن عبدون (المتوفى سنة ٤٢٣ للهجرة)، وأحمد بن علي السيرافي، الذي أوصى للنجاشي بكتبه-كما صرّح به نفسه في كتابه-، بل وصل تعدادهم إلى الثلاثين تقريباً-على تفصيل يأتي[١]- امتازوا بأنهم قد أُدعي بحقهم أنهم كلهّم من الثقات، وأن نفس عنوان شيخوخة النجاشي عنوان لتوثيق عام.

وبطبيعة الحال يحتاج طالب العلم في ذلك الزمان، إلى قراءة جملة من الكتب الأساسية في التحصيل العلمي، ويعتبر الفقه الأساس الأساسي لذلك التحصيل؛ فلذلك قرأ كتباً في الفقه والحديث والأدب، مثل كتاب الصّلاة الكبير لحَريز بن عبد الله، قرأه على القاضي أبي الحسين محمّد بن عثمان، كما صرح بذلك في فهرست أسماء مصنفي الشيعة[٢].

وهناك شيء مميز في قراءة النجاشي لكتاب حريز الكبير في

---

(١)ينظر: ص١٤٢.

(٢)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٤٥ الرقم ٣٧٥.

الصلاة، لم ألحظه في طريقة تحمّله للكتب الأخرى في فهرسته، وهذا الشيء المميز أن كل طرق التحمل لهذا الكتاب بِدأً من النجاشي وانتهاءً إلى من تحمله عن حريز -وهو حماد بن عيسى كما ذكر النجاشي- في كل الطبقات -والبالغة خمس طبقات -كانت قراءة، وليس سماعاً وغيره من طرق التحمل الاخرى، فقد وصف النجاشي طريقه في الكتاب بالقول:

((له -أي لحريز بن عبد الله السجستاني-كتاب الصلاة كبير وآخر ألطف منه، وله كتاب نوادر، فأما الكبير فقرأناه على القاضي أبي الحسين محمد بن عثمان، قال: قرأته على أبي القاسم جعفر بن محمد بن عبيد الله الموسوي، قال: قرأت على مؤدبي أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك، قال: قرأت على ابن أبي عمير، قال: قرأت على حماد بن عيسى قال: قرأت على حريز))[1].

والظاهر أن منشأ هذا الاهتمام الكبير من النجاشي-وغيره من الأعلام في تلك الفترة- بكتاب حريز في الصلاة لم يكن وليد الصدفة، بل كان لدواعٍ مهمة، فقد سبقهم في الإشارة الى أهمية هذا الكتاب الشيخ الصدوق(قدس سره) (المتوفى ٣٨١ للهجرة)،

(١)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة:ص١٤٥ الرقم ٣٧٥.

حينما ذكر في مقدمة كتاب من لايحضره الفقيه، أنه استعان في تأليف كتابه بالكتب المشهورة عند الطائفة، المعتمدة بين الأعلام والتي عليها المعول وإليها المرجع وأول كتب ذكرها في هذا السياق كانت كتب حريز بن عبد الله السجستاني[1].

ويؤكد هذا المعنى الإشارات الكثيرة من الأعلام بحق الكتاب والمصنف له-أي حريز-،وبقي كتاب حريز محل اهتمام الأعلام حتى مابعد النجاشي، فهذا ابن إدريس الحلي(قدس سره) (المتوفى ٥٩٨ للهجرة) استطرف في كتابه(السرائر) مجموعة من روايات الصلاة من كتاب حريز هذا، وغيرها من الإشارات الدالة على أهمية الكتاب، ودوره المحوري في فقه كتاب الصلاة عند الإمامية.

وبالتالي، فمن الطبيعي ان يولي النجاشي-وأضرابه- الكتاب هذا الاهتمام الكبير، المتمثل بالحرص على تحمّله عن طريق القراءة في كل الطبقات؛ ضماناً لتحصيل كل النكات الواردة في الكتاب، وحتى لاتفوت عليه صغيرة ولا كبيرة من الكتاب.

ولم يكتفِ بهذا الكتاب، بل أخذ كذلك كتاب الحجّ لعلي بن عبد الله بن عمران القرشي، ومن الطبيعي أن يسير

(١)ينظر: الصدوق، من لايحضره الفقيه: ١/ ١ تعريف الكتاب.

النجاشي على نفس الآليات المعروفة في تحمّل الحديث والرواية في ذلك الزمن، المتمثلة بالقراءة على الشيخ، أو الاستماع منه مقروناً بنسخة، حتى يقوم التلميذ بنسخها، ويستفيد منها في النقل للآخرين، بمعية الإجازة في الرواية[1]، ويعتبر الشيخ الصدوق(قدس سره) من الأسماء المهمة لكل طالب علم في القرن الخامس، خصوصاً بعدما شاعت كتبه،وملأت البلدان والحواضر العلمية، وانتشرت الطرق إليه حتى اعتمدها الشيخ المفيد(طاب ثراه) في بغداد، والذي كان الباب الأساسية لكتب الصدوق إلى تلامذة المفيد، ومنهم بطبيعة الحال الشيخ الطوسي والنجاشي، حيث كان المفيد مفيداً له كثيراً، وصار بابه إلى الأعلام المتقدمين عليه، فقد قرأ عليه مثل كتاب (الكَرّ والفَرّ) للحسن بن علي بن أبي عقيل العماني، وهو كتاب في الإمامة [2]، حيث كان الشيخ المفيد يمثّل حلقة وصل مهمة بين أصحاب المجاميع الروائية الأوائل، وبين النجاشي والشيخ الطوسي ومن هم في طبقتهم، خصوصاً من وفد إلى بغداد لطلب العلم، والذي كان لابدّ له من الانخراط في دروس الشيخ المفيد؛ لكي يتمكن من الانخراط في الطريق العلمي الأساسي لعلوم أهل

(١)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٢٦٨ الرقم ٦٩٨.

(٢)ينظر: المصدر السابق: ص ٤٨ الرقم ١٠٠.

البيت(عليهم السلام) الذي انخرط به آلاف طالبي العلم من مختلف البلدان في تلك الفترة، كما تحدثنا كتب التاريخ.

كما قرأ النجاشي -كما يظهر من تتبع السير- على شيخه المفيد (قدس سره) كتاب الحسن بن موسى النوبختي المسمّى (كتاب الآراء والدِّيانات)، وهو -كما ذكر النجاشي- كتاب حسن، كبير، يحتوي على علوم كثيرة[1]، ومثل هذا العنوان متوقع جداً في ذلك العصر، فإن بغداد كانت تمثل ملتقى المذاهب والأديان، والتيارات الفكرية المختلفة، فمن الطبيعي أن تكون دراسة تاريخ هذه الاتجاهات المختلفة مطلباً لدارسي العلوم في تلك الفترة، بل أن كتب الفهارس العامة والخاصة حدثتنا كثيراً، عن عناوين متعددة ومهمة ولغير واحد من الأعلام، تتحدث عن الفرق والمذاهب والأديان والاتجاهات المعرفية المختلفة، والمتتبع للفهارس العامة لأصحابنا ومصنفاتهم يستشعر هذا الأمر بوضوح، فلم يخلُ قرن أو نصف قرن من بروز عنوان لأصحابنا في الفرق والمذاهب والأديان والاتجاهات المعرفية والدينية المختلفة.

وكذا كان والد النجاشي -من ناحية الأهمية المعرفية-

---

(١)ينظر: المصدر السابق: ص ٦٣ الرقم ١٤٨.

بالنسبة إلى النجاشي، فقد قرأ عليه بعض مصنّفات الشيخ الصدوق (قدس سره)-الذي لايبتعد عنه الاّ بمقدار طبقة واحدة-كما ذكر ذلك في ترجمته للشيخ الصدوق (قدس سره)[1].

وكذلك اهتم بتحصيل بكتاب (أحكام العَبيد) للحسين بن علي بن سفيان بن خالد البَزوفري وأخذه من مصدره[2]، فإن وجود العبيد كان واقعاً ملموساً، بل كان من أركان الحياة الاجتماعية آنذاك، وتترتب عليه أحكام شرعية كثيرة، فقد كانت أحكامه ورواياته مطلوبة لأهل العلم وعموم الناس؛ لأنه مسألة ابتلائية جداً في تلك الفترة، وإن انتهى عصره في أيامنا هذه، ولم يعد لهم وجود يذكر.

وبناءً على ذلك كان الداعي الأساسي لتحصيل الكتاب وتحمّله إنما هو عموم الابتلاء بمسائل العبيد وأحكامهم، وكفى بهذا الأمر داعياً قوياً لذلك التحصيل.

وكذلك قرأ أكثر كتب جعفر بن محمّد بن قولويه على الشيخ المفيد (قدس سره)، وهي كثيرةٌ منها:

كتاب مداواة الجسد، وكتاب الصّلاة، وكتاب الجمعة

(١)ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٩٢ الرقم ١٠٤٩.

(٢)ينظر: المصدر السابق: ص ٦٨ الرقم ١٦٣.

والجماعة، وكتاب قيام الليل، وكتاب الرّضاع، وكتاب الصداق، وكتاب الأضاحي، وكتاب الصرف، وكتاب الوطء بملك اليمين، وكتاب بيان حِلّ الحيوان من محرّمه، وكتاب قسمة الزّكاة، وكتاب العدد، وكتاب العدد في شهر رمضان، وكتاب الردّ على ابن داوود في عدد شهر رمضان، وكتاب الزيارات، وكتاب الحجّ، وكتاب يوم وليلة، وكتاب القضاء وآداب الأحكام، وكتاب الشّهادات، وكتاب العقيقة، وكتاب تاريخ الشهور والحوادث فيها، وكتاب النوادر، وكتاب النّساء ولم يتمّه[1].

ونعتقد أنه لم يكن بوسع النجاشي -ولا غيره- إغفال موقعية ابن قولويه(رحمه الله)(المتوفى ٣٦٨ للهجرة) في مذهب الإمامية، فقد كان للرجل موقعية مهمة ومعروفة، وينفرد بجملة من الكتب الأساسية التي لا غنى لطالب العلم-فضلاً عن الباحثين والعلماء- عنها، خصوصاً بعد أن وصلت لابن قولويه كتب كثيرة، من مشايخه الأعلام ومن والده بالخصوص(محمد بن قولويه)، كل ذلك كان داعياً قوياً للوقوف عند محطة ابن قولويه، ومحاولة الاستفادة من كتبه ومصنفاته ومروياته،

(١)ينظر: المصدر السابق: ص ١٢٣ ـ ١٢٤ الرقم ٣١٨.

وحسناً فعل النجاشي من هذه الجهة، كما في غيرها من جهات تحصيل العلم والمعرفة.

وكان التاريخ قد حدثنا أنه قد سعى لتحصيل جملةٍ كبيرةٍ من المشايخ الثقات من الأعلام، وقدحدّث عن بعضهم بمقتضى الآليات المعمول بها في تلك الفترة، منهم:

١ ـ الشيخ أبو عبد الله،أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز المعروف بـ(ابن عَبدون).

٢ ـ أحمد بن محمّد بن عمران بن موسى، أبو الحسن النَهشلي المعروف بـ(ابن الجندي).

٣ ـ أحمد بن نوح بن علي بن العباس بن نوح السَّيرافي.

٤ ـ الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري، أبو عبد الله.

٥ ـ محمّد بن محمّد بن النعمان، الملقّب بالشيخ المفيد.

وغيرهم من المشايخ -كما ستأتي الاشارة إليهم بتفصيل أكثر[1]-.

ولكن الظاهر أنه قد توفرت للرجل فرصة منذ نعومة

(١)ينظر: ص١٤٢ومابعدها.

أظفارهلتحصيل العلم لعدة أسباب، فقد تربى في المجالس العلمية الخاصة والعامة، وانفرد بجملة من المشايخ لم يشاركه فيه أحد، مما يؤشر استثماره لتلك الفرص العلمية.

وكنا قد تعرّضنا لسردهم في كتابنا بحوث في ألفاظ التوثيق، وذلك خلال تحقيق دعوى دلالة مشيخة النّجاشي على الوثاقة في الحديث، وانتهينا في ذلك الوقت إلى أنّ المختار عدم دلالة شيخوخة النّجاشي على الوثاقة، فراجع[١].

ولكن في قبال ذلك، نجد أنّ هناك قلّة من جهة تلامذته، منهم :

١ ـ السيّد عماد الدّين، أبو الصَمصَام[٢].

٢ ـ ولده علي.

---

(١)ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص٢١٤.

(٢)السيد عماد الدين أبو الصمصام ذو الفقار بن محمد (بن معبد) الحسني المروزي: عالم، دين، يروي عن السيد الاجل المرتضى علم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي والشيخ الموفق أبي جعفر محمد بن الحسن قدس الله روحهما، وقد صادفته وكان ابن مائة وخمس عشرة سنة. ينظر: منتجب الدين، الفهرست: ص٦٢ الرقم١٥٧.

نعم، لا بد من الإشارة إلى أنّه قد زامله في الدِّراسة عند بعض المشايخ، كلٌّ من الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)، وكذلك ابن الغضائري (رحمه الله) صاحب كتاب الضُّعفاء (رجال ابن الغضائري).

بحث مهم في مكان وفاة النجاشي:

توفّي النجاشي بحسب ما ذكره العلّامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال، في منطقة (مطير آباد) في جمادى الأولى، سنة خمسين وأربعمائة[1].

وذكر البعض -بل الأكثر-بكونها من قرى وضواحي سامراء، فيكون مدفن النجاشي سامراء[2]، فانتهوا إلى أن النجاشي قد توفي ودفن في ضمن ضواحي سامراء.

ولنا في المقام كلام، حاصله:

في البداية لابدّ من الإشارة إلى أن الكلمة قد تلفظ (مطير آباذ)،بالذال المعجمة في آخرها، وقد تلفظ (مطير آباد) بالدال

---

(١)ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٧٣ الرقم ٥٣.

(٢)ينظر: السبحاني، موسوعة طبقات الفقهاء: المقدمة: ٢/ ٢٧٤، الطوسي: الرسائل العشر: المقدمة ص٣٦وغيرهم.

المهملة، حيث يجوز كلا الوجهين، كـ(بغداد) و(بغداذ)، ولكن اللفظة غير مذكورة في المعاجم، إلّا أنها مذكورة في كتب التاريخ والبلدان-على ما سيأتي تفصيله[١]-.

ونعتقد أن دعوى كون مدفن النجاشي ضواحي سامراء غير صحيحة، وفي الحقيقة تعيين مكان (مطير آباد) جغرافياً يحتاج إلى مزيد تدقيق؛ وذلك لأن معاجم البلدان لم تصرح بموقعها الجغرافي، وإن كان ابن الجوزي (المتوفى ٥٩٧ للهجرة) في المنتظم، ذهب إلى الإشارة إلى(مطير آباد) مع جملة من الأماكن الأخرى في حادثة وقوع وباء سنة (٤٩٩) للهجرة، وقال:

((وقع وباء بالأهواز وأعمالها وبواسط وبالنيل ومطير آباد والكوفة.....وكان أكثر ذلك من الجوع))[٢].

وأكد ابن كثير (المتوفى ٧٧٤ للهجرة) هذه الحادثة في هذه السنة في كتابه البداية والنهاية[٣].

فهنا بلحاظ الجغرافيا إشارة إلى وقوع المنطقة في ضمن هذا المدى الجغرافي؛ لأن الوباء عادة ما ينتشر بين المناطق المتقاربة

(١)ينظر: ص٢٤ وما بعدها.

(٢)ينظر: ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك :١٦/ ١٧.

(٣)ينظر:ابن كثير، البداية والنهاية: ١٢/ ٨٩.

لا المتباعدة.

وفي مقابل ذلك، ورد في معجم البلدان الإشارة إليأن قرية(مطيرة) هي من نواحي سامراء[1].

ونعتقد أن هذه الكلمة هي التي أدت بغير واحد إلى الخلط، وتبني كون (مطير آباد) من نواحي سامراء، وانتشرت هذه الفكرة عند المهتمين بعلم الرجال.

وفي الحقيقة مكان وزمان وفاة النجاشي مهم جداً؛ وذلك لجملة أمور، منها أنه يعكس الحالة العامة في البلدان تلك الأيام، وماشهدته بغداد من اضطرابات وفتن في سنة(٤٤٧) للهجرة، وتحديداً التحول السياسي الكبير في السلطة من البويهين إلى السلاجقة، وماجرى على أتباع أهل البيت (عليهم السلام) في تلك السنة، من قتل وتشريد واضطهاد، وحرق لمكتباتهم وتقتيل لعلمائهم، فمن المتوقع جداً أن يغادر النجاشي بغداد متجهاً إلى مكان آمن، كما غادرها الشيخ الطوسي (قدس سره) متجهاً إلى النجف الأشرف في نفس تلك السنة.

وطبيعة الغاية من المغادرة إنما هو طلب الأمان والاستقرار، وإمكانية مواصلة العمل العلمي والمعرفي.

(١)ينظر: الحموي، معجم البلدان: ٥/ ١٥١.

فبالتالي، هناك سمات أساسية للمكان المقصود، منها:

أولاً:

أن يضم أتباع أهل البيت (عليهم السلام)؛ لكي يشعر بالأمان الاجتماعي، خصوصاً وأن الداعي الأساسي للخروج من بغداد هو الأزمة الطائفية التي ألمت بأتباع أهل البيت (عليهم السلام)، فلابد حينئذٍ من التفكير بالذهاب إلى حاضنة اجتماعية، يمكن أن تتقبل النجاشي، بتاريخه الطويل الموالي لأهل البيت (عليهم السلام).

ثانياً:

لا بد أن يكون المكان المقصود حاضرة علمية، أو على الأقل أن يكون مكاناً مهتماً بالعلم والعلماء، حتى يمكن أن يستمر النجاشي فيه بالعطاء العلمي، وأن لاتنقطع حياته العلمية، خصوصاً بعد أن وصل إلى مرحلة من الرفعة والعلو العلمي لاتنكر.

ثالثاً:

يجب أن يكون المقصد مكاناً قريباً نسبياً من بغداد، حتى يمكن له أن يصل إليه بسرعة، وأن تكون له فيه علاقات قديمة، أو معروفية؛ ليطمئن فيه، أو لا أقل ليقلل احتمال تعرضه للاضطهاد مرة أخرى.

وأنسب مكان تجتمع فيه هذه السمات هي الحلة ونواحيها، كالنيل، وبابل، ومطير آباد، وقد اختار مطير آباد-كما نعتقد-، خصوصاً أنها تقع على شط الفرات، وما لهذا الموقع الجغرافي من ميزات، تشابه إلى حدّ ما بغداد من هذه الجهة.

ثم أن هناك جملة من القرائن، يمكن أن تعضد المختار، منها:

القرينة الأولى:

أن العلّامة الحلّي نصّ على كونها مطير آباد في الخلاصة[1].

القرينة الثانية:

أن ابن الأثير (المتوفى ٦٣٠ للهجرة) ذكر في الكامل في التاريخ: ((أن مطير آباد قريبة من الحلة، وقريبة من الدبيس))[2].

والدبيس منطقة أخذت اسمها من الأمير دبيس بن علي بن مزيد، الذي دفن فيها، وهو من أمراء المزيديين، ولاتزال المنطقة تحمل هذا الاسم إلى يومنا هذا.

---

(١)ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٧٣الرقم ٥٣.

(٢)ينظر: ابن الاثير، الكامل في التاريخ: ٩/ ٣٧٧.

القرينة الثالثة:

أن مطير آباد تقع على تقاطع نهر النيل القريب من الحلة، فقد ذكر شاعر يدعى (حيص بيص) في ديوانه الشعري: أن الأمير حسن المضطرب أعطى هدية لهذا الشاعر، وهي أرض صالحة للزراعة، وحينما أراد إثباتها بكاتب، أثبت كونها في ملك الأمير في منطقة مطير آباد، على تقاطع نهر النيل قرب الحلة.

القرينة الرابعة:

أن أبا الفرج محمد بن أحمد بن حمزة بن جيا الحلي (المتوفى٥٧٩ للهجرة)الأديب، النحوي، الفقيه، المحدث، ولد في مطير آباد التي كانت قريبة من الحلة، حيث كانت في عهد المزيديين من أهم المدن العلمية، وكان ياقوت الحموي (المتوفى٦٣٦ للهجرة)، قد أشار إلى تلك الولادة في معجم الأدباء، بالقول:

((محمد بن أحمد بن جيا، أبو الفرج، من أهل الحلة المزيدية، يلقب(شرف الكتّاب)، كان نحوياً لغوياً فطناً شاعراً مترسلاً، شعره ورسائله مدونة، قدم بغداد فقرأ على النقيب أبي السعادات هبة الله الشجري النحوي وأخذ عنه، ثم أخذ بعده عن أبي محمد بن الخشاب ، وسمع الحديث على القاضي

أبي جعفر عبد الواحد بن الثقفي، وأصله ومولده من مطير آباد، وصحب ابن هبيرة الوزير، وله رسائل مدونة))[1].

القرينة الخامسة:

أن الحلة عموماً كانت منطقة تدب فيها الحياة العلمية في تلك الفترة، وكانت تسمى الحلة المزيدية أو السيفية، وكانت مقصداً للتجار، وطريقاً لحجاج العراق وبغداد، وكان أهلها يعتقدون بالتشيع، بل كان التشيع منتشراً جداً في تلك المناطق، خصوصاً مع قيام الدولة المزيدية، خاصة في عهد سيف الدولة (رابع ملوك الدولة المزيدية)، الذي تولى الإمارة (سنة ٤٧٨ للهجرة)، ومن الطبيعي أن تكون جذور هذه الدولة قد امتدت إلى القرن الخامس، ولعله الرابع الهجري، خصوصاً مع ماهو المعروف من اهتمام الأمراء المزيديين بالعلم، والعلماء، والأدباء، والشعراء، والفقهاء، والمحدثين .

فبالتالي، تكون هذه المنطقة مهيأة للنجاشي، لكي يستقر فيها، ويواصل بحثه العلمي؛ لوفرة الأجواء والأدوات العلمية التي يحتاجها العالم والمفكر.

---

(١)ينظر: الحموي، معجم الأدباء: ١٧/ ٢٧٠.

تاريخ وفاة النجاشي:

ذُكِر أنّ تاريخ الوفاة النجاشي كان سنة(٤٥٠)للهجرة، وهذا التحديديخالف ما ذكره النجاشي-كما هو ظاهر كتابه فهرست أسماء مصنفي الشيعة-في ترجمة محمّد بن الحسن بن حمزة الجعفري، من أنّ وفاة الجعفري هذا كان في سنة(٤٦٣) للهجرة[١].

ولكن الصحيح أنّ ذكر هذا التاريخ ـ أي سنة(٤٦٣) للهجرة ـ وكونه تاريخ وفاة محمّد بن الحسن بن حمزة الجعفري، وإيراده في كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنجاشي، إنّما كان من إلحاق الكُتّاب والنسّاخ[٢]، وظاهرة الإلحاق في الكتب بعد تمامية تأليفها ونشرها، موجودة وواضحة جداً منذ تلك العصور إلى يومنا هذا، فقد يضيف المصنف إلى كتابه إضافة جديدة تتطلبها الظروف المستجدة منه، كما في الفهارس العامة، القائمة على استقراء الموارد والعناوين للكتب والمصنفات.

فبالتالي، قد يصنف شخصاً فهرستاً ويدرج فيه ألف كتاب مثلاً، ومن ثم يصدر مئة كتاب، أو يجد مئة كتاب

---

(١)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٤٠٤ الرقم ١٠٧٠.

(٢)ينظر: الطهراني، الذريعة الى تصانيف الشيعة: ٤/ ٣١٧، ٤٠٨.

وهكـذا، فيضيفهـا إلى فهرسـته.

أوأن الإضافـة تكـون مـن قبـل النسّـاخ وهـذا ممكـن جـداً، فإن عـادة النسّـاخ أو العلـماء بالخصـوص، التعليـق عـلى الكتـب التـي يقرأونهـا ويحشّـون عليهـا، وهـذه الحاشـية تكـون قريبـة مـن كلـمات المتـن، ومـن ثـم يمكـن أن يتوهـم المستنسـخ الجديـد للكتـاب بـأن هـذه الكلمـة أو تلـك مـن أصـل الكتـاب، لا مـن الحـواشي والإضافـات، فيدرجهـا في متـن الكتـب، ومـن ثـم يـأتي مستنسـخ آخـر، فينقلهـا كـما هـي -جـزء مـن الكتاب-وبمـرور الوقـت تثبـت كونهـا جـزء الكتـاب، خصوصـاً إذا كانـت معلومـة لاتتفـق تاريخيـاً مـع سـنة وفـاة المصنف-كـما في المقـام-، ونحـو ذلـك مـن الثوابـت، أو المتفـق عليـه أو مـع مـا قـام الدليـل عـلى إثباتـه.

نعـم، لا بـد مـن الالتفـات إلى أنّـه لم يصـل لنـا مـن كتبـه (رحمه الله) سـوى كتـاب فهرسـت أسـماء مصنّفـي الشـيعة، والمتتبّـع لحركـة حياتـه يجـد أنّهـا لم تكـن تحـوي أسـفاراً طويلـةً؛ وذلـك مـن جهـة عـدم الحاجـة إليهـا؛ لأنّـه عـاش حياتـه في مركـز العلـم في ذلـك الوقـت، وهـي بغـداد دار السّـلام، وكان مايتوفـر فيهـا مـن وسـائل الراحـة واسـتحصال العلـم يفـوق الحـواضر الأخـرى بأضعـاف.

فقـد كانـت مركـز السـلطة، والدولـة، والمـال، والأعـمال،

ومجامع الفقه، والأدب، ومكان تواجد مختلف الاتجاهات، والأديان، والمذاهب، والتوجهات، فمن الطبيعي أن تضم المكتبات الكبيرة، العامة والخاصة، ومراكز البحث، والترجمة، ونسخ الكتب، والمدارس الكبيرة، وحلقات العلم الواسعة، مما يسهل على الطالب أخذ العلم بكل سهولة ويسر.

نعم، من الطبيعي أن تكون له بعض الأسفار إلى الكوفة، لأنها كانت حاضرة علمية قديمة في تلك الأزمان، وكان أصل الرجل من الكوفة، وكذلك كان الشيعة يترددون الى الكوفة والنجف الأشرف؛ لما لها من مكانة دينية وعلمية وروحية بين أتباع أهل البيت(عليهم السلام)، فمن الطبيعي أن يتردد ويكثر التردد على هذه الأماكن المهمة والمقدسة، وكذلك سفره إلى سامراء والبصرة؛ وذلك لما تتمتع به هذه الأماكن من قدسية وتاريخ علمي طويل، حيث استفاد من أستاذه أحمد بن نوح السِّيرافي البصري، بل أن السيرافي وصّى له بكتبه بعد مماته، وكان النجاشي أميناً عليها، فقد استفاد منها على أتم وجه، ونقل آراء شيخه السيرافي الرجالية في جملة كبيرة من الموارد.

ثم أنه من الطبيعي أن تكون له رحلةٌ -أو أكثر- لأداء فريضة الحج، كما كانت هذه عادة الأعلام في تلك الفترة،

كالشيخ الصدوق -وغيره-، الذي كان يمرّ ببغداد والكوفة في أثناء أسفاره إلى الحج، وعادة ما كان الأعلام يستفيدون من هذه السفرات العبادية من الناحية العلمية، فقد كان موسم الحج فرصة كبيرة لهم، للالتقاء مع الأعلام من باقي البلدان، حيث كانوا يتبادلون المعارف والعلوم، ويتزاورون في موسم الحج، ويستجيزون من بعضهم البعض، وكانت نسخ من الكتب تُحمل إلى الديار المقدسة، لتبادلها مع الآخرين ونشرها، بل أنهم كانوا يستثمرون حتى طريق الحج، فقد وردت الإشارة في غير مورد إلى أن فلاناً استجاز من فلان وهو في طريقه إلى الحج، أو أن فلاناً لقي الإمام(عليه السلام) في الحج، وروى عنه كذا وكذا، أو بين الصفا والمروة ولم يروِ عنه، كما حدث ذلك مع يونس بن عبد الرحمن، فقد أشارت المصادر إلى أنه لقي الإمام الصادق(عليه السلام) بين الصفا والمروة، ولكنه لم يروِ عنه، وقد يلتقي الإمام(عليه السلام) في الحج ومناسكه، كالمشعر الحرام ويروي عنه خصوص روايات ذلك المنسك، كما في حال عبد الله بن مسكان، وغير ذلك من أوجه الاستفادة من موسم الحج.

ثم أن هناك احتمالية أن يكون سبب وفاته في مطير آباد هو الوباء، أو أن صحته اعتلت بعد الوباء، الذي ضرب مطير

آباد في سنة (٤٤٩)للهجرة[١]، حيث أن أهل التاريخ يذكرون: أن في هذه السنة حينما رجع الأمير دبيس بن مزيد إلى مدينته، -المسماة على اسمه والقريبة من مطير آباد- لم يجد فيها أحداً، بل كانت خراباً؛ لكثرة من مات بالوباء الجارف فيها في تلك السنة[٢]،ولعلّه توفي لأسباب أُخرى.

(١)ينظر: ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : ١٦/ ١٧، ابن كثير، البداية والنهاية: ١٢/ ٨٩.

(٢)ينظر: الأمين: أعيان الشيعة: ٦/ ٣٩٢.

المقام الثّاني:

في الحديث عن الكتاب والتعريف به

ذكر النجاشي في مقدمة الكتاب، الداعي الأساسي لتأليفه، وهو:

أنّ السيّد الشريف -ولعلّه السيّد المرتضى (قدس سره) (المتوفى سنة ٤٣٦ للهجرة) - ذكر أنّ قوماً من مخالفينا ذكروا أنّه لا سلف لكم ولا مصنَّف[١]، وردّ هذا الكلام بالقول:

((وهذا قول من لا علم له بالنّاس، ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه، ولا حجة علينا لمن لم يعلم ولم يعرف، وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته؛ لعدم أكثر الكتب، وإنّما ذكرت ذلك عذراً إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره))[٢].

ومن الواضح أنّ المناط في ذكر الرّاوي في هذا الكتاب، هو امتلاكه لكتاب من عموم التأليفات والتصنيفات لأصحابنا (أيّدهم الله)، ومن الواضح -وكما ذكرنا غير مرّةٍ في مباحثنا

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣.

(٢) المصدر نفسه.

الرّجالية- أنّه قد لا يتعرض النجاشي لسرد ترجمة راوٍ معينٍ من باب عدم امتلاكه كتاباً أو مصنّفاً أو مؤلّفاً أو أصلاً، كما هو الحال في فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي (قدس سره).

وبناءً على هذا، فلا يدلُ عدم ذكر راوٍ معين على عدم وثاقته؛ وذلك لأنّ المناط في التعرّض للرّواة وعدم التعرّض لهم، ليس ثبوت وثاقتهم، أو المدح والتعديل، بل امتلاكهم لكتاب، أو مؤلّف، أو مصنّف، وعدمه.

ومن هناذكرنا فيما سبق[1] أنّ التسمية الأصح هي التسمية الأساسية للكتاب، هي(فهرست أسماء مصنّفي الشيعة).

وهذه هي التّسمية التي وردت في نُسخ الكتاب الخطّية القديمة، ولكن اشتهرت تسميته بـ(رجال النجاشي)، ولكن نعتقد أنّ تسميته بـ(رجال النجاشي) يؤدّي إلى إيهام القارئ بأنّ الكتاب مُعدٌ لذكر الرّجال الثقات، وبالتالي فمن لم يرد ذكره فيه لم يكن من الثّقات، أو لا أقلّ أنّه ممن لم يرد فيه توثيق، فسيكون مجهول الحال غير معلوم من هذه الجهة.

وعلى ذلك بَنى -كما هو الظاهر- أصحاب مسلك

(١)ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية:١/ ١١١.

الوثاقة، وكنا قد ناقشنا في كتابنا (مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق) ذلك، وقلنا:

إنّ هذا الكتاب وغيره من الأصول الرّجالية، والفهارس الأصلية الأولية، لم تكن جامعةً لجميع الرّواة، حتّى يمكن القول بجهالة أو إهمال من لم يُذكَر فيها، بل حتّى مع عدم الذكر يمكن أن يُتلمَّس -كما هو الصحيح بناءً على مسلك الوثوق - للراوي أوجه، للتعرّف على حاله من جهة الوثاقة والضعف[1].

وأمّا ترتيب الكتاب:

فقد رتّبه على حروف الهجاء؛ ليسهل على القارئ والباحث الرجوع إليه، وعليه فقد كان ابتداؤه بالألف وانتهاؤه بالياء، ثمّ ذكر من اشتهر بكنيته من دون ترتيب، ومن قبلها ذكر بعض الأسماء القليلة من السلف.

والملاحظ أنّه قد أفرد -في بعض الأحيان- باباً خاصّاً للمشترك في ضمن الحروف، وقد ذكر في باب الألف والباء أبواباً للأسماء المجتمعة، وعقد باباً أسماه باب الواحد، وهو لمن لم يكن له مشترك من الاسم إلّا في باب الحسن والحسين،

(١)ينظر:عادل هاشم، مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق: ص١٧.

فإنّه ذكره مختلطاً.

نعم، ذكر المشتركين مجتمعين من غير عنوان، ثمّ ذكر المختلفين، وفي باب العين فرّق بين الأسماء المركّبة والأسماء المفردة، فعنون المركّبات المجتمعة ثمّ المتفرّقة، ثمّ عنون المفردات المجتمعة ثمّ المتفرقة[1].

ومجموع من ترجم لهم بالتراجم الأساسية (١٢٦٩) مصنّفاً ومؤلّفاً، كما جاء في الطبعة المحققة الأخيرة.

وهناك تقسيم للكتاب -لعلّه من النجاشي أو من النُسّاخ- يذهب بالكتاب إلى قسمين:

القسم الأول:

من أول الكتاب، ويبدأ بالرقم (١) بترجمة أبي رافع، وينتهي بالرقم (٥٥٤) بحرف الظاء بـ(ظفر بن حمدون).

القسم الثاني:

ويبدأ من الرقم (٥٥٥) بحرف العين، ويبدأ بالترجمة لعبد الله بن النجاشي، وينتهي بالرقم (١٢٦٩) بأبي يعقوب الجعفي.

---

(١)ينظر: جاسم الفهدي، الخصال الرصيعة في فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٨.

إطلالة عامة على تقييم الأعلام للنجاشي وكتابه

من الواضح جداً، أن النجاشي وكتابه كان ومازال وسيظل يحتل مكانة مهمة وحيوية في تراثنا الإمامي، فقد أشار الأعلام منذ القدم إلى أهمية ومكانة الرجل وكتابه، ولانريد-بما سنسرده من أقوال- إثبات أصل وثاقة النجاشي، وأهمية كتابه، بقدر مانريد الإشارة إلى سعة دائرة هذا التقييم والتعظيم، كماً وكيفاً، وكونه محل اتفاق بين الأعلام، فعلى سبيل المثال:

١-أشار الصهرشتي[١] في كتاب (قبس المصباح) أنه:

((كان شيخاً، بهياً، ثقة، صدوق اللسان عند المخالف والموافق))[٢].

٢- أشار إليه العلّامة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة)،

---

(١) وهو من مشاهير تلامذة شيخ الطائفة (عليه الرحمة)، كما عن العلامة المجلسي (طاب ثراه)، وعن فهرست الشيخ منتجب الدين أنه فقيه درس قواعد الشيخ الطوسي، وجلس مجلس درس السيد المرتضى (طاب ثراه).

(٢) حكاه عنه: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ٤٠، المازندراني، منتهى المقال: ١/ ٢٨٧.

في خلاصة الأقوال-وستأتي الإشارة إلى العلاقة بين الخلاصة وكتاب النجاشي[١]- إلى النجاشي، بالقول:

((وكان أحمد يكنى أبا العباس(رحمه الله)، ثقة، معتمد عليه عندي،له كتاب الرجال نقلنا عنه في كتابنا هذا وغيره أشياء كثيرة، وله كتب أُخر ذكرناها في الكتاب الكبير، وتوفي أبو العباس(رحمه الله)بمطير آباد في جمادى الأولى سنة خمسين وأربعمائة، وكان مولده في صفر سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة))[٢].

٣- أشار إليه المجلسي الأول(قدس سره)(المتوفى ١٠٧٠ للهجرة) في روضة المتقين بالقول أنه: ((وثّقه العلامة (عليه الرحمة) بل أكثر الأصحاب؛ لأنهم يعتمدون عليه في الجرح والتعديل، وهو ثبت كما يظهر من التتبع))[٣].

٤- أشار اليه كذلك في الرواشح السماوية بقوله:

((أن أبا العباس النجاشي شيخنا، الثقة، الفاضل، الجليل القدر، السند، المعتمد عليه، المعروف، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد

(١)ينظر: ص١٦١.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٧٢-٧٣.

(٣)ينظر:المجلسي الأول، روضة المتقين: ١٤/ ٣٣١.

الله النجاشي الذي وليّ الأهواز))[١].

٥-تبع المجلسي الأول في ذلك ولده المجلسي الثاني (طاب ثراه) (المتوفى ١١١١ للهجرة)، عندما أشار إلى الكتاب في أول بحاره- في معرض حديثه عن الكتب المعتمدة لديه- بالقول:

((وكتابا معرفة الرجال والفهرست للشيخين الفاضلين الثقتين، محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، وأحمد بن علي بن أحمد بن النجاشي))[٢].

٦-ما ذكر الحر العاملي(قدس سره)(المتوفى ١١١١ للهجرة) في (أمل الآمل) من أنه:

((أحمد بن العباس النجاشي.....وهوثقة، جليل القدر معاصر للشيخ، يروي عن المفيد))[٣].

وفي هذا الكلام إشارة إلى مكانة النجاشي، مضافاً إلى تلمذته على الشيخ المفيد(طاب ثراه)، والذي هو شيخ مشترك بين النجاشي والطوسي، كما هو معلوم.

---

(١)الميرداماد، الرواشح السماوية: ص١٢٧ الراشحة العشرون.

(٢)ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١/ ١٦.

(٣)الحر العاملي، أمل الآمل: ٢/ ١٥.

٧-ماذكره البهبهاني (قدس سره) في تعليقاته، وتحديداً في ترجمة إبراهيم بن عمر: ((أن النجاشي في غاية الضبط، ونهاية المعرفة))[١].

٨- ما ورد في الوجيزة من أن النجاشي ((ثقة مشهور))[٢].

وغيرهم من الأعلام، في غير مورد وغير كتاب.

(١)ينظر: البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص٥٠.

(٢) المجلسي، الوجيزة في الرجال: ص٢٢ الرقم١١٢.

المقام الثالث:

في السِّمات العامّة لكتاب النجاشي

المتتبّع والمتصفّح بدقّة لكتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، يجد أنّ هناك جملة كبيرة من السِّمات العامّة في هذا الكتاب، ومن الواضح أنّها نتاج وانعكاس جملة من السِّمات الفكرية، والإمكانات العلمية التي تحلّى بها النجاشي (رحمه الله)، ومنها:

السمة الأولى:

تقدّم الحديث عن كتب النجاشي[1]، وقلنا أنّ منها كتاب في الأنساب والتاريخ والآثار والفضائل وأيام العرب وأشعارهم، وانعكست هذه الميزة الفكرية والعلمية عند النجاشي، في كتابه (فهرست أسماء مصنّفي الشيعة) بدقّةٍ وعمقٍ واضحين، خصوصاً مع المقارنة بما أورده الشيخ الطوسي (قدس سره) في هذه الجهة من أحوال الرواة، فنجد أنّ النجاشي يتفوق على الشيخ الطوسي بمراحل.

والشواهد على ذلك كثيرة، منها:

---

(١) ينظر: ص١٠ وما بعدها.

١ ـ ما ذكره في ترجمة ابن أُذينة، عمر بن محمّد بن عبد الرّحمن بن أُذينة، حيث قال:

((عمر بن محمّد بن عبد الرّحمن بن أُذينة بن سلمة بن الحارث بن خالد بن عائذ بن سعد بن ثَعلبة بن غَنم بن مالك بن بَهثة بن جَديمة بن الديل بن شَن بن أفصى بن عبد القيس بن أفصى بن دَعمي بن جُديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن مَعد بن عدنان))[1].

والقدرة على تتبّع نسب ابن أذينة من قبل النجاشي واضحةٌ لا لبس فيها، وهي انعكاس لقدرته العلمية في تتبّع الأنساب، فالرجل ضليع بالانساب، بل هو نسّابة، وهذا الذي مكّنه أن يتفوق في هذه الجهة على غيره ممن كتب في الرجال، والفهارس والسير والتراجم.

٢ ـ ما ذكره في ترجمة سلامة بن محمّد الأرزني، حيث قال:

((سلامة بن محمّد بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي الأكرم، أبو الحسن الأرزني، خال أبي الحسن بن داوود، شيخ من أصحابنا، ثقةٌ، جليلٌ، روى عن ابن الوليد، وعلي بن الحسين بن بابويه، وابن بُطّة وابن همام ونظرائهم، وكان

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٣ الرقم ٧٥٢.

أحمد بن داوود تزوّج أخته وأخذها إلى قم، فولدت له أبا الحسن محمّد بن أحمد، ورحل به معه إلى بغداد بعد موت أبيه وأقام بها مدّةً، ثمّ خرج سنة ثلاث وثلاثين إلى الشّام، وعاد إلى بغداد ومات فيها، ودُفِن بمقابر قريش))[1].

ومن الواضح أنّ هذه التراجم أقرب إلى نمط ملخّص لسيرة حياة الراوي، ومثل هذا النمط من التراجم لا يستطيع أن يلج فيها إلاّ من هو صاحب خبرةٍ من الأنساب، والتاريخ، والتراجم، والسِّير والآثار، والنجاشي كان يمتلك هذه المواصفات والسِّمات بلا شبهة.

مضافاً إلى أنّ كلماته هذه في ترجمة الرجل تعبير آخر عن خلاصة تتبع، واستقراء صفحات من المعطيات المقدمة عن الرجل، وحاله على طول حياته الممتدة لعشرات السنين، فلايستطيع كلّ أحد أن يطالع هذا الكمْ من المعلومات، ومن ثم يعيد صياغتها في عدة أسطر، إلاّ من كان مسلطاً على كتابة السير والتراجم بشكل كبير، والنجاشي يتصف بهذه الصفة .

٣ ـ ما ذكره في ترجمة سَماعة بن مهران، حيث قال:

((سَماعة بن مهران بن عبد الرّحمن الحضرمي، مولى عبد

(١)المصدر السابق: ص ١٩٢ الرقم ٥١٤.

بن وائل بن حجر الحضرمي، يُكنّى أبا ناشرة، وقيل أبا محمّد، كان يتّجر في القز ويخرج به إلى حرّان، ونزل الكوفة في كندة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ومات بالمدينة، ثقةٌ ثقةٌ، وله بالكوفة مسجد بحضرموت، وهو مسجد زُرعة بن محمّد الحضرمي))[1].

وكلام النجاشي في المقام يكشف عمّا وصل إليه الرجل من سعة معلومات، ودقة في عرضها، حيث يشعر القارئ بموارد يقينه، وموارد شكه في مايقدمه من معطيات رجالية، كما هو واضح في تعبيراته في المقام، وكان يتبع هذا الأسلوب في كل مايقدمه في كتابه، فلم يتردد في معاملة ثبوت أو عدم ثبوت كنية، مع ثبوت أو عدم ثبوت وثاقة، أو سنة وفاة، ونحو ذلك.

وهذا مشعر بأن المنهج العلمي والموضوعي كان حاضراً في ذهن النجاشي؛ ولذلك وصلت آراؤه إلى مرحلة عالية من الإتقان، وبالتالي الاعتماد عليها من أعلام الفن.

٤ ـ ما ذكره في ترجمة إبراهيم بن سليمان بن عبيد الله، حيث قال:

---

(١)المصدر السابق: ص ١٩٣ الرقم ٥١٧.

((إبراهيم بن سليمان بن عبيد الله بن خالد النَهمي، -بطنٌ من همدان-، الخزّاز الكوفي، أبو إسحاق، كان ثقةً في الحديث، يسكن الكوفة في بني نهم، وسكن في بني تميم فقيل تميمي، وسكن في بني هلال، ونسبه في نهمٍ))[1].

في هذه الترجمة يكشف لنا النجاشي قدرته على ملاحقة المعلومة، والمعطى الرجالي في مختلف مراحله، وهذا الأمر لايتيسر لكلّ أحد، مالم يكن رجلاً موسوعياً شاملاً، مستوعباً لتاريخ المعلوم والمحطات التي مرّت بها على طول التاريخ، ولا يتأتّى ذلك إلّا بكثرة المطالعة والممارسة والكتابة ودقة الملاحظة.

٥ ـ ما ذكره في ترجمة أبان بن عثمان الأحمر، حيث قال:

((أبان بن عثمان الأحمر البجلي، مولاهم، أصله كوفي، يسكنها تارةً والبصرة تارةً، وقد أخذ عنه أهلها: أبو عُبيدة معمّر بن المثنّى، وأبو عبد الله محمّد بن سلام، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن موسى (عليه السلام)، له كتابٌ حسنٌ كبيرٌ يجمع

(١)المصدر السابق: ص ١٨ الرقم ٢٠.

المبتدأ والمَغازي والوفاة والردة))[١].

٦ ـ ما ذكره في ترجمة أيوب بن نوح، حيث قال:

((أيوب بن نوح بن درّاج النخعي، أبو الحسين، كان وكيلاً لأبي الحسن (عليه السلام) وأبي محمّد (عليه السلام)، عظيم المنزلة عندهما، مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته، وأبوه نوح بن درّاج كان قاضياً بالكوفة، وكان صحيح الاعتقاد، وأخوه جميل بن درّاج.... رأيت بخط أبي العباس بن نوح فيما كان وصّى إليّ من كتبه.....قال أبو عمرو الكشي: كان من الصالحين))[٢].

وفي هذه الترجمة، يكشف لنا النجاشي اطلاعه على الأُسر العلمية، ومتابعته لشؤونهم العلمية، والاجتماعية، والمهنية، وهذا يعكس سعة معلوماته عنها.

ثم أن التتبّع والدقّة وملاحقة المعلومة والمعطيات في أحوال الرّواة، واضحٌ جليٌّ في منهج النجاشي، في ترجمة من ترجم لهم في كتابه، وعلى ذلك أمثلة كثيرة في الكتاب لايتعسر على القارئ اللبيب استشعارها، وفهمها بعد هذه الأمثلة التي ذكرناها في المقام.

---

(١)المصدر السابق: ص ١٣ الرقم ٨.

(٢)المصدر السابق: ص١٠٢الرقم ٢٥٤.

السِّمة الثانية:

يعتبر كتاب النجاشي من أوائل كتب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة الواصلة إلينا، وإن كانت هناك فهارس ألّفها أصحابنا (أيّدهم الله)، ولكنّها -مع الأسف- لم تصل إلينا، وكنّا قد تعرّضنا لها مفصلاً في كتابنا علم الرجال الولادة والنشأة (مرحلة ما قبل الاصول الرجالية)، فراجع[1].

مضافاً إلى ذلك:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في مقدمة فهرسته قال:

((فإنّي لمّا رأيت جماعةً من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس لكتب أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم أجد أحداً استوفى ذلك ولا ذكر أكثره، بل كلٌّ منه كان غرضه أن يذكر ما اختص بروايته، وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرّض أحد منهم باستيفاء جميعه إلاّ ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عُبيد الله (رحمه الله) فإنّه عمل كتابين، أحدهما ذكر فيه المصنّفات والآخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا واخترم هو

(١) ينظر: عادل هاشم، مرحلة ما قبل الاصول الرجالية: ص٣١ وما بعدها.

(رحمه الله) وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكي بعضهم عنه))[1].

وهذا الكلام يعطينا صورةً واضحةً على أحوال الفهارس في تلك الفترة، وبالتالي فقد كانت خطوة تأليف فهرست أسماء مصنفي الشيعة من قبل النجاشي خطوةً أساسيةً ومهمةً؛ لحفظ هذا النمط من التأليفات والتصنيفات، وما ذُكِر لأصحابنا من كتب ومؤلفات.

نعم، لا بد من الإشارة إلى أمورٍ:

الأمر الأول:

أنّ ظاهر تعبيراته (رحمه الله) في غير مورد من مقدمة الكتاب اعتناؤه بتصنيفات أصحابنا، والمراد من أصحابنا: هم الشيعة، أعم من الإمامية الإثنا عشرية، بل تشمل غيرهم، كالزّيدية، والفطحية، والواقفة، وغيرهم ممّن أقرّوا بالولاية لأمير المؤمنين (عليه السلام).

الأمر الثاني:

أنّه لم يتعهد بعدم ذكر مصنفات غير أصحابنا، بل ذكر

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣١ ـ ٣٢.

ذلك في جملة من الموارد، كلّما كان هناك نحو ارتباط وعلاقة بمصنفات أصحابنا من الشيعة.

الأمر الثالث:

أنّ النجاشي لم يتعرّض -بل يمكن أن نقول بأنّه لم يتعهد إن صحّ التعبير- بالتعرّض لأحوال من يذكرهم في فهرسته من جهة الوثاقة والضعف، ولكن المُلفت للنّظر أنّه تعرّض في كثير من الموارد -بل لعلّها سِمةٌ غالبةٌ في الكتاب- لأحوال من يترجم له من جهة التوثيق والتضعيف، فصار مرجعاً مهمّاً من هذه الناحية لمن جاء من بعده، ممن أراد وطلب أحوال الرّواة من ناحية التوثيق والتضعيف.

والغريب أنّ هذا الذي وقع، عكس ما وقع في فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي (قدس سره)، حيث تعهّد في مقدمة فهرسته بالقول:

((فإذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين وأصحاب الأصول فلا بد أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعوّل على روايته أو لا؟ وأبيّن عن اعتقاده، وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له؟ لأنّ كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت

كتبهم معتمدة))[1].

ولكنّه (قدس سره) لم يفِ بهذا التعهد في كثيرٍ من الموارد، ولعلّ مثل هذا الأمر يثير التساؤل، ويدفع باتجاه دعوى عدم إكمال الشيخ الطوسي لكتابه الفهرست، كما قيل مثل هذا بحقّ كتابه الرّجال.

نعم، لا بد من القول أنّ الظاهر في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنجاشي -بل وكذلك في فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي- من جهة كون الأصل فيها سَرد أسماء المترجم لهم من المصنّفين، وكونهم من أصحابنا الشيعة، لأنّ الداعي الأساس في تصنيف هذه الكتب، هو التعريف بأصحابنا من الشيعة، فمن الطبيعي أن يكون الأصل في ذكر من يرد فيها كونه شيعياً، ولكن حيث أنّهم تعرّضوا لداعٍ أو لآخر، كرواية غير الشيعي عن الشيعة، أو صنّف لهم، أوأشار إلى مصنّفاتهم بنحوٍ أو بآخر، فكان لا بد من الإشارة والتنبيه على كونهم من غير أصحابنا.

وبناءً على ذلك، فيكون المَناط في التعرّض لراوٍ ما في هذه الفهارس للنجاشي والشيخ الطوسي كونه صاحب كتاب أو

(١)المصدر السابق: ص ٣٢.

مصنّف، بغض النّظر عن مقدار روايته، كما أنّ عدم ذكر بعض الرّواة -قلّت مروياتهم أو كثرت- إنّما هو من باب عدم توفّر الملاك والمناط في الذكر فيهم، وهو التصنيف والتأليف.

وهنا شيءٌ آخر يترتب على ذلك، وهو:

إنّنا ذكرنا -في غير موردٍ[1]- أنّ هذه الكتب -وغيرها من الكتب التي وصلت إلينا- لم تكن مُعدّة لحصر الرّواة الثقات وغيرهم، وجمعهم في مصنّف واحد.

وعليه، فعدم ذكر الرّاوي وحاله من ناحية الوثاقة والضعف لا يدلّ على عدم وثاقته، بل يمكن أن يُستكشف حال الرّاوي من جهة الجرح والتعديل بلحاظ قرائن أخرى، شريطة أن تصل بنا إلى الاطمئنان بوثاقته أو ضعفه.

وهذا الفهم هو الفارق الأساسي بين مسلك الوثوق ومسلك الوثاقة، وهو الذي فتح باب البحث عن القرائن المتعلّقة بأحوال الرّجال في مسلك الوثوق، ممّا أعطى دافعاً كبيراً لعلم الرّجال في التوسّع، فتوسّعت بتوسيع دائرة بحثه، وهذا بخلاف مسلك الوثاقة، حيث أنّه سدّ الباب من خلال تبنّيه للمقولة القائلة: بأنّ مثل هذه الكتب كانت مُعدّة لسرد

(١) ينظر: عادل هاشم، مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق: ص ١٧ وغيرها.

أسماء وأحوال الرّواة.

وبالتالي فمن لم يُذكَر فيها من الرّواة، لا يمكن استكشاف حاله من القرائن الأخرى.

وعليه، فلا داعي للبحث حينئذٍ خارج دائرة هذه الكتب عن أحوال الرّواة، مع أنّه قد اتضح عدم تمامية هذا الكلام، فلا حظ .

السِّمة الثالثة:

المتتبّع لتراجم المصنّفين في كتاب النجاشي، يجد أنّ هناك جملة من الصفات الأساسية في المصنّفين، حرص على التعرض لها حال وجودها في المصنف، ومن الواضح أنّ النجاشي لم يكن ليحرص على التعرّض لهذه الصفات في الرواة والمترجم لهم في الكتاب، إلّا لأنّه كان يعي ويقدر أهميتها؛ لأنّه من العارفين بها.

ومن جملة هذه الجهات والصفات:

الصفة الأولى:

نسب ولقب وكنية وأصل المُترجَم له في الكتاب، وهذا نابع من قدرته، وقابليته، وتمكنه من الأنساب، بقرينة ما ذكرناه من تصنيفاته في هذا الباب، وهذا الأمر مكّنه من تشخيص جملة من الرّواة، ممن يمكن أن يقع فيهم الاشتراك بالأسماء والأنساب، وهذه ميزةٌ مهمةٌ في الكتاب.

الصفةالثانية:

مقدار تصنيفاته وطبقته في الرّواية، وهذا الأمر كان نتيجة اطلاعه ومعرفته بالتاريخ، وهو ممّن صنّف في هذا الباب، فلم يكن غريباً عليه اهتمامه بهذه الجهة، وهي جهة طبقة ومقدار تصنيفات من ترجم لهم في كتابه.

الصفة الثالثة:

التعرّض لذكر طرقه لهذه الكتب والمصنفات، فقد لا يذكرها، وقد يذكر واحداً،أو اثنين ونحو ذلك، وهذا الأمر نابع من تَلمَذته على كبار الفقهاء والمحدّثين في زمانه، كالشيخ المفيد، والسِّيرافي، وآخرين.

السِّمة الرّابعة:

قدرته على تتبّع حركة الرّواة جغرافياً وتاريخياً، كذهابه إلى المدينة أو المنطقة الفلانية وعودته، ومن ثمّ الالتحاق بالمكان الفلاني، أو نزوله على العشيرة الفلانية، أو المنطقة الفلانية، أو ولادته في الوقت الكذائي، أو وفاته في كذا وكذا، أو زواجه من بنت فلان، أو غيرها من المعلومات الاجتماعية، بل حياة الرّاوي، وهذه ميزةٌ قلّما توجد عند معاصريه، أو من تقدّم عليه ممّن صنّف في هذا الباب.

السِّمة الخامسة:

تعرّضه في جملة من الموارد للحديث عن مقدار الرواية كمّاً وكيفاً، وكونها مباشرةً عن المعصوم (عليه السلام)،أو غير مباشرةٍ مع إمكانية ذلك من عدمه، وكذلك التعرّض لمشايخ المُترجَم له أو تلامذته.

السِّمة السادسة:

هناك سِمةٌ واضحةٌ في كتاب النجاشي، ولعلّها -بل الظاهر- أنّها نتاج معرفته بالأنساب والتاريخ والأماكن والطبقات، وهي ذكره لجملة من المواقف والأحداث الاجتماعية والعلمية والتاريخ الاجتماعي -إنْ صحّ التعبير-، بل حتّى أنه كان يهتم

بما قيل، مع عدم اطمئنانه بما قيل، وكذلك يقوم بنقله، وقد أجاد من هذه الجهة، وقد نقل لنا جملة من الأحداث المتعلقة بهذا الشأن.

بل وصل الأمر في بعض الأحيان للتعرّض إلى نفس شخصية وشخص المُترجَم له، فكان يصفه من ناحيةٍ نفسيةٍ، أو عقليةٍ، أو جسديةٍ فَسلَجيةٍ، أو علميةٍ، كمقدار الضبط، ومقدار الحفظ، أو كونه مصاباً باضطراب الحافظة، أو كونه فاقداً لأحد الحواس، ونحو ذلك، وهذا مشعر بسعة اطلاعه وقدرته على جمع المعطيات المتنوعة عن من يترجم لهم في كتابه.

المقام الرّابع:

في الحديث عن مصادر النجاشي في كتابه

تعرّضنا في مباحثنا الرّجالية إلى الجو العامّ[1] الذي كان يسود فترة حياة النجاشي ومعاصريه، وهو النصف الأول من القرن الخامس الهجري، وقلنا أنّ سيطرة البويهيين على مقاليد الحكم في بغداد منذ عام (٣٣٤) للهجرة واستقرار البلاد في ظلّهم، بل وانتعاش الحركة العلمية بصورة عامّة -والشيعية بصورة خاصّة-، واستمرارية هذا الاستقرار والانتعاش إلى زمن دخول السلاجقة المتعصّبين ضد التشيّع إلى بغداد عام (٤٤٧) للهجرة، وإسرافهم في القتل -مع الأسف الشديد- والبطش والتدمير.

فوصول البويهيين أعطى للنجاشي ومعاصريه -ومن قبل أساتذته ومشايخ مشايخه خلال فترة حكم البويهيين- الفرصة للاستفادة من حركة انتعاش العلم، والاستنساخ، وبناء دور العلم، والمعاهد العلمية، والمكتبات العامّة، واستقرار حلقات الدرس، والتحقيق، والتدريس.

وقد انعكس ذلك على كتاب الشيخ النجاشي بصورة

---

(١)ينظر: عادل هاشم، رجال ابن الغضائري دراسة وتحليل.مخطوط.

سعة مصادره وتنوّعها كمّاً وكيفاً؛ وذلك لوفرة الكتب، سواءٌ أكان على المستوى الشخصي في كتب الورّاقين وغيرهم، أو على المستوى العامِّ في المكتبات الضخمة، التي كانت تتميز بها بغداد، سواءٌ التي تعود منها لشخصيات معروفة، كالسيّد المرتضى (قدس سره) (المتوفى ٤٣٦ للهجرة)، أو لغيره من التّجار، والوزراء، وأصحاب النفوذ الاجتماعي والسياسي.

ومن هنا كانت سعة مصادر النجاشي واضحةً وجليةً، لا لَبس فيها، فقد استفاد من كتب أصحابنا بمختلف اتجاهاتهم، كما استفاد من كتب غير الإمامية، وكذا من غير الشيعة، خصوصاً بعد الالتفات إلى أن علم الرجال والفهارس متداخل مع علم التاريخ، والسيرة، والتراجم، والأحداث، والأنساب، والملاحم والفتن، وغير ذلك، والتي كانت مادة مشتركة بين مختلف الاتجاهات والمذاهب والأديان والفرق، خصوصاً مع وحدة المكان والزمان، الذي فرض -بشكل أو بآخر- الاشتراك في جملة من الأحداث والمواقف.

نعم، يظهر في المقام سؤال مهم وحيوي، يفرض نفسه بعد ظهور تعدد جهات مصادر كتبنا الرّجالية والفهرستية، وهو:

ما مدى اعتبار أقوال غير الإمامية؟ سواءٌ أكانت هذه الأقوال في دائرة التوثيق والتضعيف، أم في خارج دائرة التوثيق والتضعيف، ونعني بها دائرة المعطيات الرّجالية الأخرى، كسنوات الوفاة والولادة والطبقة وتعداد الكتب ونحو ذلك، وذلك باعتبار أنّ الاستناد إلى كتب الآخرين يعزز -بلا شبهة- احتمالية الأخذ منهم في كلتا الدائرتين، كما هو واضح.

والجواب عن ذلك:

المتتبع لأحوال الرّواة يجد أنّه في جملة غير قليلة من الموارد يظهر لغير أصحابنا كلام في الراوي، وهذه الظاهرة غير مقتصرة على كتبنا الرّجالية عند المتقدّمين، بل حتّى في هذه الأيام، فمع سعة المصادر وسهولة الوصول إليها في زمن الثورة الالكترونية المعلوماتية، خصوصاً عند من يتبنى مسلك الوثوق، وتجميع القرائن والشواهد والمؤيّدات على حال الروي، فكلّ إشارة أو شهادة أو قول أو قرينة أو نقل يستبطن قيمة احتمالية معينة، وإن اختلفت هذه القيم باختلاف الموارد والأحوال، ولكن مع كلّ ذلك تبقى ذات قيمة احتمالية معينة، تنفع في بناء الاطمئنان، وهذا لعلّه بخلاف من تبنّى مسلك الوثاقة، حيث يقف على التوثيق بألفاظه المستفادة من التعبيرات الصريحة في ذلك، وقد

تقدمت الإشارة إلى ذلك[١].

ويقع الكلام في دائرتين:

الدائرة الأولى:

خارج حريم التوثيق والتضعيف:

ولهذه الدائرة أمثلة كثيرة، كتحديد الولادات، والوفيات، والطبقة، وعمّن روى، ومن روى عنه، ومن تتلمذ على يديه، ومذهبه الديني، أو الاجتماعي، أو السياسي، أو مهنته، ونسبته، وكنيته، ونحو ذلك، وقد وجدنا أنّ هناك جملة من الموارد كانت لكلمات غير أصحابنا، أثر في الإضافة إليها في كلٍّ من هذه الجهات التي تقدمت، والأمثلة على ذلك كثيرة، خصوصاً في الأونة الأخيرة، فقد زاد تعرض محققينا لكلمات غير أصحابنا الإمامية في علم الرجال والتراجم، من جهة توفر مصادر الآخرين المحققة، وسهولة ويسر الوصول إليها.

فهنا نقول:

لا شبهة في أنّ قبول نقل وكلمات وإشارات غير أصحابنا في هذه الدائرة فهو مقبول، معتمد عليه، شريطة أن يحصل

(١)ينظر: عادل هاشم، مسلك الوثاقة ومسلك الوثوق: ص٢٥-٢٩.

الاطمئنان به ـ يعني بثبوته ـ، خصوصاً بمعية كون القائل أو الناقل ثقة في التحديث والنقل.

والمصنفون من غير أصحابنا يتفاوتون في الوثاقة من هذه الجهة، فلذلك بعد أن عرفنا مقتضى القاعدة، يكون التعرّض لكل مورد متروك إلى محله.

ولا فرق بعد الاطمئنان في أن تكون كلمات الآخرين مأخوذة من مؤلفات أصحابنا، أو من مؤلفات غير أصحابنا، بعد الوثوق بها وبصدورها، ومطابقة ما بأيدينا من النسخة مع نسخة الأصل.

الدائرة الثانية:

فهي الدائرة المهمة في علم الرجال:

وينطلق الجواب في هذه الدائرة من المبنى المختار في حجية قول الرجالي، كما فصّلناه في كتابنا مدرك حجية قول الرجالي[1]، والذي بدوره ينبع من عمدة الدليل على الحجية، فقد يكون الكتاب والسنّة، وقد تكون سيرة العقلاء، والتي أخذت في الأونة الأخيرة الحيّز الأكبر للاعتماد عليها، كمدرك

(١) ينظر: عادل هاشم، مدرك حجية قول الرجالي: ص١٥.

لحجية قول الرّجالي، دون الحاجة إلى القول باشتراط العدالة، وكونه بمعنى الإيمان، أي أن يكون اثني عشرياً، وإن تبنّي البعض قديماً وحديثاً كون الحجة خصوص خبر العادل، والذي بدوره يدفع غير الاثني عشري من دائرة الحجية.

هذا، مع أنّنا قد لاحظنا في علم الأصول، أنّه قد وقع الخلاف بين الأعلام في مسألة مهمة، وهي: هل أنّ الحجّة هو خبر العادل؟ أم أنّه خبر الثقة؟

وذكرنا في مختاراتنا الرّجالية في مدرك حجية قول الرّجالي أنّ منشأ ذلك، إنّما هو اختلاف الأدلة على حجية خبر الواحد، بين كونها الآيات الكريمة والرّوايات الشريفة من جهة، وبين كونها سيرة العقلاء من جهة أخرى، فمن كان دليله على تلك الحجية الآيات الكريمة -كآية النبأ[1] مثلًا وغيرها- انتهى إلى كون المراد من الواحد الذي يكون خبره حجّة هو: العدل المؤمن بالمعنى الأخص، أي الإمامي الاثنا عشري.

وبناءً على ذلك، تكون سعة دائرة الحجية لأهل الرّجال حينئذٍ ضيقةً، فبالتالي لا تشمل الشيعة غير الاثنا عشرية

(١) ((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِين)) سورة الحجرات: الآية ٦.

بمختلف طوائفهم، كالفطحية والواقفة وأمثالهم، وكذلك لا تشمل أقوال أهل الرّجال خارج الدائرة الشيعية بطبيعة الحال، كأهل السنّة بمختلف طوائفهم من باب أولى، وغيرهم كذلك.

ومن كان دليله على حجيّة خبر الواحد سيرة العقلاء، فقد انتهى إلى حجيّة خبر الواحد الثقة، وبناءً على هذا، تكون دائرة الحجية لديه واسعة، مقارنة بالدائرة السابقة.

فما دام المناط هو الوثاقة فكلّما وُجِدت الوثاقة وُجِدت الحجية لقوله، سواءٌ أكان القائل اثنا عشرياً أم ليس باثني عشري هذا في الشيعة، وسواءٌ أكان شيعياً أم ليس بشيعيٍ، كما إذا كان سنّياً وهكذا، وقد فصّلنا الحديث في هذه الجهة في كتابنا مدرك حجية قول الرجالي فراجع[1]، هذا من جانب.

ومن جانب آخر:

فقد تعرضنا مفصلاً للحديث عن مدارك حجية قول الرّجالي، وذكرنا أنّها تتنوع بين كونه من باب حجيّة خبر الواحد، أو من باب الشهادة، التي يُشترط فيها العدالة بالمعنى الأخص، أي كونه اثنا عشرياً والتعدد، أو كونه من باب الرجوع إلى آراء أهل الخبرة، أو الرجوع إلى مطلق الظنّ بعد

(١)ينظر: عادل هاشم، مدرك حجية قول الرجالي: ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

الانسداد، أو كونه من باب القرينة المورثة للاطمئنان، بمعية باقي القرائن والشواهد والمؤيدات.

وعليه، فحيث أنّ المختار في المقام كون حجية قول الرّجالي من باب أنّه قرينة وشاهد ومؤيد وإشارة إلى حال الراوي، يحمل قيمةً احتماليةً معينةً، يمكن أن تجتمع مع بقية القرائن والشواهد والمؤيّدات لبناء الاطمئنان بحال الرّاوي من جهة الوثاقة والضعف.

فعليه، يمكن لنا الاعتماد على كلمات غير الإمامي.

وفي المقام صور:

الصورة الأولى:

أن يوثّق غير الإمامي الراوي الإمامي.

في البداية لابدّ من الإشارة الى حقيقة ثابتة في كتب غير الامامية وغير الشيعة حاصلها:

ان المنطلق الأساسي الذي ينطلق منه غير الشيعة في تقييم الراوي الشيعي بصورة عامة، والإمامي بصورة خاصة هو منطلق عقائدي، حيث أنهم يعتبرون اعتناق التشيع بنفسه غلو.

وبالتالي فكل غالٍ كذاب، لايؤمن معه في الحديث ولا اعتبار لمروياته، وهذه النظرة هي السائدة عن الرواة الشيعة من قبل غير الشيعة مع الأسف.

ثم أن الأمثلة على توثيق غير الإمامي للإمامي كثيرةٌ، كتوثيق علي بن الحسن بن فضّال لمحمّد بن إسماعيل بن بَزيع[١]، أو مسمع[٢]، وتوثيق داوود بن فَرقد[٣]، وإسماعيل بن فضل[٤]، أو عَجلان[٥]، وجميل بن درّاج، حيث قال النجاشي في ترجمته:

((وقال ابن فضّال: أبو محمّد شيخنا، وجه الطائفة، ثقة))[٦]، وكذلك توثيق ابن نُمير لخالد بن عبد الرّحمن[٧]،

---

(١)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٠الرقم ٣٩٨.

(٢)ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٩٨ الرقم ٥٦٠.

(٣)ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٦٨ الرقم ٢.

(٤)ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٨٢ الرقم ٣٩٣.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٨٥الرقم ٧٢٢.

(٦)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٦ الرقم ٣٢٨.

(٧)ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٣٨الرقم ١١.

وكذلك حُميد بن حمّاد والحارث بن غُصين[١] وغيرهم.

وكذلك توثيق ابن عُقدة للحسن والحسين ابنيْ علوان[٢]، وكذلك توثيق ابن حجر لإسماعيل بن أبان[٣]، وكذلك حُبيش[٤]، وكذلك توثيق الذهبي لأنس بن عياض[٥]، وأنس من أصحابنا الثقات، الذين ترجم له النجاشي في فهرسته بالقول: ((أنس بن عياض، أبو ضمرة الليثي، عربيٌ، من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، مدنيٌ، ثقةٌ، صحيح الحديث))[٦].

ويمكن الاعتماد على كلماته حينئذٍ مع الاطمئنان الناشئ من وثاقته، بمعية القرائن والشواهد والمؤيّدات الأخرى.

نعم، لا بد من الالتفات إلى أنّ هذه الصورة تحمل قيمةً

(١)ينظر: المصدر نفسه: ص ٥٦ الرقم ١٣.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٨ الرقم ٦.

(٣)ينظر: العسقلاني، تقريب التهذيب: ١/ ٨٩ الرقم ٤١١.

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٨٧الرقم ١١٢٠، الحائري، منتهى المقال: ٢/ ٣٣٢ الرقم ٦٧١.

(٥)ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٢٣.

(٦)النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٠٦ الرقم ٢٦٩.

احتماليةً كبيرة في عملية بناء الاطمئنان، والوجه في ذلك:

أنّ التوثيق للإمامي من غير الإمامي مع اختلاف المذهب، شاهد قوي على وضوح وثاقة الراوي الإمامي، بالمقدار الكافي لكي يتضح عند غير الإمامي، فعندئذٍ تكون له قيمة احتمالية كبيرة، وتزداد هذه القيمة الاحتمالية، كلّما كان للموثّق رأيٌ وموقف متشدّد تجاه أصحابنا في الجانب العقائدي، أو إطباق واتفاق جمع من مخالفينا على وثاقة راوٍ من أصحابنا ونحو ذلك؛ وذلك لأنّ توثيقه في هذه الصورة يدل على شدّة وضوح وثاقة الإمامية، خصوصاً مع ضمّ ماقدمناه من نظرة عامة للرواة الشيعة من قبل أهل الجرح والتعديل من غير الشيعة.

الصورة الثانية:

أن يوثّق غير الإمامي غير الإمامي كذلك:

كما في توثيق ابن حجر لابن نُمير[1] واسمه عبد الله بن نُمير، وكذلك توثيقه لابنه[2] واسمه محمّد بن عبد الله بن نُمير.

---

(١)ينظر: العسقلاني، تقريب التهذيب: ١/ ٥٤٢ الرقم ٣٦٧٩.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٠٠ الرقم ٦٠٧٣.

فبحسب مسلك القرينة والاطمئنان والشاهد والمؤيد، يمكن الاعتماد على توثيقه، بعد الاطمئنان بوثاقة الموثق، وصدور التوثيق منه.

الصورة الثالثة:

وهي تضعيف غير الإمامي للراوي الإمامي:

مع الأسف أنّ هناك خطوط عامّة رُسِمت عند المخالفين من العامّة، تضع الشيعة ورواتهم في الأعم الأغلب في خانة الغُلاة، وقد تمادوا في ذلك للحد الذي وصل بهم إلى أن يقولوا في جواب لسؤال عن مدى صحة قولهم علي (كرّم الله وجهه)؟، فأُجيب عنه بالقول: ((لا أصل لتخصيص ذلك بعلي (رضي الله عنه)، وإنّما هو من غُلو المتشيّعة فيه))[1].

وكان هذا الخط سائداً عند المتقدمين من مخالفينا، فقد ورد في كلمات غير واحد منهم، ما يشير إلى أنّ من أحب أمير المؤمنين (عليه السلام) فهو شيعيٌّ، ومن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ويطلق عليه رافضيٌّ[2]، وكذلك أنّ من يوصف

(١)ابن باز، الفتاوى: ٣/ ٦٩ الرقم ٦٥٤٢.

(٢)ينظر: العسقلاني، هدى الساري مقدمة فتح الباري: ص ٤٦٠.

بالرفع، فإنّ غالبهم كاذب، لا يتورّع في الإخبار[١]، وغيرها من الكلمات[٢].

ومن هذه الكلمات يظهر بوضوح، أن تضعيفهم للرّواة الشيعة بصورة عامّة- وللإمامية بصورة خاصّة-إنما كان لمجرد ولائهم لأمير المؤمنين (عليه السلام).

وبناءً على ذلك، فلا يمكن الاعتماد على تضعيف المخالفين وجرحهم للرواة الشيعة؛ لأنّ الظاهر في جملة كبيرة منها -بل لعلّه الأعم الأغلب- إن لم يكن أكثر من ذلك، تنطلق من هذا المنطلق العقائدي، وتفتقر إلى التقييم العلمي والموضوعي، وتفصيل الكلام موكول إلى موارده، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر:

فإذا كان المُضعّف شيعياً وليس بإمامي، -كما إذا كان زيدياً كابن عقدة مثلاً-، فقد يُقال كذلك بعدم قبول تضعيفاته لأصحابنا من الرّواة؛ وذلك لأنّه قد ينطلق من منطلق

(١)ينظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب: ٨/ ٤١٠.

(٢)ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ٣/ ٤٩٨: ١/ ٥، العجلي، معرفة الثقات: ١/ ٢٦٤، الجوزجاني، أحوال الرجال: ترجمة الرقم ٩٠، ابن حبان، المجروحين: ١/ ٢٢٢، العقيلي، الضعفاء: ٣/ ١١٥ وغيرها.

عقائدي في تضعيفاته للرّواة من الإمامية.

ولكن الظاهر أنّ هذا الكلام غير تامٍّ؛ وذلك لأنّ مسألة قبول توثيقات وتضعيفات الرجاليين المناط فيها تقييم نفس الشخص الموثّق والمضعّف، ووصفه بالحيادية والموضوعية في تقييماته، مضافاً إلى قدرته وقابليته على فهم واستضياح أحوال الرّواة من ناحية الجرح والتعديل.

وبالعودة إلى مثالنا في المقام، فقد صرّح الأعلام كالشيخ الطوسي في فهرسته في ترجمة ابن عقدة، ما نصّه:

((وأمره في الثقة والجلالة وعِظم الحفظ أشهر من أن يُذكَر، وكان زيدياً جارودياً، وعلى ذلك مات))[1].

وكذلك كلمات الآخرين بحقّه، فتمثّل هذه الكلمات بل تقدح في الذّهن مدى موضوعية وحِيادية ابن عقدة في توثيقه وتضعيفه.

وعليه، فلا مانع من قبول توثيقاته وتضعيفاته بحقّ أصحابنا الإمامية من الرّواة.

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٧٣ الرقم ٨٦.

المقام الخامس:

في تقديم قول النجاشي على قول غيره حال التعارض

تقدمت الإشارة في غير موردٍ إلى جملة من السمات والخصوصيات الفكرية للنجاشي(رحمه الله)، وهي كثيرة في حقل الرّجال والتراجم والفهارس، وقد أدت هذه السِّمات إلى اعتبار جمعٍ من الأعلام أنّ آراء النجاشي مقدمة على آراء غيره، حتّى لو كان مثل الشيخ الطوسي (قدس سره) في حال التعارض بين كلماتهم، بل أكثر من ذلك، فقد عُدَّ هذا التقديم من المسلّمات[1].

وقد ظهر في المقام ثلاثة اتّجاهات:

الاتّجاه الأول:

وهو الاتجاه المعروف والمشهور، والذي ذهب إلى تقديم قول النجاشي في مطلق موارد التعارض على غيره، وقد ذهب إلى هذا الاتجاه جمعٌ، منهم:

الشهيد الثاني (قدس سره) في مبحث التوارث بالعقد المنقطع، في تعارض قول النجاشي والشيخ الطوسي في محمّد بن خالد البرقي، حيث قال: ((وظاهر حال النجاشي أنّه أضبط الجماعة،

(١)ينظر: الكجوري، الفوائد الرجالية: ص ١٧٣.

وأعرفهم بحال الرّجال))[١].

وإلى ذلك ذهب الفاضل الاسترآبادي في ترجمة سليمان بن صالح الجصّاص، حيث قال:

((ولا يخفى تخالف ما بين طريقي الشيخ والنجاشي، ولعلّ النجاشي أثبت))[٢].

وكذلك العلامة تقي المجلسي (طاب ثراه) في روضة المتقين، حيث قال:

((أنّه يقع منه الاجتهاد والغلط في بعض الأوقات، ويظهر منه اجتهاده، ولكنّه أثبت من الجميع، كما يظهر من التتبع التامّ))[٣].

وما قاله في شرح الاستبصار صاحب الاستقصاء، على ما نقله عنه السيّد بحر العلوم في رجاله، في باب حكم الماء الكثير إذا تغيرت أحد أوصافه، بعد ذكر تعارض كلام النجاشي والشيخ في سماعة، حيث قال:

---

(١) الشهيد الثاني، مسالك الأفهام: ١/ ٤٠٥.

(٢)الاسترآبادي، منهج المقال: ٦/ ٨٣ الرقم٢٦٥٧.

(٣) المجلسي الأول، روضة المتقين: ١٤/ ٣٣١.

((وللنجاشي تقدُّم على الشيخ في هذه المقامات -كما يُعلَم بالممارسة-))[١].

وإلى ذلك ذهب صاحب المعراج، في ترجمة إبراهيم بن بكر بن أبي السّمال، حيث قال: ((النجاشي أضبط علماء الرّجال))[٢].

ولم يستبعده السيّد بحر العلوم،-وإن نقل كلمات للاسترابادي- حيث قال في رجاله:

((ولعلّ النجاشي أثبت))[٣] ـ يعني من الشيخ ـ.

وكذا العلّامة الحلّي (طاب ثراه) في الخلاصة، وكذا الجزائري في الحاوي، كما في ترجمة النجاشي، حيث قال:

((لا يبعد ترجيح قوله ـ يعني النجاشي ـ على قول الشيخ مع التعارض، كما ينبئ عنه تتبّع الأحوال))[٤].

---

(١) بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ٤٦.

(٢)ينظر: الماحوزي، معراج أهل الكمال: ص٣٠.

(٣)بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ٤٦.ولكن هذه العبارة ليست للسيد وانما للاسترابادي صاحب المنهج، فلاحظ.

(٤)الجزائري، حاوي الأقوال: ١/ ١٨٤.

وإلى ذلك ذهب الوحيد البهبهاني (طاب ثراه)، حيث قال:

((والنجاشي أضبط من الشيخ بلا شبهةٍ))[١].

وكذلك ذهب السيّد جواد العاملي (قدس سره) في مفتاح الكرامة، حيث قال: ((إنّ النجاشي أضبط من الشيخ))[٢].

وقد عرض أصحاب هذا الاتجاه وجوهاً متعددة لدعم قولهم في المقام، ومنها ما قدّمه السيّد بحر العلوم (قدس سره) من وجوه، منها:

الوجه الأول:

أنّ كتاب النجاشي في الرّجال متأخر تأليفاً عن كتب الشيخ في الرّجال والفهرست، حتّى وصل الأمر إلى أن يعدّ كتاب فهرست النجاشي كالذيل لكتاب فهرست الشيخ الطوسي، كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، بل وكان النجاشي في تأليفه لفهرسته ناظراً إلى فهرست الشيخ الطوسي.

ونتيجة هذا التقدّم والتأخّر هو:

---

(١) البهبهاني، حاشية مجمع الفائدة: ص ٧١٧.

(٢) العاملي، مفتاح الكرامة: ١٦/ ٥٩٨.

أولاً:

تمكن النجاشي من الالتفات إلى مواضع الخلل والغفلة والاشتباه، والسقط، التي عرضت على الشيخ الطوسي، وتوفر الفرصة أمامه لتخطيها وتعديلها، ومن الواضح أنّ مثل هذا الأمر يعطي للكتاب أضبطية أكثر، وأدقية أعلى، وقيمة أكبر.

ثانياً:

أنّ مقتضى تأخّر تأليف فهرست النجاشي عن فهرست الشيخ الطوسي ورجاله، مكّن النجاشي من الاطلاع على جميع ما أورده الشيخ الطوسي (قدس سره) من أقوال، وأحوال، وتراجم في كتبه.

وبالتالي، فمقتضى الاطلاع هذا، قوة آراء النجاشي ومتانتها، مقارنةً بآراء الشيخ الطوسي؛ وذلك لأنّ سعة الاطلاع على كمٍ كبير من الآراء يجعل المختار أفضل وأدق وأعمق.

ولكن يمكن الجواب عن هذا الوجه بالقول...

وقبل الجواب لا بدّ من الانتهاء من مقدمة، حاصلها الإجابة عن التساؤل القائل بالأسبقية الزمانية لتأليف رجال الشيخ الطوسي وفهرسته على فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي، فنقول:

أنّ المراجع للكتابين في موارد عدة يلتمس بوضوح سمة المطابقة بالمعنى، وكذلك بالنص، وبالتالي فكيف يمكن تفسير هذه الظاهرة؟

قدّم البعض تفسيراً قائماً على حقيقة اشتراك الشيخ الطوسي والنجاشي في جملة من المشايخ، وتحديداً بأكثر من عشرة مشايخ، وبطبيعة الحال فهذا الاشتراك في المشيخة قد ينشأ عنه اشتراك في الإملاء، والأخذ من منبعٍ واحدٍ، ومن سمات الأخذ من المنبع الواحد هو المطابقة والوحدة في المعلومة، والنص، والعبارة، وهذا يمكن أن يفسّر هذا التطابق بين عبارات النجاشي، مقارنةً بعبارات الشيخ الطوسي[1].

وهذا التفسير وإن كان ممكناً بدواً، إلّا أنّ هناك جملة من القرائن تبعّده شيئاً فشيئاً، ومن هذه القرائن:

١ ـ أنّ النجاشي حينما ترجم للشيخ الطوسي في فهرسته، قال:

((محمّد بن الحسن بن علي الطوسي، أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقةٌ، عينٌ، من تلامذة شيخنا أبي عبد الله، له

(١) ينظر: الجلالي، المنهج العلمي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية للسيّد البروجردي: ص ٦٣.

كتب منها: كتاب تهذيب الأحكام وهو كتاب كبير، وكتاب الاستبصار، وكتاب النهاية، وكتاب المفصح في الإمامة، وكتاب ما لا يسع المكلف الإخلال به، وكتاب العدة في أصول الفقه، وكتاب الرّجال، من روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) وعن الأئمة (عليهم السلام)، وكتاب فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين))[1].

وهذا الكلام واضح الدلالة على أسبقية تأليف الشيخ الطوسي لكتابه في الرّجال والفهرست.

ولكن مع ذلك، فيمكن أن يُقال:

إنّ هناك طريقة عند المصنّفين وهي الاستدراك في كتبهم، فبعد أن يؤلف المؤلف كتابه، يرجع إليه مرّة أخرى ويضيف إليه بعض الكلمات والتعابير، وقد قام بذلك الشيخ الطوسي في فهرسته الذي لم يكن آخر مصنفاته، ومع ذلك رجع إليه مرّة أخرى، وأدرج فيه جميع كتبه اللاحقة زماناً في التأليف في فهرسته.

ويمكن الجواب عن ذلك بالقول:

هذا وإن كان ممكناً في نفسه ومحتملاً، ولكن لا شاهد عليه

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠٣ الرقم ١٠٦٨.

يؤيّده، فيبقى مجرد احتمال، لا يَرقى إلى الاطمئنان به.

٢ ـ عدم إشارة الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله وفهرسته إلى الشيخ النجاشي، ولا إلى تأليفاته وتصنيفاته.

مع العلم أنّ النجاشي من أصحاب التصانيف من أصحابنا، بل كانت له عِدّة مؤلفات في التاريخ، والأنساب، والرجال، والفهارس، ومع ذلك لم يشر إليه الشيخ، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ في كتبه.

مضافاً إلى ذلك، فإنّنا ذكرنا[1] غير مرّة، أنّ الشيخ الطوسي والنجاشي كانوا زملاء درسٍ واحدٍ، عند جملة من مشايخهم المشتركين ومع ذلك لم يتعرض لترجمته، وهذا من الغرائب.

ونتيجة هذا الكلام، تأخّر النجاشي في تأليفه على الشيخ الطوسي.

٣ ـ ما ذكره السيّد محمّد مهدي بحر العلوم (قدس سره) (المتوفى ١٢١٢ للهجرة)، من أنّ النجاشي قد ذكر في كتابه آراءً وقد نسبها إلى بعض الأصحاب، وكان يريد بذلك البعض الشيخ

(١) يراجع: ص٢٢.

الطـوسي[١].

٤ ـ سـعة المـادّة العلميـة الموجـودة في كتـاب النجـاشي، مقارنـةً بفهرسـت الشـيخ الطـوسي.

فقـد ترجـم النجـاشي لمـا يقـارب مـن (١٢٦٩) شـخصية أساسـية، والكثـير مـن الشـخصيات الفرعيـة، بينـما لم يترجم الشـيخ الطـوسي في فهرسـته إلّا إلى(٩١٢) شـخصية، وفي كثـير مـن المـوارد لم يذكـر شـيئاً معتـداً بـه في ترجمتهـم، كأبي حفـص الرمـاني، وأبي هـارون النجـي، والمسـعودي، وابـن أبي هـواس، وابـن وضّـاح، والحـمّاني، وابـن عصـام، وغيرهـم الكثـير[٢].

بـل أنّ المـادّة العلميـة لكتـاب النجـاشي، لعلّهـا تصـل إلى ضعـف المـادة العلميـة لكتـاب فهرسـت الشـيخ الطـوسي، بقرينـة أنّ مسـاحة فهرسـت الشـيخ الطـوسي لم يتجـاوز (٢٥٠) صفحـة مـن القطـع الوزيـري، بينـما مسـاحة فهرسـت النجـاشي قـد تجـاوز (٤٥٠) صفحـة مـن القطـع الوزيـري، وهـذا التفـاوت يمكـن أن يفـسر لنـا الداعـي وراء تأليـف النجـاشي لفهرسـته، مـن جهـة أنّـه لم

(١) ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ٤٧.

(٢)ينظـر: الطـوسي، فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم: ص٢٨٠ الرقم ٨٩٤، ٨٩٥ ، ص٢٨٢-٢٨٣ الأرقـام ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٢ وغيرهـا.

يكن يرى أنّ فهرست الشيخ الطوسي كافٍ بالمقدار الذي يُدفَع به كلام المخالفين، وهذا يفسّر سعة مادّته العلمية، مقارنةً بمادّة فهرست الطوسي.

فالأقرب في المقام أسبقية تأليف الشيخ الطوسي لرجاله وفهرسته على النجاشي في فهرسته، لما تقدّم ذكره.

وبالعودة إلى نقد الوجه الأول، فيمكن الخدش فيه، بالقول:

أنّ هذا الوجه واضح الفساد؛ وذلك لأنّ مقتضى هذا الكلام أنّ كلّ تصنيف لاحق يكون أدق وأعمق وأضبط من التصنيف السابق في سياقه ومجاله، ولكن الدقّة في التصنيف لا تدور مدار الأسبقية والتأخر الزماني، بل تدور مدار دقّة المصنف، وعلمه، وقدرته على النظر في الأبحاث بدقة وعمق، فكثيراً ما نجد أنّ بعض المتقدمين علينا كانت لهم نظرات ثاقبة ودقيقة، وكانوا يمتلكون القدرة على تتبع الأقوال، ومناقشتها بشكل عجيب، ولذلك فلا وجه لما قيل في هذا الوجه.

الوجه الثاني:

أنّ الشيخ الطوسي (ﷺ) قد صنّف وألّف في مختلف العلوم الإسلامية، كالفقه، والأصول، والتفسير، والرّجال، والفهارس، والعقيدة، حتّى وصلت مصنفاته المتنوعة إلى الأربعين، في

مختلف الفنون، ومن الطبيعي أنّ هذا التوسع الأفقي في التأليف والتصنيف، يكون على حساب الدقة والعمق، والشواهد على ذلك في مؤلفات الشيخ الطوسي كثيرة، بل حتّى أنّ كتابه الرّجال كان مسودة لم تُتِح الحياة له الفرصة ليراجعها ويعيد النظر فيه، ونتيجة ذلك تنعكس على حساب الدقّة والعمق.

وفي مقابل ذلك، نجد أنّ النجاشي قد ركّز جهده في الرجال والفهرست، بل أكثر من ذلك، فقد كان ملتفتاً إلى ما يحتاجه التأليف في هذا العلم من مقدمات، كالتاريخ، والأنساب، والآثار، ونحو ذلك من العلوم فصنّف فيها، ومن ثمّ كان كتابه فهرست أسماء مصنفي الشيعة أدق وأضبط وأعمق وأوسع؛ فلذلك يُقدَم رأيه على رأي الشيخ الطوسي حال التعارض.

ولكن يمكن الجواب عن هذا الوجه، بالقول:

أنّ سعة التصنيف والتأليف وإن احتاجت إلى الوقت والجهد، ولكن في مقابل ذلك، يمكن أن يُقال: بأنّ هذه السعة تقوّي ملكة الاجتهاد والبحث والتحقيق، فكلّما زادت التصانيف كلّما قويت هذه القدرة والقابلية، هذا من جانب.

ومن جانب آخر:

فإنّ الشيخ الطوسي لم يكن يمتلك السعة الواسعة جداً في التصانيف، مقارنةً بالكثير ممن سبقه، كالشيخ الصدوق (قدس سره)، والشيخ المفيد (طاب ثراه)، وكذا من لحقه كالعلّامة الحلّي (قدس سره) وآخرين، ومع ذلك بقيت آراء هؤلاء الأعلام محل احترام وتقدير وقوة، مقارنةً بآراء الآخرين.

ويمكن أن يُضاف إلى ذلك:

أنّه مع ذلك، لم تكن كلمات النجاشي خاليةً من الاشتباه والغلط والسهو والنسيان، ولكن دائرة هذه الموارد أضيق، خصوصاً بعدما أشرنا إليه من التقارب بل التطابق في كثير من الأحيان، بين النجاشي والشيخ الطوسي في تراجم الرواة والمصنفين.

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى أنّ معنى تقديم آراء النجاشي على الشيخ الطوسي، على المختار من كون المدرك في حجية قول الرّجالي قرينية ومقدّمية قول الرّجالي في بناء الاطمئنان بأحوال الرواة من ناحية التوثيق والتضعيف، هو وصول آراء النجاشي إلى قيمة احتمالية كبيرة جداً، لا تستطيع آراء الشيخ الطوسي (قدس سره) من الوقوف أمامها.

ولكن هذا الكلام غير صحيح:

فإنّه إنّنا وإن قبلنا كما تقدّم[١]، بمعية جملة من الوجوه والقرائن والشواهد والمؤيدات واعترفنا بأضبطية وأدقّية الشيخ النجاشي، ولكن بمقدارٍ لا يشكل نسبة كبيرة بحيث تجعل من آرائه مورثة للاطمئنان، ومن آراء الشيخ الطوسي غير قادرة على منعها من الوصول إلى هذا الاطمئنان، بل الظاهر ولما سيأتي في المختار[٢] أنّ التفاوت لا يرقى إلى هذه المرحلة.

الوجه الثالث:

إنّ المدقّق في أصل النجاشي ونشأته يعلم أنّه من بيوت الكوفة المعروفة والعريقة، وقد عاش فيها كذلك، وله علاقات وأنساب متشعبة فيها، وقد أعطاه ذلك فرصة للاطلاع على أحوال الرواة، خصوصاً وأنّ أكثر الرواة كانوا من الكوفة، أو من الذين استوطنوها وإن لم يكونوا في الأصل منها، حالهم في ذلك حال المراكز العلمية الكبيرة، كبغداد، وقم المقدّسة، وغيرها.

وهذا بخلاف حال الشيخ الطوسي، الذي جاء من طوس

(١) يراجع: ص٧٤.

(٢) ينظر: ص٩٧.

واستوطن في بغداد، فلذلك تكون آراء النجاشي مقدّمة على آراء الشيخ الطوسي في الرّجال حال التعارض.

ولكن هذا الوجه قابل للنقاش، من عدة جهات:

الجهة الأولى:

أنّ أعراق وأقوام ومواطن الرواة أوسع بكثير من الكوفة، فمن الواضح أنّ الدليل حينئذٍ أخص من المدّعى، فإنّه على تقدير تماميته، فإنّه يختص حينئذٍ برواة الكوفة، فإنهم هم المقدار الذي يمكن أن يتفوق فيه علم النجاشي على علم الشيخ الطوسي، وهم لا يمثّلون كلّ الرواة، كما هو واضح.

مضافاً إلى أنه لا يمكن انكار أنّ هناك جملة من الرواة من أهل طوس فيكون الشيخ الطوسي -بناءً على ذلك- أعلم من النجاشي بهم، فتكون هذه مزية للشيخ الطوسي على النجاشي في قبال مزية النجاشي على الطوسي في دائرة الرواة من أهل الكوفة.

الجهة الثانية:

إنّ الحديث في كتب التراجم والفهارس الواصلة إلينا، ومنها فهرست النجاشي إنما هو عن تراجم الرواة غير المعاصرين للمصنفين لهذه الفهارس؛ وذلك لأنّ النجاشي عاش في نهاية

القرن الرابع، والنصف الأول من القرن الخامس الهجري، بينما الأعم الأغلب ممن ترجم لهم كانوا يسبقونه بقرن،أو قرنين، أو حتّى ثلاثة قرون.

وبالتالي، فيكون الطريق إلى هؤلاء الرّواة هم المشايخ والمصنّفات، وهذه عادةً ما تتوفر في المراكز العلمية، كبغداد، أو قم، وغيرها؛ ولذلك انتقل النجاشي إلى بغداد للحصول على هذه المصنّفات والتماس الطرق إلى هؤلاء المشايخ.

فبالتالي، هذه هي مناشئ الأضبطية والأدقية، لا كونه من الكوفة، أو من المراكز العلمية، ولادةً أو أصلاً.

الجهة الثالثة:

أنّه في المباحث العلمية، قد يكون بعض الغرباء على المدينة أعرف وأدق بالمدينة من أهلها، خصوصاً مع امتلاكهم القدرة العلمية والقابلية التحليلية والتأليفية والتصنيفية، وكثرة المطالعة والاستقراء.

فالنتيجة: أنّ هذا الوجه لا يمكن المساعدة عليه بوجه.

الوجه الرابع:

أنّ هناك جملة من العلوم الساندة لعلم الرّجال والتراجم،

كعلم التاريخ، والأنساب، والآثار، والعلم بأحوال الأمم السّابقة، والقبائل القديمة ونحو ذلك، ومن الواضح أنّ النجاشي كان متقدَّماً في هذا المجال، فقد ألّف وصنّف الكتب في هذه العلوم، مقدمةً لكتابه فهرست أسماء مصنّفي الشيعة؛ فلذلك تكون آراؤه الرّجالية بأحوال الرّواة أدقّ، وأضبط، وأوسع، وأشمل من الشيخ الطوسي، الذي لم يُعرَف له مصنّفات في هذه العلوم.

والشاهد على ذلك، المقارنة البسيطة بينما يذكره النجاشي في ترجمة رواته، ومدى التشعّب والتدقيق في أصولهم، وأنسابهم، وكناهم وسفرهم، ومصنّفاتهم، وجهاتٍ كثيرةٍ من حياتهم، مقارنة بما يورده الشيخ الطوسي في تراجم من يتعرّض لهم في فهرسته.

ويمكن الإجابة عن هذا الوجه، بالقول:

أنّ الأصل في المقارنة بين الاثنين هو حال الراوي من ناحية التوثيق والتضعيف، وهو مرتبط بمدى معرفة حاله من جهة ضبطه ودقّته في الحديث والتحديث، وهذا الأمر وإن كان مرتبطاً -ولو بنحو من الأنحاء- بهذه العلوم الساندة، ولكنها ليست بذلك التأثير الكبير، المستلزم للتفوّق في أحوال الرّواة،

بمعية التفوق في التاريخ والأنساب ونحو ذلك.

مضافاً إلى ذلك:

فبناءً على المختار في مدرك حجية قول الرّجالي، فلا يمكن القول بأنّ آراء النجاشي تصل إلى مرحلة الاطمئنان بحال الراوي من ناحية التوثيق والتضعيف، مع وجود رأي معارض له من قبل الشيخ الطوسي (قدس سره)؛ وذلك لأنّ هذا الرأي المعارض للشيخ الطوسي (قدس سره)، يحمل قيمةً احتمالية كبيرةً معتداً بها، تمنع عن الوصول معه إلى مرحلة الاطمئنان بحال الرّاوي، من جهة دلالة كلام النجاشي عليه.

الوجه الخامس:

أنّ النجاشي قد اتفق له مصاحبة علماء كبار في الرّجال، والتراجم، وأحوال المصنّفين، ومنهم أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، فقد كانت له نحو علاقة خاصّة، متمثلة في الزمالة في الدرس، والصحبة، والأخذ منه، والقراءة عليه، وممّا اختص به دون الشيخ الطوسي كذلك، أنّه قد كانت لديه تصانيف ابن الغضائري في الرّواة والرجال والمصنّفين، وهي كتبٌ قيّمةٌ، وقد نقل عنها في غير مورد.

وفي قبال ذلك، صرّح الشيخ الطوسي (قدس سره) في مقدمة

فهرسته أنّ ممّن استوفى الحديث في المصنّفين والفهارس أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، فقد عمل كتابين، ذكر في أحدهما المصنّفات، وفي الآخر الأصول، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو (رحمه الله) وعمد ورثته إليأهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب، على ما حُكِي بعضهم عنه[1].

وبناءً على ذلك:

فيمكن القول بترجيح وتقديم رأي النجاشي حال تعارضه مع آراء الآخرين، ومنهم الشيخ الطوسي (قدس سره).

ولكن يمكن المناقشة في هذا الوجه، بالقول:

١-لا شبهة في تلمذة النجاشي على يد ابن الغضائري، وكذلك نقله عنه في غير مورد، ولكن حيث أنّهما متعاصران زماناً، فيُحتمل أن يكون النقل مشافهةً وسماعاً، وهذا شائع بين الشيخ وتلميذه.

ويؤيّد ورود السِّماع والمشافهة من النجاشي عن ابن الغضائري، جملةٌ من الإشارات في بعض الموارد، كما جاء في

(١)ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣٢.

ترجمة محمّد بن عبد الله بن جعفر الحِميري القمّي، حيث قال:

((محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحِميري، أبو جعفر القمّي، كان ثقةً، وجهاً، كاتب صاحب الأمر (عليه السلام)، وسأله مسائل في أبواب الشريعة، قال لنا محمد بن الحسين: وقعت هذه المسائل إليّ في أصلها، والتوقيعات بين السطور))[1].

وكذلك ما ورد في ترجمة الحسن بن أبي قتادة، حيث قال:

((الحسن بن أبي قتادة، علي بن محمّد بن حفص بن عُبيد بن حُميد مولى السائب بن مالك الأشعري، قُتِل حُميد يوم المختار معه، ويُكنّى الحسن أبا محمّد، وكان شاعراً أديباً، وروى أبو قتادة عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب نوادر أخبرنا به الحسين بن عُبيد الله ومحمّد، عن الحسن بن حمزة، عن محمد بن جعفر بن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه به، قال أحمد بن الحسين: أنّه وقع إليه أشعار عمرو بن مَعدي كرب وأخباره صنعته))[2].

فهذه الموارد وغيرها، تشعرنا بنقله عن ابن الغضائري

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥ الرقم ٩٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٧ الرقم ٧٤.

شفاهةً وسماعاً.

وبالتالي، فيمكن أن تُحمل هذه الموارد الأخرى على النقل شفاهةً، فلا يتعيّن وصول كتب ابن الغضائري ووقوعها بيد النجاشي، فيكون حاله حال النجاشي من هذه الجهة.

٢ ـ أنّه يبعد عدم صحبة الشيخ الطوسي (قدس سره) لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري(رحمه الله)، وذلك لتعاصرهما زماناً ومكاناً، بل واشتراكهما في كثير من المشايخ، بل لعلّ هناك جملةً من القرائن يمكن أن يستفاد منها الإشارة إلى اجتماعهم في مجالس واحدة، فعلى سبيل المثال:

ذكر النجاشي في ترجمة علي بن محمد بن شيران، أبي الحسن الأبلي أنّه ((كان أصله من كازرون، سكن أبوه الأبلة، شيخ من أصحابنا، ثقةٌ، صدوقٌ، له كتاب الأشربة وذكر ما حُلِّل منها وما حُرِّم، مات سنة عشر وأربعمائة (رحمه الله)، وكنّا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين))[1].

وكان الشيخ الطوسي (قدس سره) كذلك من روادّ مجالس الغضائري في داره، كما هو صريح كلامه في أماليه حيث قال:

(١)المصدر السابق: ص ٢٩٦ الرقم ٧٠٥.

((أخبرنا أبو عبد الله بن حَمويه بن علي بن حمويه البصري، قراءةً عليه ببغداد في دار الغضائري، يوم السبت النصف من ذي القعدة سنة ثلاث عشرة وأربعمائة))[1].

وسواءٌ أكان المراد من الغضائري هو الوالد أو الابن، فعلى كلا التقديرين كانت هناك اجتماعات بين الشيخ الطوسي وابن الغضائري، وعليه، فلا يعقل تخلّف الابن عن حضور مجالس أبيه، على تقدير كون المراد بالغضائري هو الوالد، بل أكثر من ذلك:

فإنّه لا نحتاج إلى البحث عن الشواهد والمؤيّدات؛ لأنّ طبيعة الحال مع الاشتراك الزماني والمكاني، يستدعي اللقاء، والأخذ، والردّ، والسِّماع، والاستماع، والمبادلة، والمناولة ونحو ذلك، وبذلك يتساوى النجاشي والشيخ الطوسي من هذه الجهة.

ومع الإغماض عن ذلك:

والقول بتفرد النجاشي بالاستفادة من ابن الغضائري، مع ما يملكه ابن الغضائري من قوّةٍ وعمقٍ وقدرةٍ تحليليةٍ ونقديةٍ لأحوال الرّواة، فلا يوجب ذلك تقديم رأي النجاشي على رأي

(١) الطوسي، الأمالي: ص ٣٩٩.

الشيخ الطوسي حال التعارض؛ وذلك لأنّه غاية ما يمكن القول به حينئذٍ، هو أضبطية وأدقية النجاشي بنسبة معينة مقارنةً بآراء الشيخ الطوسي، ولا تكون هذه النسبة بالمقدار التي تورث الاطمئنان بمؤدى رأى النجاشي، من جهة وعدم قدرة رأي الشيخ الطوسي على المنع من حصول الاطمئنان بمؤدى كلام النجاشي، بل لا يتعدى هذا التفاوت نسبة قليلة، لا يتحقق بها ومعها الاطمئنان بمؤدى وصحة رأي النجاشي مع معارضة الشيخ الطوسي.

الوجه السادس:

ما تقدم ذكره[1] -بل سرده- من جملةٍ كبيرةٍ من المشايخ للنجاشي، والذين كانوا بمستوى عالٍ من الوثاقة، حتّى ذهب جمع كبير إلى القول بوثاقة كلّ مشايخ النجاشي، بل اُعتبِرت شيخوخة النجاشي من ألفاظ التوثيقات العامّة، وكانوا حوالي أربعة وعشرين شيخاً أو أكثر، بناءً على بعض الاستقراءات.

بل ذُكِر أنّ النجاشي ينفرد بأربعة وعشرين شيخاً، ويشترك مع الشيخ الطوسي في ستة مشايخ[2].

---

(١) يراجع: ص٢٠، ١٤٢.

(٢) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٣٢٣.

وفي قبال ذلك، فإنّ الشيخ الطوسي وإن شارك النجاشي في التلمذة على ما يقرب من ثلاثة عشر منهم، واختص بالرّوايات عن سبعة منهم.

وعلى ذلك، فهذا الكمْ من المشايخ المميزين والعارفين بالحديث والرواية والرجال، تنتج دقةً كبيرةً عند التلميذ بما يتعلق بأحوال الرّجال والرّواة.

بل أكثر من ذلك:

ذكرنا فيما تقدم[1] أنّ النجاشي حظي بتلمذة مهمة عند ابن نوح السَّيرافي، الذي وصّى للنجاشي بما لديه من كتب ومصنّفات، وهذا يعطي للنجاشي تفوّقاً وتقدّماً واضحاً في الرّجال على أقرانه ومعاصريه، ومنهم الشيخ الطوسي.

ومقتضى ذلك، تقديم رأي النجاشي على آراء غيره حال التعارض، حتّى لو كان الشيخ الطوسي[2].

ويمكن الجواب عن هذا الوجه، بما حاصله:

بأنّ ما تقدّم وإن كان تامّاً، ولكنه لا يقتضي تقديم قول

---

(١) يراجع: ص٢٠.

(٢) ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ٨٨.

النجاشي على الآخرين، كالشيخ الطوسي حال التعارض؛ وذلك لأنّ الشيخ الطوسي كذلك يمتلك رصيداً كبيراً من المشايخ، الذين لا تقِلّ درجة ضبطهم ودقّتهم عن مشايخ النجاشي، بل أنّ البعض -كما تقدم منا[1] في مبحث حجية بعض المراسيل- ذهب إلى حجية مراسيل الشيخ الطوسي، وإلحاقها بمراسيل ابن أبي عُمير وأضرابه، وما هذا إلّا نتيجة لما عُرِف عنه، من الدقّة والضبط.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّه على جميع التقادير، فحتّى لو سلّمنا -كما هو واضح- بأضبطية وأدقّية النجاشي في الرّجال والفهارس والتراجم، ولكن المهم هو معرفة مقدار التفاوت بين هذه الأدقّية والأضبطية، مع أدقّية وأضبطية الشيخ الطوسي (قدس سره) وأضرابه.

وعليه، فبأي حال من الأحوال لا يتعدّى التفاوت بينهما مقداراً وإن كان ملحوظاً، ولكن لا يمكن أن يصل برأي الشيخ النجاشي إلى الاطمئنان بمؤدّاه، مع وجود رأي الشيخ الطوسي على خلافه، وكذلك لا يمكن أن يصل رأي الشيخ الطوسي (قدس سره) حال تعارضه مع رأي النجاشي بالمقدار الضئيل، الذي

(١) ينظر: عادل هاشم، مراسيل الطوسي: المقدمة.

مع وجوده لا يمنع من بناء الاطمئنان بمؤدى رأي النجاشي، بل يبقى رأيه قادراً على المنع حال التعارض من الاطمئنان بالرأي المعارض له، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر، ورود أغلاط للنجاشي.

فقد رصد الأعلام جملةً كبيرةً من الأغلاط للنجاشي في كتابه، بل أنّ البعض قد أخذ عنواناً مستقلاً سماه(أغلاط النجاشي)،وهم محقون في ذلك من جهة كثرتها، ولكن كان الطابع العام لمنشئها اختلاف النسخ، والنقل، والتصحيف، والسقط في عبارات النسخ، ونحو ذلك.

ومع ذلك فهي تبقى أغلاطاً، لا بدّ من محاولة الإجابة عليها؛ لرفع الاشتباه، ولها أثر في تكوين الصورة العامة حول دعوى أدقية وأضبطية النجاشي مقارنة بالشيخ الطوسي، وقد قام الأعلام بالإجابة عنها مفصلاً في تلك الكتب والرسائل، منها:

١ ـ ما رواه في ترجمة أبي رافع، بالإسناد عن محمّد بن عُبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه أبي رافع، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)[1].

(١)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦ الرقم ١.

ثمّ روى بالإسناد عن عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)[١].

٢ ـ ما ذكره في ترجمة إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن الرّبيع، حيث قال:

((إبراهيم بن أبي بكر محمّد بن الرّبيع، يُكنّى بأبي بكر، ابن أبي السّمال سَمعان بن هُبيرة بن مُساحق بن بُجير بن عُمير بن أسامة بن نصر بن قعّين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خُزيمة، ثقةٌ هو وأخوه إسماعيل بن أبي السّمال، رويا عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) وكانا من الواقفة))[٢].

٣ ـ ما ذكره في ترجمة أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر البزنطي، حيث قال:

((كوفيٌّ، لقي الرّضا (عليه السلام) وأبا جعفر (عليه السلام)، وكان عظيم المنزلة عندهما،.....ومات أحمد بن محمّد، سنة إحدى وعشرين ومائتين، بعد وفاة الحسن بن علي بن فضّال بثمانية أشهر))[٣].

---

(١)ينظر: المصدر نفسه: ص ٧ الرقم ٢.

(٢)المصدر السابق: ص ٢١ الرقم ٣٠.

(٣)المصدر نفسه: ص ٧٥ الرقم ١٨٠

وهذا ينافي ما ذكره في ترجمة الحسن بن علي بن فضال، حيث قال في ذيل ترجمته: ((مات الحسن سنة أربع وعشرين ومائتين))[١].

٤ ـ ما ذكره في ترجمة جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسى بن قولويه:

((روى عن أبيه وأخيه عن سعد، وقال: ما سمعت من سعد إلاّ أربعة أحاديث))[٢]، بينما قال في ترجمة سعد:

((قال الحسين بن عُبيد الله ﵀: جئت بالمنتخبات إلى أبي القاسم بن قولويه أقرأها عليه، فقلت: حدّك سعدٌ؟ فقال: لا، بل حدّثني أبي وأخي عنه، وأنا لم أسمع من سعد إلّا حديثين))[٣].

وغيرها الكثير من الموارد، التي يطول الحديث بالتعرّض لها، وكنّا قد أحصيناها-شخصياً-، فكانت أكثر من أربعين مورداً، منها:

---

(١)المصدر نفسه: ص ٣٦ الرقم ٧٢.

(٢)المصدر السابق: ص ١٢٣ الرقم٣١٨.

(٣)المصدر نفسه: ص ١٧٨ الرقم٤٦٧.

١ ـ أحمد بن الحسين بن صَيقل.

٢ ـ أحمد بن داوود.

٣ ـ أحمد بن عامر.

٤ ـ أحمد بن محمّد.

٥ ـ البزنطي.

٦ ـ إسماعيل بن مهران.

٧ ـ إسماعيل القيصر بن إبراهيم.

٨ ـ بكر بن محمّد بن حبيب.

٩ ـ الحسين بن سعيد بن حمّاد.

١٠ ـ الحسن بن علي بن فضّال.

١١ ـ الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني.

١٢ ـ حفصة بن سَوقة العَمري.

١٣ ـ داوود بن مافِنة.

١٤ ـ سعد بن عبد الله.

١٥ ـ سلمة بن محمّد.

١٦ ـ عبد الله بن مسكان.

١٧ ـ عبد الله بن عامر بن عمران.

١٨ ـ عبد الله بن الفضل بن عبد الله.

١٩ ـ علي بن بابويه.

٢٠ ـ السيّد المرتضى.

٢١ ـ علي بن محمّد بن حفص.

٢٢ ـ العبّاس بن عامر.

٢٣ ـ عثمان بن عيسى.

٢٤ ـ الفضل بن شاذان.

وغيرهم الكثير[١].

وبعد الاطلاع على هذه الموارد والاستقراء لها، تبين لنا أنّ هناك أنماطاً متعددةً من الأغلاط، فقد تكون أغلاطاً علميةً، وقد تكون نحويةً، ولغويةً، واشتباهات تشمل الأسماء، والألقاب، والكُنى، والولادات، والوفيات، والكتب، وغيرها من أنماط الأغلاط.

---

(١) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٩٩.

وعليه، فكما كان للشيخ الطوسي (قدس سره)أغلاط تعرضنا لها[١] في رجاله وفهرسته، فكذلك للنجاشي أغلاط، فلا ترجيح لقول النجاشي بالمقدار الذي لا يبقى معه قدرة لآراء الشيخ الطوسي من معارضتها في موارد التعارض.

الاتجاه الثاني:

وهو الاتجاه القائل بتقديم قول الشيخ الطوسي على قول النجاشي في حال التعارض، وذهب إلى هذا الاتجاه جمع، منهم:

١ ـ التقي المجلسي في بعض كلماته، كما نقل عنه صاحب الرسائل الرّجالية، حيث قال في جملة من كلام له في ترجمة محمّد بن أورمة، قال:

((فإنّ الشيخ لتبحّره في العلوم كان يعلم أو يظن، عدم لزوم ما ذكره النجاشي))[٢].

وظاهر كلماته تقديم رأي الشيخ الطوسي على النجاشي حال التعارض.

---

(١)ينظر: عادل هاشم، رجال الطوسي دراسة وتحليل، فهرست الطوسي دراسة وتحليل.

(٢) الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٣١٥.

٢ ـ المحدّث الجزائري في غاية المرام، حيث قال في مورد تعارض كلام النجاشي والشيخ الطوسي في سالم بن مكرمة:

((فظهر أنّه لا ريب أنّ الشيخ أثبت وأدرى))[١].

ولكن يمكن المناقشة في هذا الاتجاه:

أنّ للشيخ الطوسي كذلك جملة من الأغلاط والاضطرابات في جملة من الموارد، منها:

١ ـ ما ذكره في سالم بن مكرم، أبي خديجة الجمّال، فإنّه قد ذكره في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، من دون التعرّض لحاله[٢]، وترجم له في الفهرست وصّرح بضعفه[٣].

ولكن مع ذلك، فقد نقل العلّامة الحلّي (طاب ثراه) في ترجمته:

((قال الشيخ الطوسي رحمه الله: أنّه ضعيف، وقال في موضع آخر: أنّه ثقةٌ))[٤].

فإنّه وإن لم نجد توثيقه لسالم بن مكرم، لكن حيث أنّه قد

---

(١)المصدر نفسه.

(٢)ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢١٧ الرقم ٢٨٧٨.

(٣)ينظر: الطوسي،فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤١الرقم ٣٣٧.

(٤)العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص٣٥٤ الرقم٢.

نقلـه العلامـة، فنحتملـه ولـو احتمالاً.

٢ ـ قال في العُدّة:

((عملـت الطائفـة بأخبـار الفطحيـة مثلعبـد الله بـن بكـير))[١]، بينـما في الاسـتبصار في آخـر البـاب الأول مـن أبـواب الطـلاق، قـد صرّح بـما يـدلّ عـلى فِسـقه، وكذبـه، وأنّـه يقـول برأيـه[٢].

٣ ـ قال في الاستبصار:

((عـمّار السـاباطي ضعيـف، فاسـد المذهـب، لا يُعمَـل عـلى مـا يختـص بروايتـه))[٣]،

وفي العُدّة قال: ((أنّ الطائفة لم تزل بما يرويه))[٤].

٤ ـ ما ذكره الكُلباسي:

مـن أنّ الشـيخ الطـوسي ((تـارةً يشـترط في قبـول الروايـة الإيـمان والعدالـة، كـما قطـع بـه في كتبـه الأصوليـة، وهـذا يقتـضي

(١) الطوسي، عدة الأصول: ١/ ١٥٠.

(٢)ينظـر: الطـوسي، الاسـتبصار: ٣/ ٢٧٦ب: من طلّق امرأتـه ثلاث تطليقات ح٩٨٢.

(٣)ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٧٢ ب: السهو في صلاة المغرب ح١٤١٣.

(٤)الطوسي، عدة الأصول: ١/ ١٥٠.

أن لا يعمل بالأخبار الموثقة والحسنة، وأخرى يكتفي في العدالة بظاهر الإسلام، ولم يشترط ظهور العدالة، ومقتضاه العمل بالأخبار الموثّقة والحسنة كالصحيحة))[١].

٥ ـ ذكر الكُلباسي في رسائله الرّجالية:

أنّ الشيخ الطوسي ((تارةً يعمل بالخبر الضعيف مطلقاً، حتّى أنّه يخصّص به أخباراً كثيرة صحيحة حيث تعارضها بإطلاقها، وتارةً يصرح برد الحديث لضعفه، وثالثةً يرد الصحيح، معللاً بأنّه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً))[٢].

٦ ـ ما ذكره الاسترآبادي في ترجمة حسان بن مهران:

من أنّ ((عادة الشيخ في الكتاب (أي الرّجال)، نقل جميع ما ذكره الأصحاب، وإن احتمال الاتحاد، وظاهر النجاشي تحقيق الحال))[٣]،بتقريب:

أنّ مقصوده أنّه لا وثوق بتعدّد العنوان من الشيخ في كتاب الرّجال، إذ ليس بناؤه على الاجتهاد، بل ذكر ما ذكره

---

(١)ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٣٢٥.

(٢)المصدر نفسه: ٢/ ٣٢٥- ٣٢٦.

(٣)الاسترآبادي، منهج المقال:٣/ ٣٥٣ الرقم ١٣٢٨.

الأصحاب، فيمكن اتحاد المعنون مع تعدد العنوان، باعتبار اتفاق التعدد في الكلمات، مثلاً:

ربّما قال قائل: حسان بن مهران، وقال آخر: حسان بن مهران الغَنوي، فجمع الشيخ بين العنوانين بخلاف النجاشي، فإنّ بناءه على الاجتهاد.

٧ـ ما نقله صاحب استقصاء الاعتبار (قدس سره) في باب إبراهيم بن إسحاق:

من أنّه قد يُقال: إنّ الشيخ كثيراً ما يذكر في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام) رجالاً من أصحاب الأئمّة (عليهم السلام)، وممّن رووا عنهم (عليهم السلام).

وهذه الملاحظة في محلها، ويستشعرها من له ممارسة في الرجال، وقد لاحظناها في غير مورد، وتحدثنا عنها كثيراً في كتابنا رجال الطوسي، فراجع[1].

والغريب أنّ أسماء هؤلاء بالعشرات، ويُضاف إلى ذلك، إدراجهم له بنفسه فيما تقدّم من فصول الكتاب، في عِداد من روى عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، والأكثر من ذلك، أنّ جملة

(١) ينظر: عادل هاشم، رجال الطوسي دراسة وتحليل: ص٢٨.

من هؤلاء من الرّواة معروفون، ولا يمكن أن يخفى حالهم عن مثل الشيخ الطوسي (قدس سره)، وهذا من الغرائب عند الشيخ الطوسي، اللهم إلا أن يُقال:

بأنّ كتاب الرّجال الواصل إلينا، كان بصورة المسودة، وكان عبارة عن أوراق جمع فيها أسماء الرّواة بحسب الطبقات، وأنّ من قام بذلك من تلامذته لا هو شخصياً، على أن يراجع الكتاب ويرتبه على حسب فهمه ومنهجه، ولكن لسبب أو لآخر لم تُتِح الحياة الفرصة لذلك، ككثرة مشاغله، أو تقديم الأهم على المهم، أو غير ذلك من الأسباب.

٨ ـ ما أشار إليه الشهيد الثاني (قدس سره) في مسألة الإجماعات، التي ينقلها الشيخ الطوسي (قدس سره) ويخالفها بنفسه، وعمل بها رسالةً، وقد تعرض للإشارة إلى تلك الرسالة في الدُّر المنثور، وهي تكشف عن عدم انضباط كلمات الشيخ الطوسي (قدس سره) في باب الاجماعات التي ينقلها[1].

٩ ـ ما ذكره العلامة التقي المجلسي في روضة المتّقين، من أنّه:

((واعلم أنّ كلّ ما وقع من الشيخ الطوسي من السهو

(١)ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٣٢١.

والغفلة باعتبار كثرة تصانيفه ومشاغله العظيمة، فإنّه كان مرجع فضلاء الزمان، وسمعنا من المشايخ -ويحصل لنا الظن أيضاً من التتبع- أنّ فضلاء تلامذته الذين كانوا من المجتهدين، يزيدون على ثلاثمائة فاضل من الخاصّة، ومن العامّة ما لا يُحصى))[1].

١٠ ـ منها ماذكره الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين:

حيث أنّه قد عدّ فيها من مصنّفات السيّد هاشم البحراني لدى شرح حاله كتاب تنبيهات الأديب في رجال التهذيب، حيث قال:

وقد نبّه فيه على أغلاطٍ عديدةٍ لا تكاد تُحصى كثرةً، ممّا وقع للشيخ في أسانيد أخبار الكتاب المذكور، وقال:

((وقد بيّنا في كتابنا الحدائق الناضرة على جملة ما وقع له أيضاً من السهو والتحريف في متون الأخبار، وقلّما يسلم خبر من أخبار الكتاب المذكور من سهوٍ أو تحريفٍ في سنده أو متنه))[2].

---

(١)المجلسي الأول، روضة المتقين: ١٤/ ٤٠٥.

(٢)البحراني، لؤلؤة البحرين: ص٦٥.

وقال أيضاً في شرح حال الشيخ الطوسي:

((ما وقع للشيخ المذكور -سيما في التهذيب- من السهو والغفلة والتحريف والنقصان في متون الأخبار وأسانيدها، وقلّما يخلو خبر من علّة من ذلك، كما لا يخفى على من نظر في كتاب (التنبيهات)، الذي صنّفه السيّد العلامة السيّد هاشم في رجال التهذيب، وقد نبّهنا في كتابنا الحدائق الناضرة على ما وقع له من النقصان في متون الأخبار، حتّى أنّ كثيراً ممن يُعتمد في المراجعة عليه، ولا يُراجع غيره من كتب الأخبار وقعوا في الغلط، وارتكبوا في التفصي عنه الشطط كما وقع لصاحب المدارك في مواضع من ذلك.

وبالجملة، فإنّ الشيخ المذكور وإن كان فضله أعظم من أن تحويه السطور، إلا أنّ مزيد الاستعجال في التصنيف، والحرص على كثرة التأليف، وسعة الدائرة، والاشتغال بالتدريس والفتوى والعلم ونحو ذلك، قد وقع في هذه الأحوال الظاهرة لكل من أعطى النظر حقّه في هذا المجال))[1].

وغير ذلك من الموارد التي يطول باستقرائها الحديث،

---

(١)المصدر السابق: ص ٢٩٧-٢٩٨.

ومن أراد المزيد فليراجع[١].

نعم، قد يُتأمّل في جملة من الموارد التي تقدّمت، كحديثه في عبد الله بن بُكير، من جهة القول بأنّ الأصل فيما يذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في الاستبصار، إنّما هو لدفع التعارض بين الأخبار، فلا يعارض ما ذهب إليه في العدة.

وكذلك يجري التأمل في كلامه عن عمّار بن موسى الساباطي، من خلال القول بأنّ الاختلاف في كلمات الشيخ بحقّه ناشئة من اختلاف الجهة المنظور إليها، فإنّه ثقة بلحاظ الرواية والحديث، وهو المعروف عنه بشهادة الشيخ الطوسي نفسه، حيث قال في التهذيب:

((أنّه ثقةٌ في النقل، لا يُطعن عليه))[٢]،

وفي الفهرست ذكر: ((عمّار بن موسى الساباطي، كان فطحياً، له كتابكبير، جيد، معتمد))[٣].

بينما فساد مذهبه فهو معروف بين الأصحاب،

---

(١)ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٣٢٤ ـ ٣٣٥.

(٢)الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ١٠١.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٩ الرقم٥٢٥.

فالاختلاف في التقييم إنّما هو من جهة اختلاف الجهة المنظور إليها، وكذلك الحال في جملة من الموارد المذكورة، لكن الغاية من سرد هذه الموارد إنّما هو لإثبات أنّه كما كانت للنجاشي أغلاط، فقد كانت للشيخ الطوسي كذلك أغلاط.

وعليه، فهما متساويان من هذه الجهة، وإن اختلفت أشكال وأنماط الأغلاط، كمّاً وكيفاً.

نعم، لا بد من الإشارة إلى أنّ هناك مدارس متعدّدة في الرّجال، عمدتها مدرسة قم وأصحابنا القمّيين، ومدرسة بغداد وأصحابنا البغداديين، والظاهر بمعية جملة من الموارد أنّ الشيخ الطوسي كان يتابع المدرسة القمّية في الرّجال، والتي منها:

١ ـ ما ورد في محمّد بن عيسى بن عبيد.

فقد ذكره بحقّه في الاستبصار بعد ورود خبر وقع فيه محمّد بن عيسى، وهو ضعيفٌ، قال:

((وهو ضعيف، وقد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ﵀ من جملة الرّجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة))[1].

---

(١)الطوسي، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: ٣/ ١٥٦.

وقد أكّد هذا المعنى في فهرسته، حيث قال:

((ضعيفٌ، استثناه أبو جعفر محمّد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة))[١].

وقع أشار إلى تبعيته في هذا المورد للقمّيين، كلّ من المجلسي الأول (قدس سره)[٢]، وكذلك صاحب استقصاء الاعتبار (طاب ثراه)[٣].

٢ ـ ما ورد في محمد بن أورمة.

فقد ذكر بحقّه الشيخ الطوسي في رجاله أنّه:((ضعيفٌ))[٤].

بينما نجد أنّ النجاشي (رحمه الله) يذكر منشأ هذا التضعيف من قبل الشيخ الطوسي، حيث قال في ترجمة الرّجل:

((محمّد بن أورمة، أبو جعفر القمّي، ذكره القمّيون وغمزوا عليه، ورموه بالغلو حتّى دُسَّ عليه من يفتك به، فوجدوه يصلّي من أول الليل إلى آخره، فتوقفوا عنه، وحكى جماعة من شيوخ القمّيين عن ابن الوليد أنّه قال: محمّد

(١)الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٦ الرقم ٦١١.

(٢)ينظر: المجلسي الأول، روضة المتقين: ٢٠/ ٦٨.

(٣)ينظر: حفيد الشهيد الثاني، استقصاء الاعتبار: ١/ ٧٧.

(٤)الطوسي، الرجال: ص٤٤٨ رقم ٦٣٦٢.

بن أورمة، طُعِن عليه بالغلو، وكلّ ما كان في كتبه ممّا وُجِد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرّد به فلا تعتمده))[١].

ثمّ عاد النجاشي لبيان وجهة نظره فيه، فقال:

((وقال بعض أصحابنا: أنّه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث (عليه السلام)،إلى أهل قم في معنى محمّد بن أورمة، وبراءته مما قُذِف به، وكتبه صحاح إلّا كتاباً يُنسَب إليه، ترجمته تفسير الباطن، فإنّه مخلّط. كتبه: كتاب الوضوء، كتاب الصّلاة، كتاب الزّكاة، كتاب الصّيام، كتاب الحجّ، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديات))[٢].

٣ـ أحمد بن هلال العَبرتائي.

فقد ترجم له الشيخ الطوسي في غير مورد وقال عنه:

((بغدادي، غالٍ))[٣]، وقال: ((كان غالياً، متهمًا في دينه،

---

(١)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٩ الرقم ٨٩١.

(٢)المصدر السابق.

(٣)الطوسي، الرجال: ص ٣٨٤ الرقم ٥٦٤٧.

وقد روى أكثر أصول أصحابنا))[١]، وكذلك قال: ((مشهور بالغلو واللعنة وما يختص بروايته لا نعمل به))[٢]، وكذلك قال: ((ضعيفٌ، فاسد المذهب، لا يُلتفت إلى حديثه فيما يختص بنقله))[٣].

وهذا الرأي هو رأي القمّيين في الرّجل، حيث حكى الشيخ الصدوق من جملة مشايخه أنّه:

((وهو مجروحٌ عند مشايخنا (رضي الله عنهم)..... كانوا يقولون: أنّ ما تفرّد بروايته أحمد بن هلال، فلا يجوز استعماله))[٤].

وكان الرّجل قد اُستثني من نوادر الحكمة من قِبل محمّد بن الحسن بن الوليد، وتابعه على ذلك الشيخ الصدوق[٥].

وفي قبال ذلك، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

(١)الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨٣ الرقم١٠٧.

(٢)الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/ ٢٠٤ ب: الوصية لأهل الضلال ح٨١٢.

(٣)الطوسي، الاستبصار: ٣/ ٢٨ ب: ما يجوز فيه شهادة النساء ح٩٠.

(٤)الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٧٦.

(٥)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩٣٩.

((صالح الرّواية، يُعرف منها ويُنكر، وقد روى فيه ذموم من سيّدنا أبي محمّد العسكري (عليه السلام)))[١].

٤ ـ يوسف بن عقيل.

في هذا المورد تظهر متابعة الشيخ الطوسي للقمّيين في غير دائرة التوثيق والتضعيف، فقد ذكر أنّ للرّجل كتاباً أخبرنا به جماعة[٢]، وكان طريقه إلى الكتاب يمرّ عن طريق الشيخ الصدوق عن والده.

وفي قبال ذلك، ذكر النجاشي في ترجمة الرّجل:

((كوفيٌّ، ثقةٌ، قليل الحديث، يقول القمّيين: أنّ له كتاباً، وعندي أنّ الكتاب لمحمد بن قيس))[٣].

وغيرها من الموارد، فمن أراد المزيد فليراجع في محلها.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّه لا يمكن القول بترجيح وتقديم قول الشيخ الطوسي على قول النجاشي في حال التعارض، فإنّه في مثل هذه الحالة لا

---

(١)المصدر نفسه: ص ٨٣ الرقم ١٩٩.

(٢)ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢٦٥ الرقم ٨١١.

(٣)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٥٢ الرقم ١٢٢١.

يرقى رأي الشيخ الطوسي لإيراث الاطمئنان بنفسه، مع وجود معارض له كرأي النجاشي، والذي لا يقلّ في قيمته الاحتمالية بالنحو الذي يمكننا من أن نقول: بأنّه لا يؤثّر بالمنع من بناء الاطمئنان من خلال رأي الشيخ الطوسي بوحده، مع وجود معارض له كقول النجاشي.

الاتجاه الثالث:

فقد ذهب إلى هذا الاتجاه إلى التوقّف، ومن ذهب إلى ذلك العلّامة الحلّي (قدس سره).

والمختار في المقام هو :

إنّه بناءً على مختارنا من كون المدرك في حجيّة قول الرّجالي هو قرينيته -أي قرينية كلامه الذي يحمل قيمةً احتماليةً معينةً بمعية باقي القرائن والشواهد والمؤيدات وعدم المعارض ونحو ذلك-، والذي يصل بنا إلى الاطمئنان بحال الراوي.

وعليه، فإذا تعارض قول النجاشي مع الشيخ الطوسي، فيصعب الوصول للاطمئنان بمؤدّى قول النجاشي، مع معارضة الشيخ الطوسي؛ وذلك لأنّه لا يمكن أن تكون القيمة الاحتمالية لكلام الشيخ النجاشي مورثة للاطمئنان بنفسها، بغضّ النظر عن الرأي المعارض للشيخ الطوسي والاطمئنان.

مضافاً إلى عدم إمكانية القول: بأنّ ما يحمله كلام الشيخ الطوسي في حال التعارض من قيمةٍ احتماليةٍ تكون ضئيلة جداً، بحيث لا تستطيع المنع من بناء الاطمئنان بمؤدّى كلام النجاشي حال التعارض.

وكذلك الحال في العكس، فإنّه لا ترجيح لكلام الشيخ الطوسي على كلام النجاشي في حال التعارض؛ لعين ما تقدم من تقريب.

والظاهر أنّه الحال كذلك حتّى على القول بمسلك كون المدرك في حجّية قول الرّجالي من باب حجّية قول أهل الخبرة، فإنّه يصعب دعوى عدّ النجاشي من أهل الخبرة، وأمّا الشيخ الطوسي فليس منهم، وإن كان المبنى في نفسه فاسداً لا يُعتنى به، وقد فصّلنا الحديث في كتابنا مدرك حجيّة قول الرجالي، فراجع[1].

وكذلك الحال بناءً على مسلك كون المدرك حجية خبر الثقة في الموضوعات الخارجية كما هو واضح فغنه جينئذ يكون مقتضى شهادة النجاشي -مثلاً- بوثاقة الراوي الفلاني بينما مقتضى شهادة الشيخ الطوسي عدم وثاقته او ضعفه،

(١)ينظر: عادل هاشم، مدرك حجية قول الرجالي: ص١٠٩.

فلايمكن القول بترجيح شهادة أحدهما على الآخر كما هو واضح، وكذلك الحال في المسالك الأخرى، ولكن تقدّم عدم تماميتها[1] الذي يمنعنا من الدخول في تفصيلاتها.

نعم، إذا عارض قول النجاشي قول آخرين غير الشيخ الطوسي، ممّن تمتلك أقوالهم الرّجالية قيمةً احتماليةً ضئيلةً جداً لا تمنع من تشييد الاطمئنان بمؤدى كلام النجاشي، أمكن القول بتقديم كلام النجاشي عليها في حال التعارض.

وكذلك الحال في تقديم كلام الشيخ الطوسي حال تعارضه مع آراء الرّجاليين، ممن لا يملكون قيمةً احتماليةً معتداً بها ولا تستطيع منع بناء الاطمئنان من قول الشيخ الطوسي مع وجود المعارض له، وكلّ ذلك موكول إلى موارده الخاصّة.

(١) ينظر: المصدر السابق: ص١٦٣.

المقام السادس:

تقدّمت الإشارة إلى أنّ مجموع من ترجم لهم في كتاب النجاشي (١٢٦٩) شخصية، ونعني بهذا العدد من تُرجِم لهم بعنوان مستقل مفرد له.

ولكن قام النجاشي بالتعرض لترجمة جمعٍ من الرّواة بمناسبات عدة، كأن يكون له قرابة نسبية أو سببية مع المُترجَم له، أو الاشتراك في الزمان، أو المكان، أو الاسم والكنية ونحو ذلك من الدواعي والأسباب، مع أنّ الملاحظ أنّ جملة من هؤلاء كانوا من أصحاب الكتب، ومع ذلك لم يُفرَد لهم عنوان مستقل لترجمتهم.

المقام السابع:

فهو الحديث عن نسخ كتاب النجاشي المخطوطة، ومدى مطابقة ما بأيدينا مع نسخة الأصل، وما قيل في جملة من موارد الاختلاف بين نسختنا والنسخة القديمة الأصلية.

للكتاب من جهة أهميته في تراثنا الشيعي نُسخ كثيرة متنوّعة، وقد اعتمد عليه الأعلام منذ عِدّة قرون، وله نُسخٌ كثيرةٌ يجدها المتتبّع في كتب ومقالات الباحثين في نسخ الكتب القديمة.

والمهم لدينا أن نشير إلى أمرين:

الأمر الأول:

أهم النسخ الخطية الموجودة حالياً، وهي:

١ ـ نسخة مؤسّسة إحياء التراث الإسلامي برقم (١٧٢)، وكاتبها الشيخ فضل بن محمّد بن فضل العبّاسي، والتي ترجع إلى عام (١٠٢١) للهجرة، وهي مكتوبة عن نسخة ترجع لنسخة أصل بخطّ ابن إدريس الحلّي، ويوجد على هذه النسخة خطّ السيّد ابن طاووس، وخطّ السيّد محمد بن مَعد الموسوي.

٢ ـ نسخة المكتبة الوطنية في تبريز برقم (٣١٣٢) وتعود للعام (٩٨١) للهجرة، ومنقولة عن نسخة تعود للعام (٥٥١) للهجرة.

٣ ـ نسخة كلّية الإلهيات في مشهد برقم (٤٦٢)، وهي تعود للعام (٩٨٥) للهجرة، وهي مقابلةً ومصحّحةً.

٤ ـ نسخة المكتبة الوطنية بطهران برقم (٢٦٢٩) وهي تعود للعام (٩٩٦) للهجرة، وهي نسخةٌ مصححةٌ ومقابلةٌ، وعليها تعليقات.

٥ ـ نسخة القهبائي وهي ترجع للعام (١٠١٦) للهجرة، وهي -على ما قيل- من أصح النّسخ المعتمدة، ومقابلة على نسخةٍ معتبرةٍ ترجع لخط ابن إدريس الحلّي (المتوفى ٥٨٩ للهجرة).

٦ ـ نسخة الاسترآبادي (المتوفى عام ١٠٢٨ للهجرة)، وقيل أنّها أصح النّسخ.

٧ ـ النُّسخة الخطية التي كان الفراغ منها يوم السابع والعشرين من ذي القعدة سنة (٩٨٢) للهجرة، وكاتب هذه النسخة حسن بن غالب البُراقي الحسيني، كان قد كتبها عن نسخة كُتِبت قبل سنة (٥٥١)للهجرة، أي بعد وفاة المؤلّف بقرن واحد تقريباً.

وغيرها من النّسخ الكثيرة، وما أشرنا إليه في المقام إنّما هي أهم تلك النُّسخ[1].

الأمر الثاني:

طبيعة الاختلافات بين ما لدينا من نسخة للكتاب، وما

---

(١)ينظر: أحمد الحسيني، مصادر الحديث والرجال: ص٤١١ ـ ٤١٢، محمد باقر مليكان، مقدمة تحقيق كتاب رجال النجاشي: ص ٧٤ ـ ٧٦ وغيرهم.

نُقِل عنه من قِبل الآخرين، وخصوصاً من تقدم عنا بقرون.

لا إشكال ولا شبهة في عدم مطابقة ما بأيدينا مع نسخة الأصل (١٠٠٪)، فهذا لا يكون ولن يكون؛ وذلك لأنّ هناك أخطاء وأغلاط تكاد تكون طبيعية، وقد أشرنا إليها مفصلاً في مباحثنا الرّجالية[١] من تصحيف، وسهو، ونسيان وغيرها، وهذا المقدار من الاختلاف لا يضرّ باعتبار النسخة التي بأيدينا، كما هو واضح.

ولكن مع ذلك، فهناك جملة من الاختلافات بأنماط مختلفة لا بدّ من الإشارة إليها، ومحاولة توجيهها:

النمط الأول:

ما تقدم ذكره[٢]، من أنّ الوارد في الكتاب أنّ محمد بن الحسن الجعفري مات سنة (٤٦٣) للهجرة، والمفروض أنّ وفاة النجاشي كانت سنة (٤٥٠)للهجرة.

وبالتالي، فكيف أدرج وفاته هكذا؟ مع العلم أنّ المفروض وفاة المصنف قبل هذا التاريخ بثلاث عشرة سنة.

---

(١)ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢/ ٢٤١.

(٢)يراجع: ص٣٠.

وقد تقدم[١] وقلنا أنّ الأقرب هو إدراج سنة وفاته من قِبل النُسّاخ، بعد تمامية الكتاب واستنساخه، ووفاة مؤلفه، ولعلّها أُدرِجت في الهامش، ومن ثمّ أدخلها أحد النُسّاخ في المتن، ومثل هذا الأمر ليس بغريبٍ على النُسّاخ، وله شواهد كثيرة في كتب متعددة.

النمط الثاني:

هناك بعض الاختلافات بين ما لدينا من نسخة، مع نسخة العلّامة الحلّي (قدس سره)، وابن داوود (رحمه الله)، كما في ترجمة عيسى بن راشد، فالنسخة التي بأيدينا موجود فيها، ثقة صريحاً[٢]، وهذه نسخة مقابلة بأربع عشرة نسخة، بينما الظاهر لم يوجد هذا التوثيق في نسختيْ العلّامة الحلّي وابن دأوود.

وكذلك الحال في ترجمة آدم بن المتوكل، فقد خلت نسخة العلّامة الحلّي (طاب ثراه) وابن داوود من توثيق الرّجل، مع وجوده في النسخة التي بأيدينا[٣].

---

(١) يراجع: ص٣٠.

(٢)ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٥ الرقم ٨٠٠.

(٣)ينظر: المصدر السابق: ص ١٠٤ الرقم ٢٦٠.

ومثل ذلك ما ورد في ترجمة سعيد بن غَزوان[١]، حيث أنّه قد ثبت توثيقه في النُّسخة التي بأيدينا، مع عدم ثبوته في نسخة التفرشي، وغير ذلك من هذه الموارد، وهذا النمط من الأخطاء والنقوصات يمكن أن توجد بالسقط من النُسّاخ حال الاستنساخ، وهذا ليس بعزيز، خصوصاً بأنّ النُسّاخ يختلفون في الفهم، والنظر، والمهارة، والقدرة، والحافظة، والضبط، ولذلك فهذه الفوارق بين النسخ ممكنة، وكثيرة في كتب القدماء.

فعلى سبيل المثال:

ذكر المحقّق الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني (قدس سره) في منتقى الجُمان، أنّ السيّد ابن طاووس اشتبه في حلّ الإشكال في نقل كلام النجاشي، في ترجمة محمّد بن إسماعيل بن بزيع، حيث حكى عنه أنّه قال:

((ووُلِد بزيع ببيت منهم حمزة بن بزيع، وكان من صالحيْ هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل))[٢]، مع أنّ المذكور في كتاب النجاشي الذي لا شكّ فيه هكذا: ((محمد بن إسماعيل بن بزيع أبو جعفر مولى المنصور أبي جعفر، ووُلِد بزيع ببيتٍ

(١)ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨١ الرقم ٤٧٩.

(٢)الشيخ حسن، منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ١/ ١٩.

منهم حمزة بن بزيع، كان من صالحيْ هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل))[١].

والضمير في كان، يرجع إلى محمد بن إسماعيل صاحب الترجمة بلا إشكال، وهو المستحق لتلك الأوصاف العالية، وأمّا قوله: (ووُلِد بزيع ببيتٍ منهم حمزة بن بزيع) فهي جملة معترضة، ومثله متداول في كتاب النجاشي، ويبدو أنّ السيّد ابن طاووس لم يلتفت إلى ذلك، فوقع في الوهم المذكور، وقد تبعه العلامة (طاب ثراه) في ذلك.

وهناك موارد أخرى من هذا القبيل، نبّه عليها الشيخ حسن (قدس سره) في هوامشه على التحرير الطاووسي[٢].

بل أكثر من ذلك:

فقد نبّه المحقّق التستري (قدس سره) إلى جملة أخرى من هذه الاشتباهات، وموارد التصحيح الواضحة والغامضة، ولعلّه من رداءة خط النُسّاخ والمستنسخين، بل لعلّ ما ساهم في زيادة ذلك ما قام به ابن داوود في رجاله، حيث قام بالإشارة إلى الأصول الرجالية بمختصرات وكان يرمز للكشي (كش)،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٠ الرقم ٨٩٣.

(٢) ينظر: الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٣٤٥، ١٣٧ وغيرها.

وللنجاشي بـ(جش)، ولرجال الشيخ بـ(جخ)، وللفهرست بـ(ست)، وللبرقي بـ(قي)، ولعلي بن أحمد العقيقي بـ(عق)، ولابن عقدة بـ(قد)، وللفضل بن شاذان بـ(فش)، ولابن عبدون بـ(عب)، وللغضائري بـ(غض)، ولمحمد بن بابويه بـ(يه)، ولابن فضّال بـ(فض).

وممّا زاد في الغموض أكثر إشارته إلى المعصومين (عليهم السلام) بالإشارة، فللنبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) بـ(ل)، ولأمير المؤمنين (عليه السلام) (ي)، وللإمام الحسن (عليه السلام) (ن)، وللإمام الحسين (عليه السلام) (سين)، وللإمام علي بن الحسين (عليه السلام) بـ(ين)، وللإمام محمد بن علي الباقر (عليه السلام) بـ(قر)، وللإمام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) بـ(ق)، وللإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام) بـ(م)، وللإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) بـ(ضا)، وللإمام محمد بن علي الجواد (عليه السلام) بـ(د)، وللإمام علي بن محمد الهادي (عليه السلام) بـ(دي)، وللإمام الحسن العسكري (عليه السلام) بـ(كر)، ولمن لم يروِ عنهم (عليه السلام) بـ(لم).

ولك أن تتصور -عزيزي القارئ الكريم- حجم التشويش الذي يتركه مثل هذا الاختصار، والوجه في التشويش، أنّ هذه المختصرات وإن كانت نافعة، ولكنّها ليست محل اتفاق بين

العلماء حتّى يمكن فهمها بسهولة، خصوصاً أنّ مثل هذه المختصرات توقع النُسّاخ في الخطأ بنسبة أكثر من الكلمات المتعارفة؛ وذلك لأنّ الذهن البشري لا يستطيع الالتفات إلى مؤداها بسهولة، من جهة أنّ مؤدّاها كان مختصاً بالمؤلف نفسه.

نعم، ذكر المحقق التستري (قدس سره) في المقام كلاماً حاصله:

أنّه لم يصل إلينا شيء من كتاب النجاشي مصحّحاً، وإنّما وصلت نسخة النجاشي مصححة إلى ابن طاووس والعلامة وابن داوود، وأمّا بعدهم فلا، حتّى زمن التفرشي والميرزا؛ بدليل اختلافهم في النقل عنه، ووجود عبارة محرّفة في جميع نسخهم منها.

ومنها: عنوان النجاشي لنفسه، ونقصان كثير من عناوين النجاشي وتراجمه في باب يعقوب ويونس في نسخنا، وحينئذٍ فيحرز الأصل والصحيح مما فيها بنقل العلامة وابن داوود والإيضاح.

فعدم عنوان العلامة لآدم ابن المتوكل، وسعيد بن غزوان، وعيسى بن راشد، وعدم نقل ابن داوود فيهم توثيقاً، يدلّ على أنّهم كانوا مهملين في نسخهما من النجاشي، وبه صرّح ابن داوود في الأول منهم، ونقل التفرشي وجمعٍ آخر فيهم التوثيق

من نسخهم لا عبرة به، كما أنّ توثيقهما لمن كان نسخنا خالية عن توثيقه، كالحسن بن السرّي حجة.

هذا، وأمّا لو اختلفا في النقل،فأيّهما يكون المقدَّم؟

فيمكن القول بتقديم العلامة في النقل عن النجاشي، فإنّ الظاهر أنّ نسخة ابن داوود منه، كانت مشتبهة في بعض المواضع، كما تقدم من عنوانه ليحيى بن القاسم، وابن هاشم، ولم يعنون العلامة عنه غير ابن هاشم، مع أنّه أضبط منه مطلقاً، وهو كثير الخلط، إلاّ أنّ ذلك فيما لم تقمْ قرينة على اشتباهه، كما في عنوانه عنه عبد الله بن أحمد بن نَهيك، وعبد الله بن أحمد بن يعقوب مكبراً، مع أنّهما عبيد الله مصغراً، لعنوان النجاشي لهما فيه، واشتبه حيث أنّ النجاشي لم يعقد بينهما باباً كالفهرست[1].

ومن الواضح أنّ هذا الكلام وإن صحّ في بعض الموارد، فلا يصحّ في موارد أخرى ولمناشئ متعددةٍ، كاعتمادهم على نسخة من النجاشي أصلاً غير مصححة، أو اعتمادهم على نقل كلمات النجاشي عن نقل الآخرين، وهذا أيضاً يضاعف من احتمالية الخطأ والغلط والاشتباه ونحو ذلك.

---

(١)ينظر: التستري، قاموس الرجال: ١/ ٥٦ ـ ٥٧.

فبالتالي، لا يمكن الركون إلى مثل ذلك بالجملة، وبنحو الموجبة الكلّية، والقاعدة الكاملة، كما هو واضح.

النمط الثالث:

ما نقله ابن حجر في عشرات الموارد من أمور وأحوال، متعلقة بأحوال الرجال عن كتاب النجاشي، ولكن المشكلة أنّه لا يوجد شيء منها في نسختنا الحالية من الكتاب، والتي بين أيدينا.

والسؤال في المقام: كيف يمكن توجيه المقام وأمثاله؟

وقد أُجيب عنه بالقول:

أنّه لا يُحتمل أن يكون ذلك اختلاقاً منه؛ فإنّه لا يناسبه، مضافاً إلى أنّه لا مصلحة له فيه، كما لا يُحتمل سقوطها عن النسخ الواصلة إلينا من الكتاب المذكور، فإنّها من الكثرة بحدٍ يُستبعد معها وفيها هذا الاحتمال تماماً، بل لمّا كان الغالب كونها بمضامين لم يُعهد صدورها من أصحاب تلك الكتب، فمن المستبعد أصل اشتمالها عليها.

والأقرب في النظر، أنّه لم تكن لديه الأصول الرجالية المذكورة، بل كان يعتمد في ما ينسبه إليها، على ما ألّفه بعض المتأخرين في تراجم أصحابنا، ولكنّه لم يكن مأنوساً بطريقته في

نقل كلمات الكشي والشيخ والنجاشي وأضرابهم، فوقع فيما يُلاحظ من الاشتباه.

والمظنون قوياً أنّ صاحب ذلك الكتاب لمّا كان يترجم لشخص، ويذكر ما لديه من المعلومات بشأنه، يشير ضمناً إلى أنّه قد ذُكِر في رجال الشيعة ومصنفي الإمامية مثلاً، قاصداً بذلك التنبيه على بعض مصادر ترجمته، ولكن كان ابن حجر يفهم منه أنّ ما ورد في ترجمته من التعريف به، إنّما هو مقتبس مثلاً من كلام النجاشي، أو الشيخ، فينسبه إليه مباشرةً.

ولكن ما هو ذلك الكتاب الذي اعتمد عليه ابن حجر، فيما أورده في تراجم عدد من رواة أصحابنا؟

والجواب-ولايزال الكلام للمجيب-:

أنّه لا يبعد أنّه كان كتاب الحاوي في طبقات الإمامية ليحيى بن أبي طي الحلبي، صاحب المؤلّفات التاريخية الكثيرة، كتاريخ الشيعة وتاريخ مصر، وتاريخ الشام، فإنّه قد نقل عنه في عدّة موارد[1]، نقل عنه بالاسم وصّرح في بعضها بأنّه كان موجوداً عنده بخطّه.

(١)ينظر: العسقلاني، لسان الميزان: ١/ ٤٠٧، ٤٣٦، ٢/ ٦٢، ٧/ ٥٧.

فمن القريب جداً أنّه كان معتمده فيما أورده في سائر الموارد أيضاً وإن لم ينسبه إليه، بل نسب بعضه إلى الكشي أو النجاشي أو الشيخ (قدّس الله أسرارهم)، وربّما يحتمل أنّه كان له مصدر آخر غير ذلك، فقد نقل في بعض الموارد[1] عمّن لقّبه بالليثي، واُحتمِلت في بادئ النظر أنّه تصحيف كلمة الكشي، ولا سيّما أنّ الطبعة المتداولة من لسان الميزان تشتمل على أخطاءٍ كثيرةٍ، وخصوصاً فيما يتعلق برواة أصحابنا.

ولكن عُثِر بعد التتبّع، أنّ هناك شخصاً اسمه علي بن محمد الليثي الواسطي، صاحب كتاب عيون الحكم والمواعظ، وكان أستاذ ابن أبي طي، فرجح عندي أنّ التلميذ قد نقل مطالب من أستاذه، في كتابه الحاوي، فأسندها ابن حجر إلى الليثي نفسه، ولم يذكر أنّه نقله بواسطة تلميذه، كما فعل ذلك في بعض ما نقله عن الكشي والنجاشي والطوسي، مع أنّه لم تكن كتب هؤلاء موجودة عنده، كما مرّ.

وأيضاً قد نقل ابن حجر مكرراً عن علي بن الحكم، -ولعلّه في أكثر من خمسين موضعاً-، فربّما يوهم ذلك أنّ كتاب ابن الحكم في ذكر مشايخ الشيعة كان أحد مصادره،

(١)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٩٥الرقم ٣٣٣.

ولكن الظاهر أنّه اعتمد في النقل عنه على كتاب ابن أبي طي أيضاً.

والقرينة على ذلك، أنّه أكثر (في الجزئين الأول والثاني من اللسان المطبوع في سبعة أجزاء) من ذكر رواة الشيعة، والحكاية عن الكشي، والشيخ، والنجاشي، والليثي، وابن أبي طي، وعلي بن الحكم في تراجمهم، ثمّ انقطع عن ذلك في الأجزاء اللاحقة، إلا في مواردَ قليلةٍ جداً، ممّا يشير إلى أنّه لم يكن لديه إلا مصدر واحدف ي تراجم رواة الشيعة، وهو كتاب الحاوي كما تقدم[1]، ولم يقع منه بيده إلا بعضه، ولو كان لديه كتاب علي بن الحكم لنقل عنه في غير الجزئين الأولين أيضاً، ولكن لا يوجد إلّا في هذين الجزئين فقط.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلامة آغا بزرك الطهراني (قدس سره)[2] بنى على أنّ علي بن الحكم المذكور، هو علي بن الحكم بن الزُّبير النخعي، تلميذ ابن أبي عُمير.

ولكن الملاحظ أنّه يوجد في ما نقله ابن حجر، عن علي بن الحكم مواضع تتعلق بمن هو متأخّر عن النخعي طبقة،

(١) يراجع: ص١٣٦.

(٢) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٠/ ١٣٥.

كالحسين بن محمد بن عامر الأشعري من مشايخ الكليني، وجعفر بن محمّد بن قولويه من تلامذته[١]، ممّا يقتضي كونه مغايراً لمن كان تلميذاً لابن أبي عُمير، فليُتأمّل.

وممّا يؤكد وجود مؤلف من أصحابنا في علم الرجال يُسمّى بعلي بن الحكم، هو ما يوجد في مواضع من رجال البرقي[٢] من النقل عنه، وبعضها يتعلق بالتعريف بأصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وبعضها الآخر يتعلق بطبقات الرّواة.

ومن المؤسّف أنّه لا يتيسر لنا التأكد من هوية هذا المؤلّف، كما لم يصل إلينا كتابه، وضاع فيما ضاع من تراث الإمامية.

ومهما يكن، فقد ظهر بما تقدّم، أنّه لا مجال للاعتماد على ما حكاه ابن حجر عن كتاب الكشي، أو كتاب الشيخ، أو كتاب النجاشي، ممّا لا يوجد في النُّسخ الواصلة إلينا منها[٣].

---

(١)ينظر: العسقلاني، لسان الميزان: ٢/ ٢٦٥، ١٢٥.

(٢)ينظر: البرقي، الرجال: ص٣٥٨.

(٣)ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ١٧٢ ـ ١٧٥.

خاتمة في أمور:

في هذه الخاتمة نود الإشارة إلى جملة أمور مهمة، في الصورة العامة للكتاب ومحتوياته، وما يمكن أن يلتقط من طياته، وتشكل -بصورة أو بأخرى- معطيات عامة عن الكتاب.

الأمر الأول:

من الجهات المهمة التي بُحث عنها في الكتاب، الدعوى المعروفة المتداولة بين أهل الرجال، التي تقول بوثاقة كل من روى عنه النجاشي، أو مايسمى بـ(وثاقة مشايخ النجاشي)، فصار هذا العنوان توثيقاً عاماً، يبحث في ضمن التوثيقات العامة المتعارفة، وكنّا قد تعرضنا له في ضمن أبحاثنا في التوثيقات العامة[1].

ومانريد أن تسلط الضوء عليه في المقام، انما هي جملة من الجهات متعلقة بهذا المبحث المهم، منها:

الجهة الأولى:

قام السيد بحر العلوم(طاب ثراه) في رجاله، بضبط أسماء مشايخ النجاشي بصورة عامة، ومن ثم قام الكلباسي(رحمه الله)

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص١٨٩.

بإعادة ترتيبهم بحسب الأسماء في ضمن مجاميع، بحيث يكون المناط في المجموعة الواحدة، الاشتراك في الاسم الأول للراوي أو الشيخ، فظهرت النتائج التالية:

المجموعة الأولى:

المسمّى بـ(محمد)،وهم ستة رجال:

١-محمد بن محمد بن النعمان، أبو عبد الله، الشيخ المفيد (قدس سره).

٢-محمد بن علي بن يعقوب بن إسحاق بن أبي قرة القناني.

٣-محمد بن علي بن شاذان القزويني، أبو عبد الله.

٤-محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمي، أبو الحسن.

٥-محمد بن عثمان بن الحسن النصيبي، أبو الحسين القاضي.

٦-محمد بن جعفر الأديب النحوي.

المجموعة الثانية:

المسمّى بـ(أحمد)، وهم سبعة رجال أو أكثر:

١-أحمد بن علي بن العباس بن نوح السيرافي، وهو أستاذ النجاشي المشهور الذي أخذ منه كثيراً.

٢-أحمد بن محمد بن عمران بن موسى، المعروف بـ(ابن الجندي)

٣-أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز، المعروف بـ(ابن عبدون).

٤-أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري.

٥-أحمد بن محمد بن عبيد الله الجعفي.

٦-أحمد بن محمد بن هارون.

٧-أحمد بن محمد الأهوازي.

وأما احتمال كونهم أكثر من سبعة، فمنشأ ذلك الاحتمال، هو احتمالية دخول رجلين آخرين في ضمن هذه المجموعة، وهما:

الرجل الأول:

أحمد بن محمد بن المستنشق، ولكن ذهب غير واحد إلى كونه ابن الجندي المتقدم؛ وذلك من جهة رواية هذا الرجل عن ابن همام، وكذلك الحال في ابن الجندي، فانه قد روى عن

ابـن همـام.

فبالتـالي، يمكـن ان يكـون المستنشـق هـذا مـن ألقـاب ابـن الجنـدي، كـما أشـار إلى ذلـك السـيد بحـر العلـوم(قدس سره) في رجالـه.[١]

الرجل الثاني:

أحمـد بـن محمـد بـن يحيـى، ولكـن السـيد بحـر العلـوم (قدس سره) في رجالـه ذهـب إلى أنـه سـهو؛ وذلـك لأنّ النجـاشي يـروي عـن أحمـد بـن يحيـى بتوسـط بعـض مشـايخه-يعني عـلي بـن أحمـد بـن محمـد بـن أبي جيـد-. وبالتـالي، فاسـتظهر أنّ السـند هـو:

أحمـد عـن أحمـد بـن محمـد بـن يحيـى، والمـراد بأحمـد الأول: أحمـد بـن نـوح، ولكـن النسّـاخ قامـوا بإسـقاط ماسـقط، مـن جهـة توهمهـم للتكـرار في المقـام.[٢]

المجموعة الثالثة:

المسمّى بـ(علي)، وهم:

١-علي بن أحمد بن العباس، وهو والد النجاشي.

---

(١)ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٢/ ٧١.

(٢)ينظر: المصدر نفسه.

٢-علي بن أحمد بن أبي جيد.

٣-علي بن شبل، وهو القاضي أبو حسين.

٤-علي بن محمد بن يوسف، وهو القاضي أبو حسين.

المجموعة الرابعة:

المسمى بـ(حسن)، وهو بين رجلين:

الرجل الأول: الحسن بن أحمد بن إبراهيم.

الرجل الثاني: الحسن بن أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي، أبو محمد.

المجموعة الخامسة:

المسمى بـ(الحسين)، وهو بين رجال:

١-حسين بن عبيد الله الغضائري.

٢-الحسين بن جعفر بن محمد المخزومي الخزاز، أبو عبد الله.

٣-الحسين بن أحمد بن موسى بن هدية، أبو عبد الله.

المجموعة السادسة:

المختلفون في الاسم، وهم ثمانية رجال:

١-القاضي أبو بكر إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن جعفر.

٢-أبو الحسن، أسد بن إبراهيم بن كُليب السلمي الحرّاني.

٣-سلامة بن ذكاء، أبو الخير الموصلي.

٤-أبو الحسن، العباس بن عمر بن العباس بن محمد بن عبد الملك بن أبي مروان الكلوذاني.

٥-أبو أحمد، عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري.

٦-أبو محمد، عبد الله بن محمد بن عبد الله الحذّاء الدعلجي.

٧-أبو محمد، هارون بن موسى التلعكبري.

٨-أبو الحسين بن محمد بن أبي سعيد.[١]

وعليه فالمجموع يتراوح بين(٣٠-٣٢) شيخاً.

---

(١)ينظر:الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٢٢٠-٢٤٦.

الجهة الثانية:

وهي جهة منبثقة من الجهة الأولى، وهي عبارة عن تساؤل يخطر في البال بأدنى تأمل، وهو:

من المعروف أن ما يسمى كتاب الرجال للنجاشي -كما هو شائع- إنما هو فهرست لأسماء مصنفي الشيعة، كما هو المثبت في النسخ الخطية، والنسخ المحققة المطبوعة حديثاً، وفي الحقيقة هو كتاب فهرست، لا كتاب رجال بالمعنى الرجالي -الذي يستهدف أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً -.

فإن الداعي الأساسي للنجاشي من تأليفه إنما هو الإشارة إلى من صنف من أصحابنا كتاباً أو أصلاً، والتعريف به، وبنسبه، واسمه، وكتبه، وذكر طرقه إليه، ونحو ذلك من الأمور، وعادة ماكانت طرقه إليهم طرقاً لعناوين الكتب وأسمائها، وفي بعض الأحيان طرق إلى المضمون والمحتوى مع نصب قرينة تدل على ذلك، -كقوله قراءة عليه أو نحو ذلك-، وكل ذلك موكول إلى موارده.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أن تسمية الكتاب بـ(رجال النجاشي)، ولّد وساهم بخلق ارتكاز في أذهان جمع من الأعلام، حاصله أنه كتاب رجال، بمعنى كونه متضمناً

للتوثيقات والتضعيفات، أي أنه مظان وجود هذه التوثيقات والتضعيفات.

وبالتالي، فيكون حاله كحال كتاب وسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل، وجامع أحاديث الشيعة، وأضرابها بالنسبة للفقيه، فإنها مظان وجود الرواية الفقهية بالنسبة للفقيه -أي الدليل اللفظي على الحكم الشرعي في المسألة الفقهية-.

وبالتالي، فلا يصير الفقيه إلى الانتقال إلى جملة الخطوات اللّاحقة، المترتبة على فقدان الدليل اللفظي، إلّا بعد العودة إلى هذه الكتب، وعدم الظفر بالدليل اللفظي.

وكذلك فعل بعض الأعلام -ممن تبنى مسلك الوثاقة-، فاعتبروا أن هذه الكتب المعبّر عنها بالأصول الرجالية، إنما هي مظان وجود التوثيقات والتضعيفات.

وبالتالي، فإذا لم يجدوا فيها ذلك، توقفوا عن البحث، وصاروا إلى القول بأن الراوي الفلاني مهمل، أو مجهول، أو ممن لم يرد بحقه توثيق أو تضعيف، وبالتالي فهو غير معتبر الحديث.

ولكن هذا الارتكاز الناشئ من التسمية ليس بصحيح، خصوصاً مع الالتفات الى عِظم الأثر المترتب عليه.

فبالتالي، لا بدّ من الاعتراف بأن هذه الكتب في حقيقتها إما فهارس لأسماء مصنفي الشيعة وأصحاب كتبهم، كفهرست النجاشي والطوسي، وإما كتب طبقات، كرجال الطوسي والبرقي، أوأنها كتب تضعيف محدودة كمّاً، كضعفاء ابن الغضائري-لايتجاوز (١٥٩)شخصية، في قبال ما يقرب من ستة عشر ألف راوٍ عموماً- أو كتاب يتضمن التوثيقات أوالتضعيفات، بمعية الروايات عن المعصومين(عليهم السلام) أو الأعلام، كاختيار معرفة الرجال للطوسي(رجال الكشي)، وهو كذلك محدود كمّاً -يضم (١١٥١) رواية-، فيها تكرار وبعضها بعيد عن التوثيق والتضعيف، أو كتاب سيرة عائلة علمية، كرسالة أبي غالب الزراري في آل زرارة.

وبالتالي، فلايمكن دعوى كونها مظان وجود التوثيق والتضعيف؛ لأن التاريخ وكتب الفهارس تحدثنا عن أسماء كتب كثيرة في سرد الممدوحين والمذمومين، ولكنها-مع الأسف- لم تصل إلينا، فلو كانت قد وصلت إلينا لأمكن حينئذٍ دعوى، كونها في مقام استقراء واستقصاء أحوال الرواة من ناحية الجرح والتعديل، ولصارت حينئذٍ مظان وجود التوثيقات والتضعيفات، ولأمكن القول بتوثقف البحث عن الجرح والتعديل حال فقدانها في هذه الكتب.

ولكن الواقع خلاف ذلك، والصحيح حينئذٍ اعتبار هذه الكتب محطة من محطات البحث عن التوثيقات والتضعيفات، وليست المحطة الوحيدة والأخيرة، بل لا بدّ من تجاوزها-حال عدم العثور على المطلوب فيها- والبحث في غيرها من المحطات الأخرى، كما هو الصحيح من منهج أصحاب مسلك الوثوق في تحصيل الاطمئنان بالصدور للروايات.

وعليه، فالسؤال: هل أن النجاشي ترجم لجميع هؤلاء المشايخ المباشرين له؟

والجواب: المتوقع أنه لايترجم لهم جميعاً؛ من جهة أن المناط في سرد ترجمة للراوي من عدمها، إنما هو كونه صاحب أصل، أو كتاب، أو مصنف، وحيث أن هؤلاء المشايخ ليسوا كلهم من المصنفين والمؤلفين، فلذلك المترقب عدم الترجمة لهم جميعاً.

والواقع يؤكد هذا المعنى، فقد ترجم لتسعة فقط من أصل مايقرب من (٣٢) راوياً، وهم:

١-الشيخ المفيد.

٢-أبو الفرج.

٣-ابن نوح.

٤-ابن الجندي.

٥-ابن عبدون.

٦-حسين بن عبيد الله الغضائري.

٧-ابن الميثم العجلي.

٨-الدعلجي.

٩-التلعكبري.

ثم لا بدّ من الالتفات إلى مسألة، وهي:

إننا لا نترقب أن تكون مصنفات هؤلاء المشايخ كمصنفات أصحاب مصادر الصدوق في كتاب من لايحضره الفقيه وغيرهم؛ وذلك الفارق الزمن الكبير بين الاثنين، فهؤلاء عاشوا في القرن الرابع -وتحديداً في النصف الثاني منه-ومن أخذ عنهم الصدوق كأصحاب مصادر عاشوا عادة في القرن الثاني، وتحديداً في نصفه الثاني، أو بداية القرن الثالث الهجري، فكانت جهودهم التصنيفية حينئذٍ منصبة على الأخذ من المعصومين(عليهم السلام) -حتى وإن لم يكن هناك موضوع يجمعها، كالنوادر- والجمع والتبويب في مرحلة متأخرة، بينما في القرن الرابع -قرن الغيبة الكبرى- انتقلت صورة التأليف إلى

صورة أعمق وأدق، تشتمل على التشقيق، والتبويب، والتفريع، والتنقيح، والتهذيب، وحتى إعمال النظر، وبروز موضوعات جديدة، كالفهارس، والطبقات، وتاريخ المسائل ونحو ذلك، فلاحظ.

كما أنه لا بدّ من الالتفات إلى مسألتين:

المسألة الأولى:

إن هذا الذي تقدّم لايعني أن من لم يترجم لهم من مشايخه كلهم لم يكونوا من أصحاب الكتب والمصنفات، بل كان بعضهم كذلك، لكن البعض الآخر تحقق فيهم الملاك والمناط في الترجمة، كأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، لكنه لم يترجم له، مع أنه استفاد من مجموع كتبه ومصنفاته في كتابه هذا، ووصفها له، لكنه لم يترجم له لعله من باب الغفلة والنسيان، أو ترجم ولكن سقطت ترجمته بفعل عوامل الزمن، أو لم يترجم له لدواعٍ أخرى.

المسألة الثانية:

إن النجاشي لم يترجم لكل أصحاب الأصول والمصنفات،- خارج دائرة مشايخه المباشرين- من أصحابنا، فلذلك لم يترجم لجمع من أعلام التأليف والتصنيف فيهم، كالحسن بن محبوب، ومحمد بن عبد الجبار، وغيره من أصحاب الأصول والمصنفات.

وبناءً على ذلك، فليس كل من لم يترجم له النجاشي، فهو ليس بصاحب أصل، أو كتاب، أو مُصنَف.

الأمر الثاني:

هناك مسألة فرضتها مسألة اتحاد الطبقة والمكان بين النجاشي والشيخ الطوسي وهي مسألة الاشتراك في المشايخ، وهذه ظاهرة لا تكاد تنكر بين الرجلين.

فمن جملة المشايخ المشتركين بينهما:

١-الشيخ المفيد.

٢-الحسين بن عبيد الله الغضائري.

٣-أحمد بن عبدون.

٤-ابن أبي جيد.

٥-أحمد بن محمد بن موسى بن الصلت الأهوازي.

ثم أنه لا بد من توضيح وتفسير ظاهرة الاشتراك في المشايخ بصورة عامة، فيمكن تقريبها من خلال القول:

إن المتتبع لكتب الرجال والسير والفهارس يستشعر ظاهرة مهمة وهي:

إن الآلية التي كانت متوفرة في تلك الأزمان-قبل ألف سنة وأكثر- أمام أهل العلم، وطلبة الحديث، والمعرفة، والرواية، تتلخص في النسبة الأكبر منها بالدروس العامة، وحلقات

العلم، التي كانت تعقد في المساجد، والبيوتات العلمية ونحو ذلك، والتي كان المشايخ المعروفون، وأهل العلم، وحفّاظ الشريعة ونحو ذلك، يمثلون فيها الأساس الذي يستقي منه الطلاب العلم، الذين كانوا يقصدون أسماء معينة في ضمن هؤلاء، إما بحسب سعة العلم والمعرفة، أو بحسب اختصاص كل من هؤلاء الأعلام واهتماماته الخاصة، كالفقه، والعقائد، والسير، والتراجم، والتاريخ ونحو ذلك.

فيتحلّقون في تلك الحلقات العامة، ويستفيدون من الأستاذ أو الشيخ أياماً وشهوراً، ولعله سنوات في أغلب الأحيان.

وبالتالي، فبطبيعة الحال لا بد أن يمتلك هؤلاء المشايخ كمّاً معرفيّاً كبيراً، يمكّنهم من العطاء خلال وعلى طول تلك الفترة، وهذا يتمثل بمئات أوآلاف الروايات، كما هو واضح.

فكان الطلاب يسجلون مايلقى عليهم من روايات من الأستاذ مباشرة، أو يلتقط كل واحد منهم من زميله ماينقصه في الدرس، أو أن الأستاذ يدفع إليهم نسخة خاصة من كتابه الخاص في الموضوع المخصوص، ويجيز لهم روايته -أي مسشفوعاً بالاجازة-.

وبالتالي، فيكون الكم المعرفي المستفاد من قبل التلامذة

كبيراً نسبياً من كل شيخ وأستاذ، وحيث أن هذه الحلقات العلمية تضم جمعاً ليس بقليل من الطلبة، أي العشرات ولعّله المئات-وإن كانت هناك حلقات خاصة تقتصر على عدة طلاب، ولكنها ليست الطابع العام لمجالس العلم في تلك الفترة-فمع مرور الزمان تنشأ علاقة الزمالة في الدرس بين مجموع طلبة الحلقة الواحدة، وكذلك تنشأ ظاهرة الاشتراك في المشايخ؛ لأن هذا الشيخ الواحد صار شيخاً لكل من دخل هذه الحلقة.

ومع تعدد الحلقات العلمية التي ينضم إليها طالب العلم بمرور الوقت، تزداد فرصة مشاركته نفس الدرس من قبل زملاء الدرس السابق -باعتبار وحدة الزمان والمكان، خصوصاً في الحواضر العلمية كبغداد آنذاك-، وتزداد هذه المشاركة والزمالة عند من يسعى لطلب العلم فترة طويلة، كما هو واضح، أو كان يهدف إلى تصنيف وتأليف في أبواب متنوعة، كالمجاميع الروائية، أو كتب السير، والفهارس ونحو ذلك.

وبالتالي، تتسع دائرة المشايخ المشتركين، خصوصاً فيما بين مثل هؤلاء الطلبة.

والتاريخ يحدثنا بوضوح أن الشيخ الطوسي والنجاشي

كانوا محبين للعلم، وحلقات الدرس منذ نعومة أظفارهم؛ ولذلك انخرطوا في مجالس العلم الخاصة والعامة في بغداد، في بداية القرن الخامس الهجري عند عدة أساتذة مشتركين، وفي أكثر من كتاب وباب علمي، فظهرت ظاهرة الاشتراك في المشايخ بين هذين العلمين، وترتبت على هذا الاشتراك ثمرات علمية كثيرة، لامجال لذكرها مفصلاً، ولكن نشير إلى واحدة منها:

أن هذا الاشتراك فتح الباب لتعويض الأسانيد من خلال نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها على تفصيل ذكرناه في كتابنا (نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها) فراجع[1].

الأمر الثالث:

لا إشكال ولا شبهة في علو المنزلة العلمية للنجاشي(المتوفى ٤٥٠ للهجرة)وكتابه فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وسعة دائرة الاستفادة منه من قبل كل من جاء بعد النجاشي من الأعلام، ومن جملة هؤلاء العلّامة الحلّي طاب ثراه(المتوفى ٧٢٦ للهجرة)، ومن الطبيعي أن تكون استفادته فيما يتعلق بالبحث الرجالي.

فبالتالي، تظهر تلك الاستفادات في كتب العلّامة الحلّي

(١)ينظر: عادل هاشم، نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها، دراسة وتحليل.

الرجالية، ككتاب خلاصة الأقوال وماشابهه في الموضوع، ولكن السؤال الأساسي هو:

كيف استفاد العلّامة الحلّي في كتابه خلاصة الأقوال من كتاب النجاشي؟

والجواب عن ذلك:

يطرح الشهيد الثاني (طاب ثراه) (المتوفى٩٦٦ للهجرة) في المقام أطروحة تفسيرية صرح بها في تعليقته على خلاصة الأقوال، مفادها:

إن طريقةالعلّامة الحلّي (قدس سره) في الخلاصة تتلخص بالقيام بسرد معلومات كتاب النجاشي، ومن ثم يعقبه بمعلومات غير النجاشي إن اقتضى الحال.[1]

وبالتالي، فمقتضى هذا الكلام كون كتاب خلاصة الأقوال للعلامة الحلي عبارة عن كتاب النجاشي وزيادة، ومقدار هذه الزيادة-بطبيعة الحال- أقل من الكم المأخوذ من كتاب النجاشي؛ وذلك من جهة كون معنى التعقيب إنما هو إضافة القليل، وقد يكون مصدر هذا القليل نفس العلامة

(١)ينظر: الشهيد الثاني، حاشية على الخلاصة: ص١٧٠ الرقم٢٤٣.

الحلي(طاب ثراه)، أو مشاركة بينه وبين غيره، فيكون المجموع لثلاثة، النجاشي، والعلامة الحلي، وآخرون.

ومن ثم صار الشيخ الكلباسي(طاب ثراه) في معرض استعراض جملة من الموارد، التي وردت في الخلاصة، وسرد تعليقات الشهيد الثاني عليها، منها:

١-ماقاله العلّامة الحلّي في الخلاصة في ترجمة عبد الله بن ميمون:

((لكن الاعتماد على ما قاله النجاشي))[١]بعد قوله ((وكان ثقة، روى الكشي عن حمدويه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد القماط، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي جعفر (عليه السلام))قال: يا ابن ميمون كم انتم بمكة؟ قلت: نحن أربعة، قال: إنكم نور الله في ظلمات الأرض.

وهذا لايفيد العدالة؛ لأنه شهادة منه لنفسه)).[٢]

حيث أنه لم يتقدم منه نقل التوثيق من النجاشي، إلّا أنه لما كان التوثيق السابق مأخوذاً من النجاشي على قاعدته، فتطرق

(١)العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص١٩٧ الرقم٢٩.

(٢)المصدر السابق.

عليه اعتقاد سبق التوثيق.

٢-ماقاله الشهيد الثاني في بعض تعليقاته على خلاصة الأقوال، عند ترجمة رفاعة : ((والمعلوم من طريقة المصنف أن ينقل في كتابه لفظ النجاشي في جميع الأبواب، ويزيد عليه ما يقبل الزيادة))[١].

ومقتضاه ايضاً:

أن كتاب الخلاصة للعلامة الحلي مأخوذة من كتاب النجاشي، مع زيادة من كلام غيره، أو من كلام نفسه أو الأعم، لكن الأخذ من النجاشي بدون الزيادة عليه أغلب.

٣-قال العلّامة الحلّي في خلاصة الأقوال في ترجمة عباس بن معروف ((ثقة، صحيح)).[٢]

وقال الشهيد الثاني تعليقاً عليه: ((لفظ(صحيح) زيادة على النجاشي،وتركه أجود)).[٣]

ومقتضاه المبالغة في كون كتاب (خلاصة الأقوال) مأخوذاً

---

(١)ينظر:الشهيد الثاني، حاشية على الخلاصة: ص١٧٠ الرقم٢٤٣

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص٢١٠ الرقم٤.

(٣)ينظر: الشهيد الثاني، حاشية على خلاصة الأقوال: ص١٨١ الرقم٢٦٨.

من كتاب النجاشي.

٤-قال العلّامة الحلّي في خلاصة الأقوال: ((الحسن بن محمد بن الفضل بن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، أبو محمد، ثقة، جليل، روى عن الرضا (عليه السلام).....وكان ثقة)).[١]

وعن الشهيد الثاني تعليقاً عليه: ((والموجب لتكرار المصنف:أن النجاشي ذكره في موضعين، فذكر أول كلامه المصنف في الأول، وآخر كلامه في الآخر، فجمع المصنف بينهما)).[٢]

ولعله يقتضي،بل يقتضي المبالغة في متابعة الخلاصة للنجاشي .[٣]

وهذه التفاتة مهمة ولطيفة من الشهيد الثاني، بخصوص موقف العلّامة الحلّي من كتاب النجاشي في كتابه خلاصة الأقوال.

---

(١)العلامةالحلي، خلاصةالأقوال: ص ١٠٦ الرقم ٣١.

(٢) الشهيد الثاني، حاشية على خلاصة الأقوال: ص٩٦ الرقم٩٨.

(٣)ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٣٤٧ ومابعدها.

هذا إجمال الفكرة في هذا الأمر.

ولكن مقتضى التحقيق

هو التحقق من هذه الفكرة، ومدى مطابقتها للواقع، فلذلك أخذنا -شخصياً- عينات مختلفة من تراجم مختلفة لراوة مختلفين، وحاولنا أن تكون التراجم المختارة مليئة بالمعطيات الرجالية والتاريخية وغيرها؛ حتى يمكن أن نستشعر مدى التطابق والاختلاف بين الترجمتين في كلا الكتابين، وقارنّا بين الترجمتين لنفس الأشخاص في كتاب النجاشي وخلاصة العلامة الحلي، وظهرت لنا النتائج التالية:

المورد الأول: في ترجمة الحسين بن علوان الكلبي:

ترجم له النجاشي بالقول:

((الحسين بن علوان الكلبي: مولاهم، كوفي، عامي، وأخوه الحسن، يكنى أبا محمد، ثقة، رويا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وليس للحسن كتاب، والحسن أخص بنا وأولى، روى الحسين عن الأعمش وهشام بن عروة.

وللحسين كتاب تختلف(يختلف) رواياته، أخبرنا إجازة محمد بن علي القزويني، قدم علينا سنة أربعمائة، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر

الحميري، عن هارون بن مسلم، عنه، به)).[١]

بينما ترجم له العلّامة الحلّي في الخلاصة، بالقول:

((الحسين بن علوان الكلبي، مولاهم، كوفي، عامي، وأخوه الحسن، يكنى أبا محمد، رويا عن الصادق (عليه السلام)، والحسن أخص بنا وأولى.

قال ابن عقدة: إن الحسن كان أوثق من أخيه وأحمد عند اصحابنا)).[٢]

وبمقارنة كلا النصين بعضهما مع البعض الآخر، يظهر مايلي:

١-أن النجاشي اعتبر الحسين ثقة صريحاً، بينما لم يتعرض العلّامة الحلّي لوثاقته، وإن أشار إلى كون أخيه الحسن أوثق منه، فلايستفاد كون الحسين ثقة، فلم يَعر أهمية لتصريح النجاشي بوثاقته، وهذا فارق مهم .

بل أكثر من ذلك، فقد عدّه من رجال القسم الثاني في كتابه، المخصص لذكر الضعفاء، ومن رُد قولهم، أوتوقف

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٥٢ الرقم ١١٦.

(٢)العلامةالحلي، خلاصةالأقوال: ص ٣٣٨ الرقم ٦.

فيهم، ولعّله -كما هو الظاهر- من جهة كون الحسين عامياً، والعلّامة الحلّي يشترط العدالة في الراوي بالمعنى الأخص -أي كونه إمامياً اثنا عشرياً- في قبول مروياته، المهم أن هذا فارق كبير.

٢-أن العلّامة الحلّي استفاد من كتاب ابن عقدة في ترجمة الحسين بن علوان، وقدم لنا معطيات رجالية مهمة في الرجل، ككون الحسن أوثق منه، وأحمد عند أصحابنا، بينما النجاشي تعرض لهذه الجهة في الرجل، ولكن ينقلها بصيغة مغايرة، وهي أن الحسن أخص بنا وأولى، والظاهر أن هذا تقييم النجاشي، بقرينة أن العلّامة الحلّي أعاد ذكر هذا الكلام في الخلاصة، وأضاف عليه كلام ابن عقدة.

٣-لم يذكر العلّامة الحلّي طرق النجاشي إلى الحسين بن علوان، ويمكن أن يقال: بأن ذلك من جهة كون الطرق تعبر عن خصوصية لصاحب هذه الطرق، فلاتنفع غيره، كما هو واضح .

٤- أشار النجاشي إلى مسألة مهمة في كتب الحسين وهي:

إن كتابه تختلف رواياته، ولم يُشر العلّامة الحلّي إلى هذه النقطة المهمة، والتي يمكن أن تعكس وجود نسخ متعددة من

كتاب الحسين بن علوان.

٥-أن مبنى النجاشي في الوثاقة يختلف عن مبنى العلّامة الحلّي فيها، فقد عد النجاشي الحسين بن علوان ثقة، معتبر الحديث، وإن كان عامياً، بينما لم يقبله أو ردّه أو ضعّفه العلّامة الحلّي بمجرد كونه عامياً، كما هو ظاهر كلامه في الخلاصة، من جهة عدّه في القسم الثاني من كتابه، المخصص للضعفاء، ومن يرد كلامهم، ويتوقف فيهم.

المورد الثاني: في ترجمة أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي:

ترجم له النجاشي بالقول:

((أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر زيد، مولى السكون، أبو جعفر المعروف بالبزنطي، كوفي، لقي الرضا وأبا جعفر (عليهما السلام) وكان عظيم المنزلة عندهما.

وله كتب، منها: الجامع، قرأناه على أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله (رحمه الله)، قال: قرأته على أبي غالب أحمد بن محمد الزراري، قال: حدثني به خال أبي محمد بن جعفر، وعم أبي علي بن سليمان، قالا: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه، به.

وكتاب النوادر، أخبرنا به أحمد بن محمد بن الجندي، عن أبي العباس أحمد بن محمد، قال: حدثنا يحيى بن زكريا بن شيبان عنه، به.

وكتاب نوادر آخر، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا جعفر بن محمد، أبو القاسم، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن بن سهل، قال: حدثنا أبي محمد بن الحسن، عن أبيه الحسن بن سهل، عن موسى بن الحسن، عن أحمد بن هلال، عن أحمد بن محمد به.

ومات أحمد بن محمد، سنة إحدى وعشرين ومائتين، بعد وفاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية أشهر.

ذكر محمد بن عيسى بن عبيد: أنه سمع منه سنة عشر ومائتين)).[1]

بينما ترجم له العلّامة الحلّي في خلاصة الأقوال، بالقول:

((أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد، مولى السكون، أبو جعفر، وقيل أبو علي، المعروف بالبزنطي، -بالباء المنقطة تحتها نقطة المفتوحة، والزاي بعدها مفتوحة ايضاً، ثم النون

(١)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٧٥ الرقم١٨٠.

الساكنة، ثم الطاء غير المعجمة-، كوفي، لقي الرضا (عليه السلام)، وكان عظيم المنزلة عنده، وهو ثقة، جليل القدر، وكان له اختصاص بأبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وأبي جعفر (عليه السلام)، أجمع أصحابنا على تصحيح مايصح عنه، وأقرّوا له بالفقه.

مات (رحمه الله) سنة إحدى وعشرين ومائتين، بعد وفاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية أشهر)).[1]

ثم أنه بمقارنة كلا النصين، بعضهما مع البعض الآخر، ظهر لنا مايلي:

أولاً: أن الكنية عند الاثنين مختلفة، فعند النجاشي، أبو جعفر فقط، بينما عند العلامة، أبو جعفر، وقيل:أبو علي.

ثانياً: اهتمام العلّامة الحلّي برسم اسم الرجل، بخلاف النجاشي.

ثالثاً: اهتمام النجاشي بسرد كتب الرجل كالجامع والنوادر الأول والثاني، بينما لم يتعرض العلّامة الحلّي لأي من كتبه، وهذا اختلاف مهم، سيأتي الحديث عن منشئه[2].

---

(١)العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص٦١ الرقم٦٦.

(٢)ينظر: ص١٦٨ في السمة الاولى.

رابعاً: اهتمام العلامة بالتقاط معطيات رجالية أخرى في الرجل من كتاب الكشي، وهي كونه من أصحاب الإجماع، والحرص على سردها في ترجمة الرجل، بينما لم يتعرض النجاشي لهذه الجهة في الرجل.

خامساً: ذكر النجاشي تفصيلات طرقه إليه، بينما لم يتعرض لها العلامة أصلاً، وستأتي الإشارة إلى سبب ذلك[١].

سادساً: اهتم النجاشي بالإشارة إلى من لقي البزنطي من الرواة، وكذا لقاء محمد بن عيسى بن عبيد للبزنطي في أواخر حياته (سنة مئتين وعشرة)، وأنه سمع منه الحديث، بينما لم يتعرض العلّامة الحلّي لهذا الأمر أصلاً.

ثم أنه يطول الحديث مع اختيار تراجم أخرى، ولكن مع ذلك، فقد ظهر لنا جملة ملامح أساسية في افتراق منهج العلامة الحلي، عن منهج النجاشي في كتابي خلاصة الأقوال وفهرست أسماء مصنفي الشيعة، يمكن إيجازها بالقول في ضمن سمات:

السمة الأولى:

أن موضوع كتاب النجاشي إنما هو (فهرست لأسماء

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.

مصنفي الشيعة)، كما هو واضح من اسم الكتاب، بينما كتاب العلّامة الحلّي (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال)، والفرق واضح بين العنوانين، فهذا كتاب فهرست وهذا كتاب أحوال الرجال الرواة، ويترتب على ذلك اختلافات كثيرة في المحتوى، كالاهتمام بأسماء الكتب وعناوينها وذكر الطرق اليها، في كتاب النجاشي، وعدم الاهتمام بذلك في خلاصة الأقوال وغيرها.

السمة الثانية:

سعة دائرة مصادر العلّامة الحلّي في خلاصة الأقوال، فإنه أخذ من كتاب النجاشي، وزاد عليه من كتاب ابن الغضائري والكشي وابن عقدة وكتبه الرجالية الأخرى، وهذا واضح في أغلب تراجم خلاصة الأقوال.

السمة الثالثة:

أن هناك جملة من المباني المختلفة بين الرجلين، ظهرت جلياً في التراجم في كلا الكتابين، فعلى سبيل المثال بينما نجد أن النجاشي يوثق ويقبل مرويات العامي -كالحسين بن علوان -، نجد أن العلّامة الحلّي يرفض ذلك، فيضع الرجل في القسم الثاني المخصص للضعفاء، ومن يرد قولهم، أو يتوقف فيهم، بناءً على مقتضى المباني التي يبني عليها كلا العلمين.

مضافاً إلى جملة مبان أخرى تبناها العلّامة الحلّي، وأعملها في خلاصة الأقوال، وكانً قد شيّد أركانها في كتبه الأخرى، وهذا بخلاف النجاشي، فلانعلم جملة من مبانيه الرجالية؛ لأنه لم تصل إلينا أيٌّ من كتبه، سوى فهرست أسماء مصنف الشيعة .

السمة الرابعة:

الافتراق من ناحية الكمّ المترجم له في كلا الكتابين، فهذا النجاشي ترجم لـ(١٢٦٩) راوياً-بحسب النسخة المحققة-،بينما ترجم العلّامة الحلّي لـ(١٧٧٩) راوياً، والفرق واضح، فإن خلاصة الأقوال تزيد على فهرست النجاشي بـ(٥١٠) راوياً، وهو يمثل (٤٠٪) من مجموع رواة كتاب النجاشي، والفرق في النسبة المئوية في الزيادة واضح لاينكر.

والنتيجة:

أن دعوى كون ما في كتاب خلاصة الأقوال للعلّامة الحلّي إنما هو كل ما في كتاب النجاشي وزيادة، فهي غير تامة.

الأمر الرابع: دراسة استقرائية في محتوى كتاب النجاشي:

في هذا الأمر نريد أجراء استقراء شخصي كامل، لجملة من الألفاظ لمعرفة مقدار ورودها في الكتاب، مما يساهم في إعطاء صورة -ولو إجمالية- عن الكتاب، كما هو واضح.

ألفاظ التوثيق:

١-لفظ: (وكيل)، ورد خمس مرات.

٢-لفظ (رحمه الله)،ورد (١٠٤) مرة .

٣-لفظ (رضي الله عنه) ورد (١٥) مرة، ومن هنا قلنا: بأن ترضي النجاشي يمكن أن يحمل على الوثاقة وأكثر، دون ترضي غيره كالصدوق (قدس سره)، والمفيد (قدس سره)، على تفصيل ذكرناه في كتابنا بحوث في ألفاظ التوثيق، حينما تحدثنا عن دلالة الترضي، فراجع[1].

٤-لفظ(صاحب) ورد (٤٩) مرة، لكن ماقيد منها بمعصوم معين لم تتجاوز الثلاثة موارد.

٥-لفظ (صاحب أصل) لم يرد في الكتاب.

٦-لفظ (صاحب كتاب) ورد مرة واحدة.

---

(١)ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٦٩.

٧-لفظ (شيخ إجازة) لم يرد في الكتاب.

٨-لفظ (روى عن الثقات) ورد مرتين فقط.

٩-لفظ(جليل) ورد (٣١) مرة.

١٠-لفظ(جليل القدر) ورد أربع مرات.

١١-لفظ(خاصي) لم يرد في الكتاب.

١٢-لفظ(خصيصاً) ورد خمس مرات.

١٣-لفظ(عملت الطائفة بما رواه) لم يرد في الكتاب.

١٤-لفظ(صحيح الحديث) ورد(١٤) مرة.

١٥-لفظ(قريب الأمر) ورد ثمان مرات.

١٦-لفظ(عين)،(عيناً) ورد (٥٥)مرة.

١٧-لفظ(وجه) و (وجهاً) ورد (٥٠)مرة.

١٨-لفظ(عدل) لم يرد في الكتاب، وهذا متوقع، لعله من جهة أن النجاشي -كما هو صريح كلماته- بنى على وثاقة جمع من المخالفين، كالحسين بن علوان واضرابه، فبالتالي هو لايرى مدخلية للإيمان والعدالة بالمعنى الأخص -أي الكون إثنا عشرياً-في اعتبار المرويات.

١٩-لفظ(مسكون إلى روايته) أربع مرات.

٢٠-لفظ(قريب الأمر) ثمان مرات.

٢١-لفظ(معتمد الكتاب) لم يرد في الكتاب.

٢٢-لفظ(واضح الحديث) مرة واحدة.

٢٣-لفظ(أسند عنه) لم يرد في الكتاب.

٢٤-لفظ(لابأس به) لم يرد في الكتاب.

٢٥-لفظ (ثقة) ورد (٥٧٧) مرة.

ألفاظ التضعيف:

١-لفظ(فاسق) لم يرد في الكتاب.

٢-لفظ(كذاب) مرتان.

٣-لفظ(وضاع) لم يرد في الكتاب.

٤-لفظ(ملعون) ورد مرة واحدة، ولكن في وصف لكتاب، وليس لراوٍ.

٥-لفظ(خبيث) لم يرد في الكتاب.

٦-لفظ(ضعيف) ورد (٤٤) مرة.

٧-لفظ(مجهول) مرة واحدة.

٨-لفظ(مهمل) لم يرد في الكتاب.

٩-لفظ(مضطرب الحديث) مرتان.

١٠-لفظ(مختلط الحديث) لم يرد في الكتاب.

١١-لفظ(مرتفع القول) لم يرد في الكتاب.

١٢-لفظ(مُدلس) لم يرد في الكتاب.

١٣-لفظ(مُلتبس) لم يرد في الكتاب.

١٤-لفظ(مخلّط) مرتان.

١٥-لفظ(يُعرف حديثه ويُنكر) لم يرد في الكتاب.

١٦- لفظ(رديء الأصل) لم يرد في الكتاب.

ثم أن الغاية الأساسية لسرد استقراء هذه الألفاظ، وتعداد مواردها في الكتاب، إنما هو للتعرف على جملة من الألفاظ المختصة بالنجاشي،-من خلال عدم استعمالها من قبل الآخرين- والألفاظ التي لم يستعملها أصلاً، وهذا مؤشر واضح على ما نبهنا إليه في مقدمة ألفاظ التوثيق والتضعيف، من عدم وجود اتفاق مسبق بين أهل الأصول الرجالية على الألفاظ المستعملة في وصف حال الرواة، من ناحية الوثاقة والضعف، ومدى دلالة كل لفظ على مايفهم من مدلوله.

الأمر الخامس: الحديث عن عدَد النجاشي:

أصل الحديث في هذا الموضوع أثاره غير واحد من الأعلام، ولكن يحسب للسيد بحر العلوم (قدس سره) إشارته إلى هذه العِدَد بصورة منضبطة، فقد قام بضبها في عشرٍ، وهي:

الأولى: عدة ابي القاسم، جعفر بن محمد بن قولويه:

وفسرها بـ:

١-محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد).

٢-أحمد بن علي بن نوح.

٣-الحسين بن عبيد الله الغضائري.

٤-الحسين بن أحمد بن موسى بن هدية.

الثانية:عدة أبي غالب، أحمد بن محمد بن سليمان الزراري:

وفسرها بـ:

١-محمد بن محمد.

٢-أحمد بن علي بن نوح.

٣-الحسين بن عبيد الله، وغيرهم.

الثالثة:عدة الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله، الشريف

المرعشي:

وفسرها بكل من:

١-محمد بن محمد.

٢-أحمد بن علي.

٣-الحسين بن علي.

٤-الحسين بن عبيد الله، وغيرهم.

الرابعة: عدة الحسن بن محمد بن داوود:

وحكم بكونهم:

١-ابو العباس بن نوح.

٢-محمد بن محمد.

٣-الحسين بن عبد الله، وآخرون.

الخامسة: عدة القاضي محمد بن عمر بن محمد بن سالم، المعروف بالجعابي الحافظ:

وحكى بأنهم:

١-محمد بن محمد بن النعمان.

٢-محمد بن عثمان النصيبي.

السادسة: عدة أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع الأصفهاني.

وذكر أن منهم:

١-الحسين بن عبيد الله.

٢-محمد بن محمد بن النعمان المفيد.

٣-أحمد بن علي، ويحتمل كذلك غيرهم.

السابعة: عدة أحمد بن جعفر بن سفيان:

وقال أن منهم:

١-أبو العباس بن نوح.

٢-الحسين بن عبيد الله، وكذا غيرهم.

الثامنة: عدة محمد بن علي بن تمام الدهقان:

وفسرها بكونهم:

١-أحمد بن علي.

٢-الحسين بن عبيد الله، وغيرهما.

التاسعة: عدة أحمد بن محمد بن يحيى العطار.

وفسرها بكونهم:

١-أحمد بن علي بن نوح.

٢-الحسين بن عبيد الله.

٣-أبو عبد الله بن شاذان.

العاشرة: عدة أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ.

وفسرها بكونهم:

١-محمد بن جعفر الأديب.

٢-أحمد بن هارون.

٣-أحمد بن الصلت.

٤-القاضي أبو عبد الله الجعفي.[1]

ثم أنه لا بد من الالتفات إلى مسائل في العِدَة:

المسألة الأولى:

أن آلية تحصيل وتشخيص العدة -سواء للنجاشي أو لغيره -إنما تعتمد على مبدأ استقصائي استقرائي، قائم على أساس متابعة رواية النجاشي-في المقام- عن الزراري-مثلاً- من

(١)ينظر:السيد بحر العلوم، الفوائدالرجالية: ٢/ ١٠٠-١٠٤، الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٢٦٣ ومابعدها.

خلال أي من المشايخ عادة، فبعد الاستقراء تبين أنه يروي عنه عادة من خلال محمد بن محمد المفيد (طاب ثراه)، وكذلك أحمد بن علي بن نوح، والحسين بن عبيد الله، ولعله غيرهم كذلك.

لكن الفكرة الأساسية إنما هي كثرة الرواية من خلالهم، عن الزراري، وبذلك نتحصل على الخطوط العامة للأشخاص الذين يمثلون عدة النجاشي إلى الزراري.

وهذه الآلية هي الآلية التي يمكن ان نُعملها؛ لاستقراب العدَّة في حال عدم النص عليها من قبل الراوي،أو من قبل الآخرين،أو عدم استفادتها من قرائن أخرى.

وبناءً على ذلك:

يمكن أن نقول: بأن التشخيص للعدة في هذه الموارد، إنما هو تقريبي احتمالي، لأنه مقتضى الاستقراء قد لايكون مطابقاً في كل الموارد؛ لأنه لا مانع يمنع من أن يروي عن الزراري- مثلاً- خارج دائرة هذه العدة، إلّا إذا كان قد نُص على تشخيص العدّة، ويتعّهد بأنه -أي النجاشي مثلاً- لايروي عن الزراري إلّا من خلال عدد معين من المشايخ والراوة.

ويبقى في المقام سؤال مهم، وهو:

هل للعِدة عدد معين؟أم أن العدد فيها مفتوح من ناحية القلة والكثرة؟

والجواب عن ذلك:

أما من ناحية القلة، فعادة ما يقيد بكونهم ثلاثة أوأكثر، اعتماداً على مبدأ أن أقل الجمع ثلاثة، ولكن هذا ليس منضبطاً في كل الموارد، فقد يكون أقل من ذلك؛ لأنه لا التزام بكون العدة أقلها ثلاثة، فإن مسمى العدة عند أهل الرواية والحديث-من الناحية العملية الواقعية- لم يقيد بالثلاثة من ناحية القلة، بل يمكن أن يكون أقل من ذلك.

وأما من ناحية الكثرة، فالأمر يختلف باختلاف ظروف وآليات تشخيص العدة:

أولاً: إذا كانت العدة مشخصة مسبقاً من ناحية نفس المؤلف -كالكليني، أو غيره- أو منقولة عنه، -بطريق أو بآخر، فالعدد يكون محدداً بهم، دون الأكثر.

ثانياً:أمّا إذا كانت آلية التشخيص تعتمد على الاستقراء والاستقصاء، وملاحقة موارد رواية المؤلف، عن الشيخ المراد معرفة العدة إليه، فعادة الأمر متروك لنتائج الاستقراء

والاستقصاء، فقد تكون أقل المجموع، وقد تكون أقل من الثلاثة، وقد تكون أكثر من الأربعة، أوالخمسة، أوأكثر من ذلك.

نعم، من الطبيعي أن تكون محدودة بحدّ معين، في ضمن مدى معين، فلايمكن أن تكون إلى مالانهاية، كما هو واضح، فإن أعداد المشايخ محدد من ناحية الكمّ؛ لأن كل مصنف ومؤلف يروي في ضمن زمان ومكان محدود، في ضمن مدى معين.

فبالتالي، هذه المحدودية الزمانية والمكانية، تعكس محدودية في أعداد المشايخ الذين يصلح أن يكونوا في ضمن العدة.

المسألة الثانية:

هل أن جميع رجال عِدَد النجاشي-والعدّة بصورة عامة- من الثقات الموثوق بهم؟ أم أنهم خليط من الثقات وغير الثقات؟

والجواب عن ذلك:

أما عموم عِدد الأعلام كالكليني وغيره، فيمكن أن يكونوا من الثقات وغيرالثقات؛ وذلك لأنهم -أولاً وأخيراً- من الرواة، ويحتمل في الراوي أن يكون ثقة موثوقاً به، ويحتمل أن

لايثبت كونه ثقة، أو يبقى حاله مهملاً، أو مجهول الحال، ونحو ذلك من الاحتمالات، فالأمر مفتوح على كل الاحتمالات.

نعم، حيث أنّ الأعلام الذين أُريد تشخيص عدّتهم عادة من ثقات الأصحاب، فيحتمل أنهم يعتمدون الثقات من الرواة كواسطة في العدة، لكن هذا ليس منضبطاً في كل الحالات، كما يخبرنا الواقع العملي، حيث كان جمع ممن وقع في عدة الكليني -مثلاً- من الضعاف، أو ممن لم يثبت لهم توثيق.

وأمّا في عدة النجاشي:

فعدة النجاشي لها خصوصية من هذه الجهة؛ وذلك لأن هناك دعوى تبناها جمعٌ من الأعلام، وهي دعوى مشهورة، حاصلها:

أن النجاشي لايروي -في طبقة مشايخه المباشرين- إلّا عن ثقة، وبالتالي، حيث أن عدة النجاشي -عادة- وصف لمن روى من خلالهم في طبقة مشايخه، عن الرواة الآخرين، فتنعكس هذه الكبرى الكلية توثيقاً لكل من روى عنه، أي توثيقاً لكل من وقع في عدته إلى الآخرين -كالزراري وابن قولويه وأضرابهم-.

فتكون النتيجة، وثاقة كل من وقع تحت عنوان عدة

النجـاشي.

ولكـن هـذا الـكلام إنـما يسـتقيم إذا بنينـا عـلى تماميـة كـبرى: أن النجـاشي لايـروي إلاّ عـن ثقـة، ولكنهـا محـلّ خـلاف، فمـن قَبـلَ تماميـة هـذه الكـبرى انتهـى إلى وثاقـة كلّ مـن وقـع في عـدة النجـاشي، ومـن لم يقبلهـا -كـما هـو الأقـرب -لم يقـلْ بـأن كل مـن وقـع في عـدة النجـاشي مـن الثقـات، بـل إن عدّتـه تضـم الثقـات وغـير الثقـات.

المسألة الثالثة:

أن هنـاك سـمة لا بـدّ مـن الالتفـات اليهـا في عِـدة النجـاشي- وفي العـدد بصـورة عامـة -،وهـي:

أن العِـدة قـد تتوسـط بـين الإمامـي والإمامـي كما بـين النجاشي والـزراري مثـلاً، أو النجـاشي وابـن قولويـه، وغيرهـا مـن الأمثلـة، ولكـن قـد تتوسـط العـدة بـين الإمامـي وغـير الإمامـي، كـما بـين النجـاشي وابـن عقـدة الزيـدي، فهنـا يـبرز سـؤال:

هـل للاختـلاف في المذهـب تاثـير عـلى العـدة، مـن ناحيـة الاعتبـار مـن عدمـه؟

والجواب عن ذلك:

إن للاختلاف في المذهب عن المذهب الإمامي مدخلية من جهتين :

الجهة الأولى:

كشفه عادة عن كون الواسطة في هذه العدة من غير الإمامية؛ وذلك لأنه عادة مايروي صاحب مذهب معين عمّن يوافقه في المذهب في الجملة.

وبالتالي، فإذا كانت العدة تروي عن مثل أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ الزيدي -كما في العدة العاشرة في المقام-، فيحتمل كون مَن في العدة من الزيدية.

الجهة الثانية:

أن لانتحال مذهب معين مدخلية في اعتبار مرويات الراوي من عدمه، فإنَّ البعض من أصحابنا بنى على اشتراط الإمامية في قبول الرواية، وبالتالي فلايقبل رواية غير الإمامي، كالزيدي أو العامي. وعليه، فيتوقف في اعتبار المرويات التي تصل عن طريق العدة المكونة من غير الإمامية.

ولكن الصحيح-بحسب المختار-أنه لا مدخلية لمذهب الراوي في اعتبار مروياته، مادام ثقة موثوقاً ومطمئناً بمروياته.

وبالتالي، فسواء ضمت العدة غير الإمامي أم لا، فالأمر سيان مادامو ا من الثقات، الموثوق بمروياتهم من ناحية الصدور.

المسألة الرابعة:

تقدّمت الإشارة[1] إلى أن طبيعة المكان والزمان، فرضت أن يتشارك النجاشي مع الشيخ الطوسي في بعض المشايخ، وذكرنا آثار هذا الاشتراك، من جهة إمكانية تطبيق نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها، وغير ذلك.

في هذه المسألة نريد أن نتسائل:

هل حدث اشتراك في العدة بين النجاشي والشيخ الطوسي؟

والجواب:

ذكر الكلباسي (طاب ثراه) في الرسائل الرجالية أن الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم شارك النجاشي في عِدَة:

١-ابن قولويه.

٢-أحمد بن محمد الزراري.

---

(١) يراجع: ص١٥٢.

٣-الحسن بن حمزة.

٤-محمد بن أحمد بن دأود.

٥-أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع.

٦-القاضي أبو بكر الجعابي.

بينما اختص النجاشي بعدة:

١-أحمد بن جعفر بن سفيان.

٢-أحمد بن محمد بن يحيى العطار.

٣-أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة.

نعم، اختص الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بعدة كل من:

١-محمد بن علي بن بابويه.

٢-أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد.[١]

ومن الواضح أن هذا أمر متوقع جداً؛ وذلك لما ذكرناه-في غير مورد[٢]-من أن النجاشي كان زميل درس للشيخ

(١)ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٢٦٩.

(٢)يراجع: ص٢٢، ١٥٢.

الطوسي، وهذه الزمالة تفرض الاشتراك في جملة من المشايخ، وهذا الاشتراك في المشايخ ينعكس اشتراكاً في بعض العِدَد؛ وذلك لأن العدّة تعبير آخر عن مجموعة مشايخ، تجمعهم طبقة واحدة، يروون عن شخص واحد.

الأمر السادس: الحديث عن التعبير (ثقة، ثقة) عند النجاشي:

استقرأنا شخصياً تعداد موارد ورود التعبير(ثقة، ثقة) في كتاب النجاشي فوجدناها(٣٦) مرة ، وتحديداً في الموارد التالية:

١-إبراهيم بن مهزم الأسدي.[١]

٢-الحسين بن أشكيب .[٢]

٣-الحسين بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي.[٣]

٤-إسحاق بن جندب الفرائضي.[٤]

---

(١)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢ الرقم٣١.

(٢) المصدر نفسه:ص ٤٤ الرقم٨٨.

(٣)المصدر نفسه: ص ٦٢ الرقم١٤٧.

(٤)المصدر نفسه: ص ٧٣ الرقم١٧٥.

٥-أحمد بن حمزة بن اليسع بن عبد الله القمي.[١]

٦-أحمد بن داوود بن علي القمي.[٢]

٧-داوود بن المنذر الكندي النخاس.[٣]

٨-حميد بن المثنى، أبو المغر العجلي.[٤]

٩-حارث بن المغيرة النصري.[٥]

١٠-حبيب بن المعلل الخثعمي المدائني.[٦]

١١-حسان بن مهران الجمال،[٧]أخو صفوان، ذكر النجاشي أنه أصح من صفوان وأوجه.

١٢-داوود بن أسد بن أعفر الأحوص المصري.[٨]

---

(١)المصدر نفسه: ص ٩٠ الرقم٢٢٤.

(٢)المصدر نفسه: ص ٩٥ الرقم٢٣٥.

(٣)المصدر السابق: ص ١٣٠ الرقم٣٣٤.

(٤)المصدر نفسه: ص ١٣٣ الرقم٣٤٠.

(٥)المصدر نفسه: ص ١٣٩ الرقم٣٦١.

(٦)المصدر نفسه: ص ١٤١ الرقم٣٦٨.

(٧)المصدر نفسه: ص ١٤٧ الرقم٣٨١.

(٨)المصدر نفسه: ص ١٥٧ الرقم٤١٤.

١٣-داوود بن فرقد مولى آل أبي السمال الأسدي النصري.[١]

١٤-سالم بن مكرم بن عبد الله، أبو خديجة(ويقال أبو سلمة) الكناسي.[٢]

١٥-سماعة بن مهران بن عبد الله الحضرمي.[٣]

١٦-صفوان بن يحيى البجلي بياع السابري.[٤]

١٧-الضحاك، أبو مالك الحضرمي. قيده بالقول: ((ثقة، ثقة في الحديث))[٥].

١٨-عبد الله بن أبي يعفور العبدي.قال عنه: ((ثقة، ثقة، جليل في أصحابنا))[٦].

١٩-عبد الله بن المغيرة البجلي.قال عنه: ((ثقة، ثقة،

---

(١)المصدر نفسه: ص ١٥٨ الرقم٤١٨.

(٢)المصدر السابق: ص ١٨٨ الرقم٥٠١.

(٣)المصدر نفسه: ص ١٩٣ الرقم٥١٧.

(٤)المصدر نفسه: ص ١٩٧ الرقم٥٢٤.

(٥) المصدر نفسه: ص ٢٠٥ الرقم٥٤٦.

(٦) المصدر نفسه: ص ٢١٣ الرقم٥٥٦.

لايعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه))[١].

٢٠-عبد الله بن غالب الأسدي الشاعر الفقيه.[٢]

٢١-عبد الله بن محمد الأسدي.[٣]

٢٢-عبد الله بن محمد بن حصين الحصيني الأهوازي.[٤]

٢٣-عبيد بن زرارة بن أعين الشيباني.قال عنه: ((ثقة، ثقة، لا لبس فيه ولا شك))[٥].

٢٤-عبد الرحمن بن أبي نجران التميمي.قال عنه: ((ثقة، ثقة، معتمداً على ما يرويه))[٦].

٢٥-عبد الرحمن بن محمد بن أبي إبراهيم البجلي.[٧]

٢٦-عبد الرحمن بن الحجاج البجلي.قال عنه: ((ثقة، ثقة،

---

(١) المصدر السابق: ص ٢١٥ الرقم٥٦٠.

(٢)المصدر نفسه: ص ٢٢١ الرقم٥٨٠.

(٣)المصدر نفسه: ص ٢٢٦ الرقم٥٩٥.

(٤)المصدر نفسه: ص ٢٢٧ الرقم٥٩٧.

(٥) المصدر نفسه: ص ٢٣٣ الرقم٦١٨.

(٦) المصدر نفسه: ص ٢٣٥ الرقم٦٢٢.

(٧)المصدر السابق: ص ٢٣٦ الرقم٦٢٣.

ثبتاً، وجهـاً))[١].

٢٧-عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي.[٢]

٢٨-عبد الصمد بن بشير العرامي العبدي.[٣]

٢٩-علي بن عقبة بن خالد الأسدي.[٤]

٣٠-الفضل بن عثمان المرادي الصائغ الأنباري.[٥]

٣١-محمد بن إسماعيل بن بزيع.[٦]

٣٢-محمد بن العباس بن علي بن مروان بن الماهيار.[٧]

٣٣-محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد. قال عنه: ((ثقة، ثقة، عين، مسكون إليه))[٨].

---

(١) المصدر نفسه: ص ٢٣٧ الرقم٦٣٠.

(٢)المصدر نفسه: ص ٢٤٥ الرقم٦٤٥.

(٣)المصدر نفسه: ص ٢٤٨ الرقم٦٥٤.

(٤)المصدر نفسه: ص ٢٧١ الرقم٧١٠.

(٥)المصدر نفسه: ص ٣٠٨ الرقم٨٤١.

(٦)المصدر نفسه: ص ٣٣٠ الرقم٨٩٣.

(٧)المصدر السابق: ص ٣٧٩ الرقم١٠٣٠.

(٨) المصدر نفسه: ص ٣٨٣ الرقم١٠٤٢.

٣٤-موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي. قال عنه: ((ثقة، ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة))[١].

٣٥-هشام بن سالم الجواليقي.[٢]

٣٦-يحيى بن عمران بن علي بن أبي شعبة الحلبي. قال عنه: ((ثقة، ثقة، صحيح الحديث))[٣].

ثم أنه قد يقال-كما قيل-:

إن تعبير النجاشي في وصف راوٍ بكونه (ثقة، ثقة) إنما هو من أجل دفع شبهة في الراوي.

ويمكن الجواب عن هذا القيل بالقول:

إنه باستعراض الموارد الستة والثلاثين، لم نجد هكذا مبرر وداعٍ، فلم يكن من وصفهم بكونهم(ثقة،ثقة) ممن وردت بحقهم شبهة، حتى يمكن أن يقال: بأنّ الداعي لتكرار التوثيق إنما هو لدفع تلك الشبهة.

بل الظاهر-من مجموع الموارد الواردة-أنه نحو تأكيد

---

(١) المصدر نفسه: ص ٤٠٥ الرقم١٠٧٣.

(٢)المصدر نفسه: ص ٤٣٤ الرقم١١٦٥.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٤٤ الرقم١١٩٩.

للوثاقة، وكون الراوي الموصوف بذلك ذا مرتبة عالية من الوثاقة.

والشاهد على ذلك:

أنه في أحد عشر مورداً أضاف النجاشي للتعبير مايؤكد جلالة قدر الراوي، كقوله بعدها (ثبت، وجه، عين، مسكون إليه، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة، صحيح الحديث).

نعم، لابدّ من الإشارة إلى مسائل:

المسألة الأولى:

أن ابن داوود الحلي عدّ في رجاله من عبّر عنهم النجاشي بالثقة مكرراً ووصل بهم إلى كونهم(٣٤) شخصاً[١]، بينما انتهى استقراؤنا-كما تقدّم[٢]- إلى كونهم (٣٦) شخصية.

المسألة الثانية:

أن ابن الغضائري ذكر في كتابه خمسة أشخاص، وصفوا بالثقة مكرراً، وهم -كما قال ابن داوود- زيادة على من ذكرهم النجاشي:

---

(١)ينظر: ابن داوود، الرجال: ص ٢٣٤.

(٢)يراجع: ص١٨٨.

١-علي بن حسان الواسطي.

٢-محمد بن قيس أبو نصر الأسدي.

٣-محمد بن الحسن بن الوليد .

٤-محمد بن محمد بن رباط.

٥- هشام بن سالم الجواليقي.[١]

ولكن من الواضح أن بعضاً منهم مكرر، مثل:

١-هشام بن سالم الجواليقي.

٢-محمد بن الحسن بن الوليد.

المسألة الثالثة:

بعد بحثنا الشخصي في كتاب (فهرست كتب الشيعة وأصولهم) للشيخ الطوسي اتضح لنا، أنه لم يستعمل هذا التعبير(ثقة،ثقة) في وصف الرواة ، ولا في مورد واحد .

المسألة الرابعة:

أن النجاشي في فهرسته وصف عبد الله بن أبي يعفور

---

(١)ينظر:ابن داوود، الرجال: ص ٢٣٤.

العبدي بأنه: ((ثقة،ثقة، جليل في أصحابنا))[1]

ولكن بعد تصفحنا لكامل كتاب الشيخ الطوسي(فهرست كتب الشيعة وأصولهم) بصورة عامة-وباب (عبد الله) بصورة خاصة- لم نجد ذكراً لعبد الله بن أبي يعفور، فضلاً عن توثيقه -منفرداً أو مكرراً-، وهذا غريب، فإنّ الرجل من أجلاء ثقات أصحابنا، وله منزلة مميزة عند الإمام الصادق(عليه السلام)، كما نقل الكشي عن ابن أبي عمير.

مضافاً إلى أنّ للرجل كتاباً، وهذا تمام الملاك في الترجمة للرواة في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وبالتالي فعدم الترجمة له غريبة من الشيخ الطوسي، ولعلّه سهو أو ترجم له ولكن سقط من النساخ، ولم يصل إلينا.

الأمر السابع: التعبير بـ(أخبرنا وحدثنا) من قبل النجاشي:

من التعبيرات التي لفتت انتباهنا في طرق النجاشي أنه عادة ما يبدأ بالتعبير (أخبرنا)، بينما يعبر في ضمن طبقات طرقه الى أصحاب الأصول والمصنفات بـ(حدثنا).

وبعد استقرائنا للموارد، ظهر لنا أن التعبير(أخبرنا) ورد

(١)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٣ الرقم٥٥٦.

(٩٥٩) مرة، بينما التعبير (حدثنا) ورد (٢٦٧١) مرة، وعادة مايرد (أخبرنا) في أول الطريق، و(حدثنا) في ضمن طبقات الطريق.

ولفظ (الإخبار) أعم من لفظ (التحديث)، فكل تحديث إخبار، وليس كل إخبار تحديث، وهي من ألفاظ التحمّل والأداء.

يقول من سمع الحديث من الشيخ مباشرة -عادة- حدثنا، وأمّا إذا كان الشيخ لم يحدثه بذلك، وإنما كتب إليه ونحو ذلك، فهنا يقول من باب الدقة في التعبير (أخبرنا فلان)،أي ولو كتابة.

وعليه فكلمة(أخبرنا) أعم، وكلمة(حدثنا) أخص، فالتحديث أخص والإخبار أعم.

ويمكن أن يقال:

إن النجاشي استعمل(أخبرنا) في بداية طرقه للأصول والمصنفات؛ لأنه قد حصل على تلك البدايات من خلال مشايخه المباشرين، أو من خلال الفهارس العامة والخاصة التي كانت متوفرة في زمانه.

وبالتالي، فيكون وصول بداية الطريق إليه أعمّ من التحديث المباشر وغير المباشر عن طريق الفهارس؛ ولذلك

ناسب أن يعبر عنها بالتعبير (أخبرنا) للإشارة الى تلك العمومية.

وأمّا في مرحلة مابعد مشايخه المباشرين، فإنهم عادة ما يتحملون عن مشايخهم مباشرة، فناسب أن يستعمل التعبير(حدثنا) خاصة؛ للدلالة على تلك الخصوصية في طرق التحمّل والأخذ.

وبذلك ينتهي ما أردناه من الحديث، عن كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة والمشتهر بين الأعلام بـ(رجال النجاشي).

تمّ بحمد الله وقوته.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القرآن الكريم
٢. أبو جعفر النقيب: مصطفى جواد (ت ١٩٦٩م) مطبعة الهلال، الطبعة: الأولى الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر بغداد.
٣. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث
٤. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: حفيد الشهيد الثاني، محمد بن الحسن العاملي (ت ١٠٣٠هـ) تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لاحياء التراث الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ المطبعة: ستارة- قم.
٥. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة: الثانية المصححة. سنة الطبع: ١٩٨٣م الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.
٦. بحوث رجالية في تفسير القمي: الشيخ عادل هاشم (معاصر)،

(مخطوط).
٧. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
٨. بحوث في علم الرجال: محمد آصف المحسني القندهاري (ت١٤٤٠هـ-٢٠١٩م(ترجمةونشر:جامعةالمصطفىالعالمية
٩. بحوث في فقه الرجال: الفاني، السيّد علي بن محمّد حسن بن حسين الحسيني الإصفهاني (ت١٤٠٩هـ) الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ الناشر: مؤسسة العروة الوثقى
١٠. التحرير الطاووسي: ابن الشهيد الثاني، جمال الدين أبو منصور الحسن الجبعي، العاملي (ت١٠١١هـ) تحقيق: فاضل الجواهري الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١١ المطبعة: سيد الشهداء (عليه السلام) - قم الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة.
١١. تراجم الرجال: السيد احمد الحسيني الاشكوري (معاصر) الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ المطبعة: صدر - قم الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة.
١٢. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة اهل البيت.

١٣. تكملة الرجال: الكاظمي، عبد النبي بن علي بن أحمد (ت ١٢٥٦هـ) تحقيق وتقديم:السيد محمد صادق بحر العلوم. الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ. المطبعة: مهر. الناشر: انوار الهدى.
١٤. تنقيح المقال في علم الرجال: المامقاني، عبد الله محمّد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١هـ) تحقيق واستدراك: الشيخ محيي الدين المامقاني الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ. الناشر: مؤسسة ال البيت لإحياء التراث
١٥. توضيح المقال في علم الرجال: الملا علي بن قربان علي بن قاسم الكني (ت ١٨٨٨م) تحقيق: محمد حسين مولوي قسم الابحاث التراثية بدار الحديث الطبعة: الثانية ١٤٢٨هـ، المطبعة: دار الحديث الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر
١٦. جامع الرواة وازاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد: الاردبيلي، محمد بن علي الاردبيلي(ت١١٠١هـ) الطبعة: الاولى ١٤٠٣هـ الناشر: منشورات مكتبة أية الله العظمى المرعشي النجفي
١٧. حاشية مجمع الفائدة والبرهان: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) تحقيق: مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني الطبعة: الأولى سنة الطبع: صفر المظفر ١٤١٧ المطبعة: أمير الناشر: منشورات مؤسسة العلامة

المجدد الوحيد البهبهاني
١٨. حاوي الأقوال في معرفة الرجال: الجزائري، الشيخ عبدالنبي بن سعدالدين الأسدي (ت ١٠٢١ هـ) تحقبق: مؤسسة الهداية لإحياء التراث، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ الناشر: رياض الناصري.
١٩. الحبل المتين: البهائي، بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي (ت ١٠٣٠هـ) تحقيق: السيد بلاسم الموسوي الحسيني المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ الناشر: المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية.
٢٠. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.
٢١. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
٢٢. خير الرّجال: اللّاهيجي، محمد بن الملا شيخ علي (مخطوط)

مكتبة الامام الحكيم العامة / الرقم العام ٦٧٣ التسلسل الالكتروني ٣٦٩٨

٢٣. ذخيرة المعاد: السبزواري، محمد باقر بن محمد مؤمن الشريف (ت ١٠٩٠هـ) طبعة حجرية الناشر: مؤسسة ال البيت.

٢٤. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة: الثالثة ، سنة الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر: دار الأضواء - بيروت - لبنان

٢٥. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث تاريخ النشر: ١٤١٩ هـ الطبعة: الأولى المطبعة: ستاره - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٢٦. رجال النجاشي بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط

٢٧. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢ المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.

٢٨. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٢٩. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٠. الرسائل الرجالية: الشفتي، السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي (ت ١٢٦٠ هـ) تحقيق: السيد مهدي الرجائي الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ الناشر: مكتبة مسجد السيد بأصفهان

٣١. الرسائل الرجالية: الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥ هـ) تحقيق: محمد حسين الدرايتي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٢٢ - ١٣٨٠ ش المطبعة: سرور الناشر: دار الحديث.

٣٢. الرعاية في علم الدراية: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ) تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال الطبعة: الثانية ، سنة الطبع: ١٤٠٨، المطبعة: بهمن الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة

٣٣. الرواشح السماوية: الداماد، محمد باقر بن محمد الحسيني الأستر آبادي (ت١٠٤١ هـ) تحقيق: غلام حسين قيصريه ها، نعمة الله الجليلي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٢٢هـ المطبعة: دار الحديث الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر
٣٤. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقي بن مقصود علي (ت١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرماني وعلي بناه الاشتهاري الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ الناشر: مؤسسة الثقافة الاسلامية
٣٥. سماء المقال في علم الرجال: الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ) تحقيق: السيد محمد الحسيني القزويني الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شعبان المعظم هـ١٤١٩ المطبعة: أمير - قم الناشر: مؤسسة ولي العصر (عليه السلام) للدراسات الإسلامية - قم المشرفة
٣٦. سير أعلام النبلاء: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ) تحقيق: إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط / تحقيق: حسين الأسد الطبعة: التاسعة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٣ م الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان
٣٧. عدة الرجال: الاعرجي، السيد محسن بن الحسن بن مرتضى

الكاظمي (ت ١٢٢٧ هـ) تحقيق: مؤسسة الهداية لاحياء التراث الطبعة الأولى ١٤١٥هـ الناشر: اسماعيليان
٣٨. عوائد الأيام: النراقي، أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر (ت١٢٤٥ هـ) تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٣٧٥ م المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي الناشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي
٣٩. فلاح السائل: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) تحقيق: غلام حسين المجيدي. المطبعة: مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٩هـ الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي ١٣٧٧هـ.
٤٠. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٤١. فهرست الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
٤٢. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة:

الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٤٣. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم ، حسين بحر العلوم الطبعة: الأولى. المطبعة: آفتاب الناشر: مكتبة الصادق - طهران.

٤٤. الفوائد الرجالية: الخواجوئي، محمد إسماعيل بن الحسين بن محمد رضا المازندراني(ت١١٧٣هـ) تحقيق: السيد مهدي الرجائي طبع: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية الطبعة الأولى ١٤١٣هـ الناشر: مجمع البحوث الإسلامية مشهد - ايران

٤٥. الفوائد الرجالية: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة اهل البيت

٤٦. قاموس الرجال: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥هـ) الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٩ هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٧. قبسات من علم الرجال: السيستاني السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر) جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء الطبعة الأولى: سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م الناشر: دار المؤرخ

العربي - بيروت - لبنان.
٤٨. كشف الرموز في شرح المختصر النافع: الفاضل الآبي، أبو علي الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي (كان حياً ٦٧٢هـ) تحقيق: الشيخ علي پناه الإشتهاردي ، الحاج آغا حسين اليزدي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٠هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
٤٩. كليّات في علم الرجال: السبحاني، جعفر بن محمد حسين التبريزي(معاصر) الطبعة السادسة ١٤٢٥هـ طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
٥٠. لسان الميزان: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٩٧١ م الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.
٥١. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت- لبنا ن
٥٢. مجمع الرجال: القُهْبائي، عناية اللهّ بن شرف الدين علي بن محمود (ت بعد ١٠٢٦ هـ) صححه وعلق عليه: السيد ضياء

الديـن العلامة طبـع بأصفهـان ١٣٨٤هـ
٥٣. مجمـع الفائـدة والبرهـان في شرح ارشـاد الاذهـان: الاردبيـلي، أحمـد بـن محمد المقـدس (ت ٩٩٣ هــ)، تحقيق: الحـاج آغا مجتبى العراقـي ، الشـيخ عـلي پنـاه الاشـتهاردي ، الحـاج آغـا حسـين اليـزدي الأصفهـاني تاريخ النـشر: ١٤٠٢هـ الناشر: منشـورات جماعـة المدرسـين في الحـوزة العلميـة في قم المقدسـة
٥٤. مجموعـة فتـاوى ومقـالات متنوعـة: ابـن بـاز، عبـد العزيـز بـن عبـد الله(ت ١٩٩٩م) تحقيـق: محمـد بـن سـعد الشـويعر سـنة الطبـع: ١٣٢٠هــ النـاشر: دار القاسـم للنـشر
٥٥. مـدارك الأحكام في شرح شرائع الإسـلام: العاملي، السـيد محمد بن علي بن الحسـين بن أبي الحسـن الموسـوي الجبعـي (ت ١٠٠٩ هــ) تحقيق: مؤسسـة ال البيـت لاحياء الـتراث. المطبعـة: مهر- قـم، الطبعة الأولى ١٤١٠هــ. الناشر: مؤسسـة ال البيت لاحياء التراث.
٥٦. مدرسـة بغداد العلمية واثرهـا في تطور الفكـر الامامي: الدكتور حسـن عيسـى الحكيم(معاصر) الطبعة: الاولى ١٣٩٢هـ الناشر: المكتبة الحيدرية
٥٧. مسـالك الأفهـام في شرح شرائع الإسـلام: الشـهيد الثـاني، زين الديـن بـن علي الجبعـي العامـلي (ت ٩٦٥ هــ) تحقيق: مؤسسـة

المعارف الإسلامية الطبعة: الثالثة ١٤٢٥هـ المطبعة: (عترت) الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية

٥٨. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

٥٩. معراج اهل الكمال الى معرفة الرجال وبذيله بلغة المحدثين: الماحوزي، الشيخ شمس الدين سليمان بن عبد الله البحراني (ت ١١٢١ هـ). تحقيق: السيد مهدي الرجائي والشيخ عبد الزهرة العويناتي طبع: مطبعة سيد الشهداء، الطبعة الاولى ١٤١٢هـ الناشر: المحقق العويناتي.

٦٠. مقياس الرواية في علم الدراية: المازندراني، الشيخ علي اكبر السيفي (معاصر) الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة

٦١. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ابن الشهيد الثاني، الشيخ أبو منصور الحسن بن الشيخ زين الدين، العاملي الجبعي (ت١٠١١هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٦٢ ش المطبعة: المطبعة الإسلامية الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٦٢. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٧٣ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٦ المطبعة: ستارة - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٦٣. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: الاسترابادي، الميرزا محمد بن علي (ت ١٠٢٨هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الاول ١٤٢٢هـ المطبعة: ستارة - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم

٦٤. نقد الرجال: التفرشي، السيّد مصطفى بن الحسين الحسيني (ت ١٠٤٤ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شوال ١٤١٨ المطبعة: ستارة - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم

٦٥. وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: والد الشيخ البهائي، الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (ت ٩٨٤هـ) تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠١، المطبعة: الخيام الناشر: مجمع الذخائر الإسلامية.

مُحتَوياتُ الكِتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة:	٩
ثمّ أنّه يقع الكلام في عِدّة مقامات:	١٠
المقام الأول:	١٠
بحث مهم في مكان وفاة النجاشي:	٢١
أولاً:	٢٤
ثانياً:	٢٤
ثالثاً:	٢٤
القرينة الأولى:	٢٥
القرينة الثانية:	٢٥
القرينة الثالثة:	٢٦
القرينة الرابعة:	٢٦
القرينة الخامسة:	٢٧
تاريخ وفاة النجاشي:	٢٨
المقام الثّاني:	٣٣
القسم الأول:	٣٦
إطلالة عامة على تقييم الأعلام للنجاشي	٣٧
المقام الثالث:	٤١

الموضوع	الصفحة
السمة الأولى:	٤١
السِّمة الثانية:	٤٧
الأمر الأول:	٤٨
الأمر الثاني:	٤٨
الأمر الثالث:	٤٩
السِّمة الثالثة:	٥٢
ومن جملة هذه الجهات والصفِات:	٥٣
الصفة الأولى:	٥٣
الصفةالثانية:	٥٣
الصفة الثالثة:	٥٣
السِّمة الرّابعة:	٥٤
السِّمة الخامسة:	٥٤
السِّمة السادسة:	٥٤
المقام الرّابع:	٥٦
الدائرة الأولى:	٥٩
خارج حريم التوثيق والتضعيف:	٥٩
الدائرة الثانية:	٦٠

الموضوع	الصفحة
فهي الدائرة المهمة في علم الرجال:	٦٠
وفي المقام صور:	٦٣
الصورة الأولى:	٦٣
الصورة الثانية:	٦٦
أن يوثّق غير الإمامي غير الإمامي كذلك:	٦٦
الصورة الثالثة:	٦٧
وهي تضعيف غير الإمامي للراوي الإمامي:	٦٧
المقام الخامس:	٧٠
في تقديم قول النجاشي على قول غيره	٧٠
الاتّجاه الأول:	٧٠
الوجه الأول:	٧٣
أولاً:	٧٤
ثانياً:	٧٤
الوجه الثاني:	٧٩
الوجه الثالث:	٨٢
الجهة الأولى:	٨٣
الجهة الثانية:	٨٣

الموضوع	الصفحة
الجهة الثالثة:	٨٤
الوجه الرابع:	٨٤
الوجه الخامس:	٨٦
الوجه السادس:	٩١
الاتجاه الثاني:	٩٩
الاتجاه الثالث:	١١٣
المقام السادس:	١١٦
المقام السابع:	١١٦
الأمر الأول:	١١٧
الأمر الثاني:	١١٨
النمط الأول:	١١٩
النمط الثاني:	١٢٠
النمط الثالث:	١٢٦
خاتمة في أمور:	١٣١
الأمر الأول:	١٣١
الجهة الأولى:	١٣١
المجموعة الأولى:	١٣٢

الموضوع	الصفحة
المجموعة الثانية:	١٣٢
الرجل الأول:	١٣٣
الرجل الثاني:	١٣٤
المجموعة الثالثة:	١٣٤
المجموعة الرابعة:	١٣٥
المجموعة الخامسة:	١٣٥
المجموعة السادسة:	١٣٦
الجهة الثانية:	١٣٧
المسألة الأولى:	١٤٣
المسألة الثانية:	١٤٣
الأمر الثاني:	١٤٤
الأمر الثالث:	١٤٧
المورد الأول:	١٥٢
المورد الثاني:	١٥٥
السمة الأولى:	١٥٩
السمة الثانية:	١٥٩
السمة الثالثة:	١٥٩

الموضوع	الصفحة
السمة الرابعة:	١٦٠
الأمر الرابع:	١٦١
ألفاظ التوثيق:	١٦١
الأمر الخامس:	١٦٥
المسألة الأولى:	١٦٨
المسألة الثانية:	١٧١
المسألة الثالثة:	١٧٣
الجهة الأولى:	١٧٤
الجهة الثانية:	١٧٤
المسألة الرابعة:	١٧٥
الأمر السادس:	١٧٧
المسألة الأولى:	١٨٣
المسألة الثانية:	١٨٤
المسألة الثالثة:	١٨٤
المسألة الرابعة:	١٨٥
الأمر السابع:	١٨٥
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	١٩١